المفكرة القانونية تونس

الجوع ولا قضاء الخضوع

مذكّرات مُرافق

محمد العفيف الجعيدي

المفكرة القانونية تونس

الجوع ولا قضاء الخضوع

مذكّرات مُرافق

محمد العفيف الجعيدي

العنوان: «الجوع ولا قضاء الخضوع» مذكّرات مُرافق

ISBN 978-9973-0926-4-9

الطبعة الأولى 2024

صاحب المطبوعة: المفكرة القانونية
نصّ: محمد عفيف الجعيدي
جميع الصور الواردة بالكتاب سبق نشرهابصفحات التواصل الاجتماعي
ومنها خصوصا صفحة الفايسبوك « الجوع ولا قضاء الخنوع »

تصميم: عثمان سالمي
الخطوط المستعملة :29LT Azer , Diba , IBM Plex Sans Arabic , Markazi Text

يمكن الحصول على معلومات عن منشورات المفكرة القانونية والمنتجات
الرقمية من خلال زيارة موقعنا الإلكتروني على العنوان التالي:
info@legal-agenda.com
www.legal-agenda.com
المفكرة القانونية - تونس :Facebook
Twitter: @Legal_Agenda_TN
Instagram: legal.agenda

الآراء الواردة هنا تعبر عن آراء المؤلفين وبالتالي لا
تعكس بالضرورة وجهة نظر المؤسسة

يسمح بنسخ أي جزء من المحتوى المنشور على مجلة
المفكرة القانونية، أو تخزينه، أو تداوله، على أن
يتم ذلك لغايات غير تجارية ومن دون أي تحوير
أو تشويه، وعلى أن يذكر بشكل واضح وجليّ في
كل مرة إسم المفكرة القانونية واسم الكاتب/ة أو
الرسام/ة أو المصور/ة.

الجـــوع ولا قـضاء الخـضوع

مذكّرات مُرافق

جدول المحتويات

تمهيد 9
اليوم الأول بعد الإعفاءات: انكسار فمقاومة..... 11
الفصل الأول: خطوة أولى في طريق لم يُسلك من قبل..... 15
الفصل الثاني: اليوم الأول في نادي القضاة: فرصة للتعارف 23
الفصل الثالث: دور القضاة في إسناد حراك زملائِهم 33
الفصل الرابع: قضية عادلة تجمع من تفرّقوا 41
الفصل الخامس: لم يعد جائزا الاستمرار بالإضراب عن العمل ولكن..... 49
الفصل السادس: زيارات هامّة تمهّد لرفع الإضراب عن العمل 57
الفصل السابع: نجاح مريم أو لنا من الفرح بعض نصيب 67
الفصل الثامن: ظلم أرهق أجسادا قاومتْ..... 75
الفصل التاسع: زيارة الرئيس الشرفي للاتحاد العالمي للقضاة..... 83
الفصل العاشر: قصصٌ على هامش الاحتجاج القضائي..... 91
الفصل الحادي عشر: الحراك القضائي يحوّل الاستفتاء من ستارة إلى منبر..... 97
الفصل الثاني عشر: انتصار ما بعد النهاية 105
الفصل الثالث عشر: فرح الضرورة 113
الفصل الرابع عشر: القضاة يغنّون ويرقصون ضد الظلم 117
الفصل الأخير: خاتمة مؤقتة لحكاية تنتظر نهايتها 125

تمهيد

في تمام الساعة العاشرة من مساء 01-06-2022، أعلن رئيس الجمهوريّة قيس سعيّد قراره بتنقيح المرسوم عدد 11 المنظّم للمجلس الأعلى المؤقّت للقضاء ليعفي على أساسه جملة من القضاة بعد وصمهم بالزناة والفاسدين والمتواطئين مع الإرهاب. وفي ختام خطابه، انتهى سعيّد إلى دعوة الشعب لمساندته في تصدّيه لهم وفي معركة تطهير القضاء التي انطلق في خوضها. ساعاتٌ قليلة بعد ذلك، نُشر التنقيح التشريعي مرفقًا ومعه بالقائمة الموعودة في الجريدة الرسمية، والتي ضمّت 57 قاضيًا[1]. إذ ذاك، اكتشف الجميع أنّ الرئيس أسند إلى نفسه صلاحيّة إعفاء القضاة خارج أيّ مساءلة تأديبية، في موازاة تعليق حقّ القضاة المعفيين في المراجعة القضائية إلى ما بعد صدور قرارات جزائية باتّة (مبرمة) في الاتّهامات المسوقة ضدّهم.

1. أمر رئاسي عدد 516 يتعلق بإعفاء قضاة بتاريخ01 جوان 2022 نشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 63 بتاريخ 01-6-2022. المفكرة القانونية، مذبحة قضاة تونس: فتك بأصول التشريع وصناعة لهشاشة القضاء، موقع المفكرة القانونية.

اليوم الأوّل بعد الإعفاءات: انكسار فمقاومة

ومع بداية يوم العمل التالي، تمركزت وحدات أمنية بالزيّ النظاميّ على مستوى الأبواب الخارجية للمحاكم بهدف منع القضاة المعفيين من الدخول إليها. أمّا في داخلها، فقد تولّى أعوان الأمن حراسة مكاتب المعفيين لمنع أيٍّ كان من دخولها، وإن بغية تحصيل ملفّ أو وثيقة لازمة للعمل. في ظلّ هذه التدابير الاستثنائية، تجمهر، وبصورة عفويّة، عددٌ من القضاة في أروقة المحكمة. كانوا يتحدّثون عن قاضٍ سامٍ لم يأخذ علمًا بخبر إعفائه كونه لا يتابع صفحة الفايسبوك؛ دخل مكتبه ولكن سرعان ما طُرِد منه فور التفطّن بوجوده فيه.

يومها، أوحى ظاهر الأمر بنجاح كبير في خطّة بثّ الرعب بين القضاة. ولكن سرعان ما ولّد التعسّف في الإعفاء وما لحقه من إجراءات زجريّة بحقّ القضاة مقاومة داخل أوساطهم، جعلَت غرفة قيادتها مقرّ جمعية القضاة في قصر العدالة بالعاصمة. داخل ذاك المكتب الذي لا تتجاوز مساحته عشرين مترًا مربّعًا، كان القضاة المعروفون في الوسط القضائيّ «بقضاة الجمعية» يتوسّطهم رئيسها أنس الحمادي، وحولهم قضاة من جيل الشباب يستشيطون غضبًا ويطالبون باتّخاذ قرارات عاجلة. في خضمّ هذا التداول، برزتْ فكرة الدعوة إلى مجلس وطني للجمعية تُدعى إليه الهياكل القضائية كافّة. استدعى التحضير لذلك الحدث الانتظار حتّى يوم 04-06-2022. وفي هذه الأثناء، ومن دون تنسيق مسبق، كانت الجلسات تؤخّر على حالتها بمبادرات فردية، ممّا عطّل فعليًّا العمل في كلّ المحاكم، وأشّر إلى انطلاق حراك قضائي واسع.

المجلس الوطني: حضور كبير وشهادات مزلزلة

في اليوم الموعود، غصّت قاعة النزل الذي تمّ عقد الجلسة فيه بالقضاة. وقد بلغ عددهم، باعتماد معيار من وقّع بطاقة الحضور، ألفًا ومائتين، أي ما يعادل تقريبًا ثلث عدد القضاة المباشرين. وحضرت وسائل إعلام متعدّدة، منها الأجنبية والمحلّية، ومنها الإعلام العمومي. وجلس على منصّتها رؤساء مختلف الهياكل في مشهديّة لم يكن يتوقّع سابقًا حدوثها لكثرة الخصومات التي تفصل بينهم. كان المعفيّون

أوّل من تحدّث بعد الافتتاح الرسمي وفي حضور وسائل الإعلام، فقدّم عدد كبير منهم روايات لخلفيات القرارات التي شملتهم، فتبيّن أنّ ما ادّعت السلطة أنّه مكافحة للفساد إنّما كان في أغلب الحالات استهدافًا لقضاة مهنيين رفضوا إملاءاتها.
كان لشهاداتهم وما تميّزت به من مظاهر صدق أثرٌ هامّ في التخفيف من هيمنة السرديّة الرسميّة في هذا الشأن، ويرجّح أن تكون قد أسهمتْ في تقبّل قرار الهياكل القضائيّة بتعطيل عمل المحاكم لمدّة أسبوعَين (أسبوع قابل للتمديد أسبوعًا آخر).

ما بعد نصف شهر من الإضراب: جلسة عامّة ثانية

هدّدت وزارة العدل القضاة الذين يستجيبون للإضراب بخصم أجورهم وبملاحقات تأديبية، ولم تبحث عن حلّ للإشكال القائم. وهو أمر فرض دعوة القضاة إلى جلسة عامّة ثانية سمّيت جلسة تنسيقية هياكل القضاة. وقد عقدت في قاعة النزل ذاته في تاريخ 18-06-2022 وحضرها ألف قاضٍ تقريبًا كان جميعهم مصمّمًا على مواصلة الإضراب.
في تلك الجلسة العامة، تدخّل القاضي المُعفى حمادي الرحماني ليعلن قراره ومجموعة من زملائه الدخول في إضراب جوع فرضًا لاستقلاليّة القضاء. قوبل تدخّله بالتّصفيق قبل أن يتقرّر تضمين لائحة الجلسة بندًا ورد فيه أنّ القضاة يدعمون «مبادرة .. خوض إضراب جوع بهدف إلغاء المرسوم الذي أسند إلى رئيس الجمهورية حقّ إعفاء القضاة خارج أيّ إطار قانوني، وتصدّيًا للانتهاكات الحافّة بقرارات الإعفاء، ودعمًا لنضال القضاة من أجل استعادة المسار الدستوري والقانوني للسلطة القضائية».
بدا واضحًا منذ ذلك الحين أنّ المواجهة بين القضاة والسلطة ستأخذ بإضراب الجوع منعرجًا جديدًا لم يعهد سابقًا في تحرّكات قضاة تونس، وربّما في تحرّكات جميع قضاة العالم، عنوانه الأهمّ التضحية بالذات دفاعًا عن الحقّ والقيمة.

وقفة نسوية تنديدا باستهداف القاضيات
8 جوان 2022، قصر العدالة، تونس

الـفـصـل الأوّل:
خطوة أولى في طريق لم يُسلك من قبل

يوم 22-06-2022، ومن مقرّ جمعيّة القضاة في قصر العدالة بتونس العاصمة، ووسط حضور إعلامي هامّ سبق أن تمّت دعوته لمواكبة تظاهرة قضائية، تلا القاضي حمادي الرحماني، بعد أن توسّط زميلَيه رمزي بحرية ومحمد الطاهر الكنزاري، بيانًا اختاروا له عنوان «الجوع ولا قضاء الخنوع». وقد أعلن القضاة الثلاثة في بيانهم ذاك دخولهم في إضراب عن الطعام في مقرّ نادي القضاة احتجاجًا على مسّ الرّئيس قيس سعيّد بضمانات استقلالية القضاء وسعيه إلى تدجين القضاة وتخويفهم بفعل إعفاء سبعة وخمسين منهم، هم من بينهم.

إذ لم يسبقهم له إلا عدد محدود من القضاة في كل العالم[2] أن استخدموا هذا الأسلوب الاحتجاجي. كما لم يكنْ إعلان معركة الأمعاء الخاوية

2. شهر ماي 2010 أضرب خمسة من قضاة المحكمة العليا بالهندوراس عن الطعام احتجاجا على اجراءات تأديبية سلطت عليهم على خلفية مواقف أبدوها ترفض الانقلاب على المؤسسات الديموقراطية.

من مقر جمعية القضاة بقصر العدالة بتونس ولحظة الإعلان رسميا عن انطلاق التحرك
القيادات التاريخية لجمعية القضاة التونسيين تقف جنبا الى جنب مع المضربين عن الطعام
من القضاة المعفيين في مشهدية تبرز اتصالا بين حراك قضاة الجمعية سنة 2005 وانتفاضتهم
سنة 2021 وتطرح السؤال حول مستقبل يريد ان يستعيد الماضي

عن حق الدفاع
إضراب
ضد
مراسيم الخضوع
عاندون بقوة
الحق والقانون
CONTRE LA
SUPPRESS
DU POUV
JUDICIA
بقوة
قانون
CON
SUPP
DU P
JUD

مرحّبًا به من طيف واسع من القضاة ومُساندِيهم. فقد رأى هؤلاء أنّ الرئيس سعيّد ليس ممّن يتأثّر بالحالات الإنسانية أو بالضغوط. وبالتالي، فإنّ جوع القضاة سيضرّ بصحّتهم ويعرّضها للخطر من دون فائدة تُرجى.

بعيدًا من هذا الجدل وصخب الحوارات الإعلامية، وفي الصباح ذاته في ضاحية سكرة، دبّت حركة كبيرة في نادي القضاة: قاضيات وقضاة يرتّبون المقرّ الذي كان في معظم الأيّام مهجورًا، جلب حشايا وأغطية، أعمال تنظيف وتعقيم، شعارات تُعلّق وتموين يُشترى. حركة كان يجب أن تتمّ من دون لفت انتباه رقيب قد يتواجد فيكشف مكان الإضراب قبل انطلاقته. وهو أمر يُخشى أن يحدث فيتدخّل السياسي ويستولي عليه عنوة. تفاصيل غابت عن الأنظار وأكّدت أنّ ما بدا تحرّكًا فرديًّا لثلاثة قضاة معفيين إنّما شكّل في واقعه حركة جماعية يسندها قضاة كثيرون.

الإعداد لإضراب الجوع: عمل جماعي في الخفاء

حديث حمادي عن عزمه الدخول في إضراب الجوع سبقته وأعقبتْه جلسات عمل كانت القاضية روضة قرافي، الرئيسة الشرفية لجمعية القضاة، مهندستها[3]، وضمّت عددًا قليلًا من القضاة المُنخرطين في المشروع. لقد راهنوا على تلك الخطوة لضمان استمرارية التحرّكات الاحتجاجية للقضاة متى انتهى إضرابهم عن العمل. «لا ينبغي للإضراب أن يستمرّ لوقت طويل... لا يمكن ذلك. هذا قد يؤدّي إلى تأليب الرأي العام ضدّ القضاة... علينا أن نطوّر أساليب تحرّكنا... إضراب الجوع مهمّ وهو الحلّ الذي يحقّق لنا هذا. يجب أن ننجح فيه». هذا ما كانت القاضية قرافي تردّده لحثّ القضاة على إنجاح التحرّك المنتظر. اشتغلتْ المجموعة على مسائل متعدّدة، من أهمّها: من سيشارك في الإضراب وأين سيكون مكانه، وكيف ستُخاض إضرابات الجوع، وهو أمر ما كانت لجميعهم معرفة به.

«اطلبني على الأخضر» في بداية كلّ حديث

- آلو كيف حالك رئيس؟

- أهلا، أنا كالعادة وأنت، هل من جديد؟

- نأمل الخير. الإضراب ناجح. الزملاء جميعهم معكم. نطلبك على الأخضر

3. من قضاة الهيئة الشرعية لجمعية القضاة التونسيين التي تكونت سنة 2005 بعد انقلاب النظام السياسي على جمعية القضاة. وقد ترأست جمعية القض التونسيين لدورتين في الفترة الممتدة من 08-03-2013 إلى 25-02-2018 تعتبر من رموز قضاة الرأي بتونس.

عندي ما نقلك؟

- نعم اتّصل بي الآن، الرقم نفسه عليه الواتساب.

فيما سبق، لم يكن التونسيون يميلون إلى استعمال تطبيقات الإنترنت في اتّصالاتهم الهاتفية، ذلك لأنّ مشغّلي شبكات الهاتف الجوّال كانوا يوفّرون لهم خدمة الاتّصال بتكلفة منخفضة. إلّا أنّ موقفهم تغيّر بعد إجراءات الرئيس سعيّد في تاريخ 25-07-2021. فقد دفعتهم الخشية من اختراقات لسرّية اتّصالاتهم إلى تحويل وجهتهم نحو تطبيقات الإنترنت متى كان حديثهم يلامس السياسي... أو من أرادوا التطرّق إلى موضوع يستحقّ الكتمان. ومن ذلك حديث قضاتنا عمّا يخطّطون له.

كان مطلوبًا الاتّصال بالقضاة المعفيين، وتعريفهم بما عُقد عليه العزم، إلى جانب إقناع عدد منهم بالانخراط فيه. وكانت الفكرة تقوم على تقسيم هؤلاء إلى مجموعات يُرتّب دخولها في التحرّك على ضوء تطوّراته. لم يكن ممكنًا لقاؤهم جميعًا كون عدد كبير منهم يقيم خارج العاصمة، فضلًا عن أنّ أغلبهم آثر بفعل صدمة الإعفاء تجنّب الأماكن العامة واعتكف في منزله. وعليه، تمّت معظم الحوارات بوساطة الهاتف الجوّال، وتحديدًا من خلال التطبيقات التي اختلف القضاة حول الأكثر أمانًا منها.

بعيدًا من هذا التفصيل، كشفتْ الاتّصالات، بوسائلها المتعدّدة، لمن تكفّلوا بها عن وجود راغبين في المشاركة. واستقرّ الرأي على أن ينطلق التحرّك بمجموعة مكوّنة من ثلاثة أفراد، ويتمّ تطعيمها لاحقًا بحسب تطوّر الأوضاع بمتطوّعين جدد. ووقع الاختيار على حمادي ورمزي وقاضٍ ثالث ليكونوا في الكوكبة الأولى، واعتُمِد في معيار هذا الانتقاء التمثيل الجغرافي والهيكلي للمضربين، علاوة على تعدّد خلفيّات إعفائهم. لكن في اليوم الموعود، طال انتظار القاضي الثالث ولم يحضر، ليكتفي برسالة وجّهها إلى زميل له ذكر فيها أنّ أسرته رفضتْ مشاركته في أيّ إضراب جوع، وأنّ الأمر استحال لخلاف عائلي لا قدرة له على ردّه. في ذات الحين، كان محمد الطّاهر يخاصم ليفرض حقّه في مباشرة الإضراب، وهو ما تمّ له بسبب هذا الطارئ.

أين سيُخاض إضراب الجوع؟

عندما طُرحَت الفكرة في البداية، بدا لحمادي أنّ مقرّ الجمعية هو المكان الأنسب لخوض الإضراب. وقد برّر ذلك بأنّ قربه من القضاة سيحفّزهم على مزيد من التضامن مع المُضربين؛ كما أنّ وجوده في قصر العدالة

سيشجّع منظّمات المجتمع المدني على تكثيف زيارات التضامن. لم يقنعْ هذا الرأي بعض زملائه الذين رأوا أنّ من شروط الإضراب توافر ظروف مريحة غير متاحة في مقرّ المحكمة، حيث لا دورات مياه تصلح للاستعمال. وقد تخوّف آخرون من أن تتذرّع السلطة بتعطيل الإضراب العملَ القضائي بهدف تبرير استهداف مقرّ الجمعية. إذ ذاك، تمّ اقتراح مقرّ النادي الكائن في ضاحية سكرة بديلًا، نظرًا إلى ما يتوافر فيه من شروط الراحة، وكونه تحت تصرّف جمعية القضاة وإدارتها. لم يلقَ هذا الاقتراح تجاوبًا في البداية بسبب بعد النادي عن العاصمة، ولصعوبة المواصلات التي تعتمد للوصول لبلوغه (يبعد 13 كيلومترًا عن العاصمة)، إلّا أنّ الجميع اضطرّ إلى القبول به ، فكان الاتّفاق على أن يتمّ التظاهر خلال ساعة الإعلان عن الإضراب بأنّ مقرّه سيكون في قصر العدالة، على ألّا يُعلَن عن موطنه الحقيقي إلّا بعد انتقال المضربين إليه تحسّبًا لما قد تقوم به السلطة.

أيّ وصفة لإضرابات الجوع؟

«إضراب الجوع لا يجب بحال أن يكون سببا في تهديد حياة زملائنا. يجب أن نستعد له جيدا». هكذا تحدث أحدهم في لقاء جمع القضاة المنخرطين في تنفيذ المشروع، مضيفاً: «ستكون كارثة لو أدّت خطوتنا لذلك» . كانت قرافي أول من تفاعل معه لتقول بصوتها الواثق: «علينا سؤال من لهم خبرة في تنظيم إضرابات الجوع». وسريعا ما اتفق على استشارة عياشي الهمامي نظراً لخبرته والثقة بشخصه. فالرجل عُرف بنشاطه الحقوقي ضمن جبهة 18 أكتوبر 2005 التي خاضت أحد أهم إضرابات الجوع في التاريخ السياسي التونسي[6]. كما تميّز بمناصرته للقضاء المستقلّ ودفاعه الدائم عنه. وقد جاءت نصيحته تبعاً لاتّصال ولقاء سريع معه على النحو الآتي: «المهم إطلاق الإضراب.. وأن يكون تحرّكا جديا.. مهمّ جدا أن نلتزم بالنزاهة.. لاحقا نرتب التأطير الصحي وغيره من المسائل. كل المجتمع الحقوقي التونسي سيدعمكم.. هذا حدث نضالي هامّ. القضاة يقودون معركة الدفاع عن الديموقراطية ويجب أن يصمدوا ...نحن جميعا معكم». لم يكن القاضي الذي التقاه يتخيّل يوماً أن يصفه وزملاءه شخصٌ في قيمة العياشي الاعتبارية بالمناضل وأن ينسب له ومن معه شرف الدفاع عن الديمقراطية.. شعر بالحرج لكن ابتسامة عريضة لم يقدر على حجبها كشفت عن سعادة طفولية اكتسحتْ الرجل الخمسيني وجعلتْه يكون أكثر حماسة للحظة التي يكون فيها وزملاؤه من المضربين في النادي.

رمزي بحرية في مقر الجمعية لحظات قبل اعلان الاضراب ، يجلس وحيدا في مكان لم يسبق له ان زاره ولا تربطه علاقة ودية بمن يديرونه ..الاعفاءات جمعت قضاة كانوا قبلها مختلفين في تقييم متطلبات قطاعهم و في تصوراتهم لما يحتاجه من ضمانات لاستقلاليته

إعـــلان الدخـــول فـي إضـــراب جـــوع
"الجـوع ولا قضـاء الخضـوع"

استنادا لمبادرة عدد من القضاة المشمولين بأمر الاعفاء الصادر في 01 جوان 2022 خوض اضراب جوع احتجاجا على ذلك وتصديا للانتهاكات الحافة بقرارات الاعفاء وتنفيذا لقرار الجلسة العامة الأخيرة للقضاة الداعم لهذه المبادرة وأمام غياب أي أفق للاعتراف بالخطأ وحل الأزمة القضائية بصفة مبدئية والتراجع عن المذبحة وتسوية آثارها المدمرة على الجسم القضائي نعلن نحن القضاة :

• حمادي الرحماني • ورمزي بحرية • ومحمد الطاهر الكنزاري

دخولنا بداية من هذه الساعة في اضراب جوع احتجاجي انطلاقا من مقر جمعية القضاة التونسيين بقصر العدالة بتونس مطالبين :

1- بإلغاء المرسوم عدد 35 المؤرخ في 01 جوان 2022 الذي أسند لرئيس الجمهورية سلطة اعفاء القضاة وعزلهم من القضاء خارج أي سند دستوري وقانوني.

2- بالرجوع في الأمر الرئاسي عدد 516 الذي أعفى بموجبه رئيس الجمهورية 57 قاضيا بصفة مفاجئة وبجرة قلم ودون تمكينهم من الدفاع عن أنفسهم وفق الضمانات التأديبية المكفولة لهم .

3 - بإرجاع القضاة الواقع اعفاؤهم فورا إلى وظائفهم ورفع المظالم عنهم .

4- بفتح تحقيق اداري في ظروف وملابسات اعداد قائمة الاعفاءات وضلوع جهات سياسية وإدارية وقضائية في ذلك بهدف تصفية عدد كبير من القضاة المشهود لهم بالاستقلالية والنزاهة والكفاءة .

5- باستعادة المسار الدستوري والمؤسساتي للسلطة القضائية والالتزام بمبدأ الفصل بين السلط والتوقف عن التدخل في القضاء .

وإذ نضع حياتنا وأجسادنا واستقرار عائلاتنا على ذمة النضال من أجل قضاء مستقل لا يزيغ ولا يحيد فإننا نوصي زملاءنا القضاة بالتمسك بمطالبهم المشروعة والوقوف صفا واحدا للدفاع عن مقومات القضاء المستقل . كما نهيب بكافة القوى الوطنية أن ينتبهوا إلى خطورة التسويق لمنظومة القضاء - الوظيفة - بديلا عن القضاء السلطة . وندعوهم إلى الوقوف مع القضاة التونسيين في معركة التصدي لهيمنة السلطة التنفيذية والحيلولة دون انزلاق البلاد نحو الاستبداد وقمع الحريات .

عـاش القضـاء التـونسـي حـرًا أبيًـا مستقـلاً

حمادي الرحماني ورمزي بحرية ومحمد الطاهر الكنزاري

الـفـصـل الـثـانـي:
اليوم الأول في نادي القضاة: فرصة للتعارف

الـيـوم الأول فـي نـادي الـقـضـاة

بالتزامن مع تلاوة بيان الإعلان عن إضراب الجوع، كان قضاة يتبادلون بعيدا عن كاميرات الصحافيين، نظرات فخر بمُنجزٍ بدا صعباً وهم يتهيؤون للخطوة القادمة. كان مطلوباً من ثلاثة قضاة أن يتولّوا نقل زملائهم إلى مقرّ النادي. وأشير عليهم تحسُّبا من أيّ مضايقة أمنيّة أن يسلكُوا مساراتٍ مختلفة وألّا يجلبُوا إليهم الانتباه وهم يغادرون. لقد اتّفق الجماعة على أن ينسحب رمزي ورفيقه أولا ثم طاهر وزميله ثانيا ليتلوهما بعدما يكونان قد وصلا إلى وجهتهما حمادي ومن معه. فقد كان حمادي شخصية معروفة وخروجه قبل ذلك سينبّه الرقيب لوجهتهم.

لم يلحظ من امتطى معه حمادي السيّارة أيّ شكل من أشكال الرقابة

حمادي الرحماني و رمزي بحرية ومحمد الطاهر الكنزاري يضون بيان اعلان دخولهم في اضراب الجوع من على طاولة الالة الناسخة ..لم يكن ممكنا الانتظار لترتيب المشهد فطاهر يستعجل الامضاء ..لقد قرر ان يكون من المضربين و كان له ذلك

التي كان يخشاها. حاول أكثر من مرة أن ينتبه للطريق علّه يكتشف أمراً غير طبيعي لكنه لم يفلح في التوصّل لأيّ شيء. استغرب من ذلك ثم قال لجليسه: «لسنا موضوعاً لأيّ ملاحقة، أنا متأكّد من ذلك. لعلّها مؤشر على أنّ من يحكمون لا يرغبون في مواجهة جديدة مع القضاة. قد تكون رسالة إيجابية»، ضحك حمادي ليردف متسائلاً: «أو هي علامة تجاهل وانعدام قدرة على التفاعل مع الواقع. وبالتالي مؤشّر على صعوبة نضالنا وحاجتنا لصبر كبير قبل أن نحقّق بعض التغيير الذي نطلبه». عندئذ، دخلتْ السيارة إلى مقرّ النّادي وكان في انتظارها عددٌ من القضاة أمضُوا يومهم في تجهيزه.

بدأ الإضراب... فلنتعارف

خلال اليوم الأول، حضر القضاة بكثافة إلى مقرّ النادي. وكانت غاية حديثهم تحفيز المُضربين وتشجيعهم بما فرض جديّة على المكان لم يشوّش عليها إلا حديث القاضي رمزي بحرية الذي كان يسخر من الواقع المرّ. يذكر أنّ رمزي كان يشغل خطة مساعد وكيل للجمهورية بالمحكمة الابتدائية بالمهدية ولا تزيد أقدميته في القضاء عن ثماني سنوات، وقد أعفاه سعيّد بتهمة عدم التعاون مع الأمن في مكافحة الإرهاب، بعدما نسب له رفض منح إذن بتفتيش محلّ سكن لجهة أمنية تقدّمت له بطلب في الغرض غير مصحوب بأيّ بحث عدلي وكان تبريرها له وجود شك وريبة لديها.

كانت شهادته التي أدلى بها في المجلس الوطني لجمعية القضاة ممّا تمّ تداولُه كثيراً في الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعيّ لما تبيّنه من توجّه لفرض وصاية أمنية على القضاء وما تنذر به من تهديد لحريّات الأفراد. ورغم أنه لم يكن يرتبط بصداقة أو معرفة سابقة بأيّ من الموجودين في النادي وأنه كان لقادة الجمعية اعتراضات على مواقفه المعارضة لها فيما سبق والتي كان يدونها في صفحات التواصل الاجتماعي، إلا أنه تمكّن رغم ذلك من الهيمنة على مسامرة الليلة الأولى بفضل قدرته على صناعة الضحكة وأسلوبه الساخر في مقاربة الأمور الهامة.

طال ليلتها سهر القضاة ولم ينهِهِ إلا طلبٌ وجّه لهم ينبههم لضرورة ترك المضربين ليخلدوا للنوم لكونهم في حاجة لذلك. غادر الجميع النادي الذي استودعوا فيه زملاءهم المُضربين بالإضافة إلى زميل غير مُضرِب اختار أن يكون رفيقاً لهم يسهر على راحتهم في انتظار اليوم الموالي أو ربما الأيام الموالية الطويلة.

مباشرة بعد خروج الجميع، استلقى كل واحد من الأربعة الذين مكثوا على حشية وضعت بركن من أركان قاعة الاستقبال الكبرى ليتفرّغ لشاشة

هاتفه الجوّال في خطوة بيّنت ضعف علاقاتهم الذاتية وغياب ما قد يكون سببا في حوارات بينهم وهو أمر سيتغير بمجرد قدوم الصباح.

تعارف في ظروف قاهرة

حمادي ينهض أولا، يرتّب حاله، يخرج ليجلس تحت شجرة التوت، يلتحق به زميله الذي يرافقه. يتبادلان بعض الحديث عن تحركات القضاة. يؤكّد حمادي على ضرورة حضور المضربين عن الطعام للجلسة العامة التي دعت لها تنسيقية هياكل القضاة. ويؤكّد رفضه فكرة رفع الإضراب عن العمل في ظلّ تعنّت السلطة. محمد الطاهر يلتحق بهما. «عندك حق سي حمادي»، قال ذلك ومضى ليتحدّث في غير الموضوع. فقد بدا واضحا أنه يحتاج أن يدافع عن نفسه من تهمة فساد نسبها له الرئيس.

«لست فاسداً، أنا لا أمتلك سيارة ولا مسكناً. أبي رحمه الله كان عاملا بسيطا بمنجم الأخوات أصيب بسقوط بدني عشنا بعده الخصاصة والحرمان. درستُ واشتغلتُ وكنتُ دوما أتحمّل مسؤولية إعالة والدتي وأختي في منزل عائلتنا وأختي وأبناءها في منزلها بعدما تخلّى عنها زوجها. الإعفاء لن يضر بي أنا فقط بل بكل هؤلاء. لقد اشتغلتُ طوال حياتي بشرف كنت أنزع عني جبّة القضاء بمجرّد امتطائي الحافلة في اتجاه منزلي، حيث أستغرق وقتي في تربية قليل من النحل أو في قضاء حاجيات العائلة. لم يُنسب لي يوماً أيّ شكلٍ من أشكال الفساد. كنت أتجنّب كلّ شبهة. ما نسبه الرئيس لي أنّي كنت عضوا في دائرة قضائية تعهّدت بنظر مطلب إفراج تقدّمت به زوجتي التي تشتغل محامية. هي واقعة صحيحة لكنها تحتاج توضيحا. أنا أشتغل بمحكمة سليانة. يومها، كانت جلسة الدائرة الجنائية وكنت لنقص في أعضائها أعوّض فيها بشكل شبه دائم. حضرتْ زوجتي التي تشتغل محامية وأعلنت نيابتها عن متّهم تمّ إيقافه. أعلمتُ رئيس الجلسة بقرابتي منها وطلبتُ منه رفع الجلسة لتغيير الهيئة. قال لي: ذلك يتعذر لا يوجد قضاة غيرنا بالمحكمة. سألت: ما العمل؟ فأجابني: «لا إشكال لن ننظر في الأصل سيكون مجرّد بتّ في طلب إفراج ولن تشارك في المداولة». جرى الأمر كذلك. ولم يكن لي أيّ دور في القرار الذي صدر. بعدها كتب زميل لي له خلاف معي تقريرا في الموضوع سئلت عنه في التفقدية. تمسّكت برواية الأحداث كما حصلت وطلبت سماع من كانوا بالمحكمة. قلت لهم بإمكانكم مراجعة النشاط المهنيّ لزوجتي لتتأكّدوا من كون ما حصل لم يحصل سابقاً ولم يتكرر وكان حالة ضرورة لا ذنب لي فيها. رواية للوقائع تخلّلها بكاء متقطّع للرجل الذي غزا الشيب شعر لحيته وبثّ في المكان صمتاً حزيناً سريعاً ما أنهاه رمزي فور التحاقه بالمجموعة.

من سهرات « تحت التوتة » بالنادي وفيها كان يدور نقاش حول واقع القضاء يستر غالبا لساعات متأخرة ..وفي هذه الصورة يظهر القاضي احمد الرحموني الذي كان الجميع ينصت لتحاليله باهتمام كبير ..

لست مناضلا.. لكني شعرت بالراحة وأنا أقاوم

«كم الساعة؟ واو هذه أول ليلة أنام فيها بعمق منذ إعفائي. كانت الهواجس تمنعُني من مجرّد المكوث بمكان واحد لمدّة طويلة قبلها. الشعور بالعجز وبالبهتة كانا يرهقانني. كنت لا أجالس إلا نفسي لأسألها عن سبب ما لحقني من ظلم. أنا طبّقت القانون. كلّ النيابات العمومية تقريبا ترفض منح أذون تفتيش لمحلات السكن خارج حالات البحث الجزائي. الأدهى من كل هذا أني أعلمت أعوان الأمن أنّ بإمكانهم استعمال أمر الطوارئ للتفتيش وذلك من دون حاجة لإذن قضائي. أين الخطأ؟ لا أفهم. البارحة نمتُ نوما عميقا لم يزرني سابقاً. الإحساس بكوني لم أعد عاجزاً أفادني، فأنا أقاوم».

هكذا تحدّث رمزي في أول خطابه ليبتسم بعد ذلك ويتوجّه بنظره صوب حمادي قائلاً: «لقد بتُّ مناضلاً مثلك ومعك وأنا سعيد بذلك. سي حمادي، لم أكن أحبّ تدويناتك. أنا أكره الحديث في السياسة وأنت مغرم بها. لقد كنت أحرص كل ليلة قبل نومي على انتقاد الجمعيّة وجماعتها بصفحات الفايسبوك الخاصّة بالقضاة. ويوم زار هؤلاء محكمتي، رفضتُ لقاءهم. هم رفضوا زيادة أجور القضاة بحجّة أنها تمّت باتفاق سرّي. أنا كنت أحتاج لتلك الزيادة. حتى الآن، لم أفهم موقفهم ولا أريد أن أفهمه».

لم يُبدِ حمادي انزعاجا من حديث رمزي وحاول أن يقطعه بأن قال: «أنا أيضاً انتقدت كثيراً الجمعية. نحن الآن، نخوض معركة لفائدة كلّ القضاة ويجب أن ننتصر فيها».

كانت بداية لحلقة نقاش صباحي حول القضاء وهياكل القضاة والموقف من إضراب القضاة خلال فترة الكورونا. وفي خضمّ هذا النقاش، لاحتْ نسوة تجاوزْنَ سور النادي وتوجّهن صوب الجماعة. «إنها أختي وابنتها وزوجتي وابنة أخت زوجتي وهي بمثابة ابنتي»، قال محمد الطاهر.

الزيارة العائلية الأولى

يستقبل الطاهر ضيفاته بحرارة. يستبق وصولهن للطاولة التي يجلس حولها رفاقه وينطلق معهن صوب قاعة الاستقبال. مكث هناك فترة قبلما يخرجوا جميعاً. كانت زوجته تبكي فيما كان هو يخاطبها همْسا. عندئذ، توجّهت أخته صوب مرافق المُضربين الذي تنبّهت لكونه يراقب المشهد. وقالت من دون مقدّمات: «أخي ليس فاسدا. أخي مسكين. هل تعلم أنه من أسرة معدمة؟ أختنا في الأخوات من العاملات الفلاحيات. فهي تركب النقل غير الآمن لتعمل من الفجر حتى غروب الشمس. طاهر يساعدها كما يساعد أمي وكل العائلة. هو طيب جداً. أنتم تعرفون الحقوقيين. بربّكم اطلبوا

منهم تنظيم زيارة لمنزل الأسرة في أيّ وقت يريدون. سيعلمون حينها من هو الطاهر. الجميع يحب تواضعه. فقط من أرادوا أن يتدخّل لفائدتهم في قضاياهم هم من ينتقدونه. هل هذا حال قاض فاسد؟ لا تتركوه، رجاء لا تتركوه».

وجد مرافق المضربين نفسه في ساعات قليلة يدخل إلى فضاء زملائه الخاصّ من دون سعي منه لذلك. تقدم طاهر نحوه قائلا: «هذه زوجتي الأستاذة آمال». ما أن لفظ اسمها حتى انطلقت في وصف حالته الصحية وفي التأكيد على مخاطبها أن صحته لا تخوّله خوض إضراب الجوع. «رجاء اقنعه برفعه ليس لي غيره». الجواب أتى من طاهر نفسه الذي قال في حزم وبنبرة صارمة: «أنا مُضرب ولن ارفع إضرابي. لقد قهروني. أنا ظُلمت. من حقّي أن أُضرب. لو لم أُضرب لكنتُ أُصبتُ بالجنون».

كان صباحا للتعارف بين أشخاص اجتمعوا ولم تكن بينهم معرفة سابقة. أشخاص جمع بينهم سعيّد. أراد أن يكونوا عنوانا لحربه على الفساد فاتّحدوا في تصديهم لذلك ولم يجدوا غير أجسادهم سلاحا يدافعون به عن مورد رزقهم وشرفهم. تلتْه ظهيرة وايام مليئة بالوجوه والمواقف.

الـفـصـل الـثـالـث:
دور القضاة في إسناد حراك زملائِهم

بعد أيام من بدء إضراب الجوع، تلقّى مُرافق المُضربين اتّصالًا من قاضيّة لم يكن يَعرفها من قبل. أخبرته أنّها تعيش في قابس وأنّ زوجها الذي يزور العاصمة حضر إلى النادي صباحًا ومعه حاجيات ومساهمة دعم ماليّ منها لزملائها المعفيين، لكنه وجد بابه الخارجي مغلقًا وهي لذلك تسأل متى يمكنه أن يعود إلى النادي.

كان شابًا لم يتمّ الثلاثين من عمره. قال مباشرة بعد إلقاء التحية: «أنا أساند كلّ تحرّكاتكم ليس لأنّ زوجتي قاضية. أنا أحبّها لكن هذا لا يعني أنّي اتّفق معها في كلّ مواقفها. أنا رفضتُ إضرابكم عن العمل في فترة الكورونا. اعتبرتُ ذلك تعسّفًا منكم يضرّ بالبلاد. هي كانت متحمّسةً حينها. الآن، الأمر مختلفٌ نحن متّفقان. أنتم تناضلون من أجل تونس. إذا انهار القضاء سنخسر حريتنا. معي مستلزماتٌ أرسلتْها زوجتي لكم وهذا الظرف طلبتْ

أيام قليلة بعد انطلاق اضراب الجوع.. طاهر ينقل لعياشي الهمامي
هواجس المضربين والقضاة ..والاخير يدعوه الى الثبات على الموقف ..

لا لأوامر

منّي أن أسلّمه لك. هل تقبل منّي أن أساهم أنا أيضا ببعض الماء والعصائر. أكون سعيدًا بذلك. هل تقبلون مني؟ لست قاضيًا. أنا تاجر.» وإذ دعاه المرافق لتناول القهوة في النادي، اعتذر الشابّ عن ذلك: «عليّ أن أنطلق مباشرةً إلى قابس ولن أصل هناك إلا مع الساعات الأولى من الصباح. المسافة طويلة[4] . أتيت خصّيصا لزيارتكم. وكنت أفكر في أن أقضي ليلتي بالعاصمة عند أقاربي لأنتظر موعد لقائكم. لكن ما دمْتُ قد أوصلتُ لك الأمانة اليوم ونمتُ فترة القيلولة بما خلّصني من تعب الطريق فلا حاجة لذلك. هل تعلم سيّدي الرئيس أني من اقترح القيام بهذه الرحلة. ليس لي أيّ غرضٍ من ذلك سوى التّعبير عن احترامي للقضاء. زوجتي قالتْ لي: «هذا يفرّحني لكنه يرهقك»، لكن أصرّيت على ذلك معتبرًا أنّه واجبي. هم يضحون بحياتهم لأجل تونس يجب أن نكون معهم. أنا أحبّ أن تكون زوجتي قاضية مستقلة. يجب أن تكون إلى جانب زملائها ولو طُردت من العمل. هي مضربةٌ عن العمل وملتزمةٌ بكلّ قرار». بعد ذلك، اتّجه الضيف بحياء ظاهر نحو الصندوق الخلفيّ لسيارته ليفرغ منه ما وضعتْ فيه زوجته من أغراض.

لم تكن هذه الصورة الوحيدة التي أبرزتْ تضامن القضاة (وعوائلهم) خلال فترة الإضراب، إذ أنّ النادي كان يعجّ كلّ مساءٍ بزوّاره من القضاة. كانُوا يحرصون على التواجد اليوميّ رغم التحذيرات التي كان بعض زملائهم ينقلونها لها «أنهم يراقبون مدخل النادي ويكتبون أرقام السيّارات التي تأتي كل يوم. الرئيس غاضب وسينتقم منهم حتمًا». لقد كان حضورهم مقاومةً لثقافة الخوف وفعلًا فيه انتصار للقضية.

ممن عمّروا النادي، القاضية سندس التي أمضتْ كل أيام الاستعداد لحفل زفافها مع زملائها ولم تغبْ عنهم إلا أيامًا معدودة قبله وبعده. ومنهم أيضًا منير القاضي الإداري الذي لم يكن قادرًا في أغلب الأحيان عن كبح دموعه وهو يصلّي طلبًا للرّحمة وكفّ الظلم عن القضاء والقضاة. وإيمان صاحبة الهاشتاغ الذي علّم القضاة أساليب نضال لم يكونوا يعلمونها سابقا: «أنقذوا قضاة تونس».

هاشتاغ «أنقذوا قضاة تونس»

فور إطلاق هاشتاغ «أنقذوا قضاة تونس»، اكتسح شبكات التواصل الاجتماعي. 14 ألف مشاركة في وقت قصير وهو رقمٌ كبيرٌ في تونس. كل القضاة والحقوقيين والسياسيين ينشرونه في صفحاتهم. الاتّحاد العالمي للقضاة ينشره في صفحته الرسمية. السؤال عن هوية مطلقه تردّد كثيرًا

4. تبلغ المسافة بين قابس وتونس 400 كيلومتر.

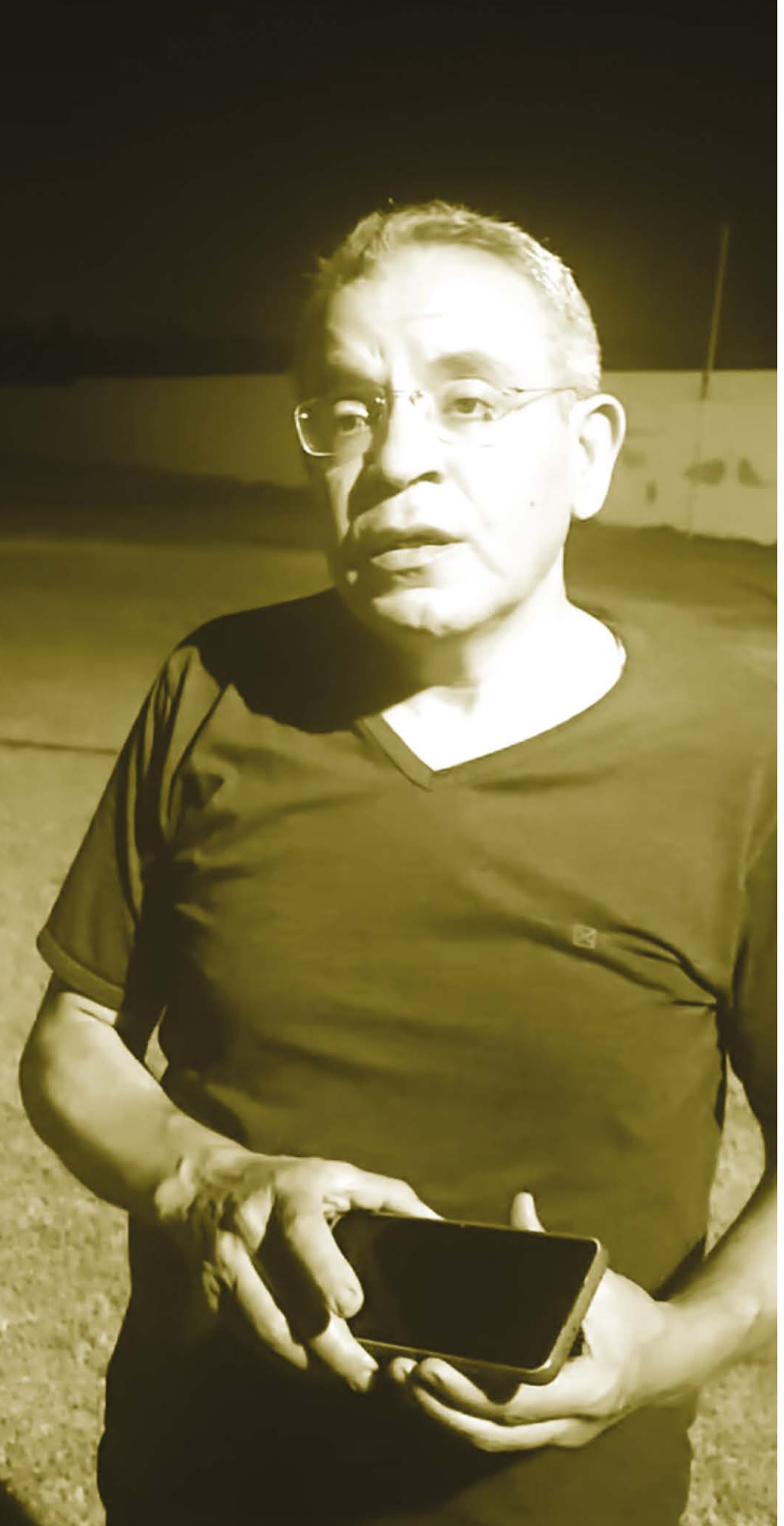

احمد الرحموني رئيس جمعية القضاة سنة 2005 ورئيس الهيئة الشرعية لجمعية القضاة بعد ذلك ورئيس الجمعية بعد الثورة يختار ان يكون هذه المرة من يصوغ السياسة الاتصالية للإضراب.. هاتفه الجوال سلاحه وصفحة الجوع ولا قضاء الخنوع التي استحدثها بموقع فايسبوك منصته

قبل أن تجيب إيمان المزوغي: «أنا صاحبة الفكرة. لقد استوحيْتها من: «أنقذوا غزة».

كانت إيمان من القاضيات الشابّات، حيث لم تتجاوز أقدميّتها في العمل الأربع سنوات. ورغم أنها تقطن بجهة رأس الجبل من ولاية بنزرت، فإنها كانت تصرّ على أن تكون بالنادي بشكل شبه يوميّ: «في النادي، أشعر أني قاضية وأني قادرة على أن أكون مستقلّة. أنا التحقت بالقضاء في فترة الدولة الديموقراطية وأخاف كثيرًا أن أفتقد هذا المكسب. انخراطي في القضية دفعني لأن أقضيَ أغلب يوم خطبة أختي مع زملائي في مجلسهم الوطني. لم أشاركها فرحتها كما يجب لكنها تفهّمت حالتي. لم أكن قادرةً على التخلّف عن ذلك الموعد النضاليّ الذي سيبقى محفورًا في ذاكرتي».

بدتْ إيمان منسجة في ذلك مع الرئيس الشرفي لجمعيّة القضاة أحمد الرحموني أو «سيدي أحمد» كما يحلو للقضاة مناداته بالنظر إلى تاريخه في رئاسة الهيئة الشرعية لجمعية القضاة في زمن الاستبداد. وقد كان «سيدي أحمد» أوّل من نبّه إلى أهميّة أن يكون لإضراب الجوع إعلامه الخاصّ. وقد أنشأ لهذا الغرض صفحةً على الفايسبوك سمّاها «الجوع ولا قضاء الخضوع». قبل إعلان الإضرابيْن عن العمل والطعام، كان الرحموني ابتعد بعض الشيء عن الشأن العامّ القضائيّ مكتفيًا بنشر بعض التدوينات على صفحته للتواصل الاجتماعي من وقت إلى آخر. لكنه وبمجرد بداية الاحتجاجات، عاد إلى الصفوف الأمامية في الاجتماعات العامة يشارك بالرأي ويدعو للتمسّك بالاستقلالية. وقد كان من الروّاد القارّين للنادي. وهو متى حضر، يتجمّع حوله القضاة طلبًا للمعلومة والتحليل. فالرجل كان على اتّصال بالقضاة السامّين من أعضاء المجلس الأعلى المؤقت للقضاء، أو المجلس المُنصّب كما يسمّيه الجميع. وعليه، كان مطّلعًا على تطورّات لا يعلمها الآخرون. كما كان صاحب خبرةٍ في المعارك السياسيّة وله رأيٌ يسمع فيما يتمّ تداوله من مواضيع. مكانة الرجل في وسطه المهني وتقدّم سنّه نسبيًّا مقارنةً بغيره من زملائه الذين كان يتسامر معهم لم يكن يمنعه من أن يكون في أغلب وقته ممسكًا لهاتفه الجوال يلتقط الصور ويُسجّل الحوارات مع المضربين وزوّارهم. لم تحتجْ فكرته صناعة صورة الإضراب وتوثيق فعاليّاته معدّاتٍ خاصّةً ولا ذوي اختصاص. فقد كان يتكفّل بما هو مطلوب ويحرص على أن يطلب من المرافق أو ممّن يعلم أنهم مواظبون على الحضور أن يتكفّلوا بذلك وأن يرسلوا إليه المادة المصورة بهواتفهم بهدف نشرها: «التّصريحات لا يجب أن تتجاوز مدّتها أكثر من أربع دقائق. النشر يكون بمدد قصيرة أفضل. أرسلوا لي كلّ جديدٍ. مهمّ أن ننشّط صفحتنا. يجب أن يكون هناك يوميًا أخبار حول الإضراب».
طيلة الأسبوع الأول من إضراب الجوع، كان المساندون الذين يزورون مقرّه من غير القضاة قلّة. لم يستغربْ الناشط الحقوقي والوزير السابق عياشي

الهمامي ذلك، بل طمأن المرافق والمُضربين عن الطعام ومعهم القضاة المتواجدين في النادي: «النّاس ستأتي وستتزاحم إذا ما تأكّدت من كون إضرابكم جدّيًا وليس مجرد تصريحٍ إعلاميّ. اصمدُوا فأنتم في الطريق الصحيح».

حضور الأطفال بالنادي كان يضفي حيوية خاصة عليه، كثير من القضاة والقاضيات كانوا يصطحبون أطفالهم الذين يتشاركون اللعب في ساحاته.

الـفـصـل الـرابـع:
قضية عادلة تجمع من تفرّقوا

«أمقت هـذا المكان وأكـره القدوم إليه. لكن أهمية القضية وعدالتها يرغمانني على ذلك. أتعلم نادي المحامين؟ زرته مرة واحـدة مضطرة. يومها من كثرة ارتباكي، أضعت حافظة أوراقي وفيها مبلغ مالي مهم. كان أجرة أعطاني إياها حريف. ناديكم (أي نادي القضاة) دار محمد مزالي ونادينا (أي نادي المحامين) منزل ابنه حبيب[5] لقد استولت الدولة عليهما من دون وجه حقّ ولأسباب سياسية. وبعد محاكمة جائرة، منحتهما لرموز العدالة ليكون لطغيانها واعتدائها طعم أكثر مرارة». وقبل إعطائه مهلة للجواب، سارعت إلى سؤال «المرافق» الذي كان في استقبالها: «أشعر بالخجل. نحن قصّرنا في دعـم المضربين وإسنادهم. انشغلنا عنهم. كيف حالهم؟ هل زارهم الأطباء البارحة؟ هل يحتاجون شيئا؟ يجب أن

5. محمد مزالي سياسي تونسي من بناة الدولة الوطنية. شغل خلال المدة الفاصلة بين سنة 1980 و1986 خطة وزير أول وكان يسمى حينها خليفة الرئيس بورقيبة. أطاحت به صراعات القصر وفرضت عليه الفرار خارج تونس. تمت ملاحقته وابنه بتهم فساد مالي رغم أنه لم يعرف عنه ذلك ولم يكن يملك غير مسكنه الكائن بجهة سكرة. بعد صدور الأحكام التي نفذت في حق ابنه وتعذر تنفيذها في حقه في جانبها المتعلق بالعقوبة السجنية عرض منزلاهما للبيع لخلاص الخطايا المالية لكن لم يتقدم راغبون في الشراء. يشاع أن السلطة حينها توقعت أن يكون سبب العزوف عن المشاركة في البتة العمومية مرده موقف سياسي وقررت لذلك أن تمنح منزل الابن للمحامين ليكون ناديا لهم ومنزل الأب لجمعية القضاة ليكون ناديا لها وقد استمر الامر كذلك حتى بعد عودة مزالي من المنفى الاختياري.

بشرى بالحاج حميدة ونائلة الزغلامي وخديجة الشريف في زيارة للنادي
أكدت دعم النسويات للقاضيات والقضاة المعفيين، مواقفهن تلك وما
أظهرن من صلابة في إعلانها صنعت بينهن وقضاة النادي علاقة خاصة
كان لهن فيها احترام كبير

القضاء
الإعفاء

نشتغل على إيصال صوتهم». هذه الزائرة هي بشرى بالحاج حميدة[6]، ذات الشخصية المركبة، صاحبة البسمة العريضة التي تكاد تتحوّل إلى ضحكة دائمة وفي باطنها شخصية تجمع بين قوة السياسي وقدرته على إدارة الأمور والأزمات ومبدئية الحقوقي وحنان امرأة تقول أنها وهبت حياتها لتونس. وهي لمن لا يعلم كان لها ولصديقاتها النسويات دورٌ في التصدّي لمذبحة القضاة [7] وفي صناعة إشعاع إضراب الجوع.

النسويات، نجمات النادي

الناشطات النسويات كنّ دوما محل ترحاب خاصّ من حمادي الرحماني وهو لا يفوّت مناسبة ليحدّث من كان معه من الزوار والزملاء عنهن: «لقد كان للنسويّات دور كبير في كسر موجة التشهير التي أعقبتْ الإعفاءات، والتي تخلّلها الكثير من التنمّر على الحياة الخاصة لعدد من القاضيات على شبكات التواصل الاجتماعي. المظاهرة التي دعت لها النسويات وضمّت كل أطيافهن يوم 06-06-2022 أي بعد خمسة أيام فقط من المذبحة كانت حدثا فاصلا. (هزّ يديك على القضاء.. ضمّ فمك على النساء) شعارٌ رفع يومها وغيّر كثيرا في الخطاب حول القضاء». يذكر حمادي ذلك قبل أن يستدرك موضحا: «أختلف معهن في كثير من المسائل لقناعاتي المحافظة المتمايزة عنهن لكني احترمهن كثيرا. هن مناضلات ينتصرن دوما للحق ولتونس وهذا هو الأهم». موقفٌ كان يشي بأنّ لقاءات النادي القضاة ومن قبله ردود الأفعال على الإعفاءات كانا سببا في جمع أطياف لم تلتقِ من قبل وكان لكلّ منها حكم مسبق على الآخر نجح التعارف فيما بينها على تجاوزه.

النادي ساحةٌ للقاء

مرتين في الأسبوع تقريبا، عند الصباح، وبعد فتح المرافق لباب النادي بوقت وجيز، يحضر الأستاذ بشير الصيد العميد[8] السابق للمحامين وأحد أهم الزعماء التاريخيين للقوميين العرب بتونس ليطمئن على المضربين.

6. محامية وناشطة سياسية من مؤسسي الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات في 1989 والتي ترأستها من 1994 إلى 1998 وهي عضوة سابقة في مجلس نواب الشعب، ترأست لجنة الحقوق والحريات الفردية التي كلفها الرئيس التونسي الراحل بصياغة تصور لفرض المساواة الكاملة بين الجنسين في التشريع التونسي.

7. كانت المفكرة القانونية اول من اطلق تسمية مذبحة القضاة على إعفاءات سعيد ،وهو حاليا المصطلح المعتمد في كل حديث عنها في الوسط الحقوقي يراجع مقال « مذبحة قضاة تونس فتك بأصول التشريع وصناعة لهشاشة القضاء « موقع المفكرة القانونية، 2022/6/2.

8. التحق في بداية مسيرته المهنية بالقضاء وساهم في تأسيس جمعية القضاة الشبان وقاد أول إضراب خاضه القضاة التونسيون. استقال من القضاء والتحق بالمحاماة ليكون واحدا من أهم المحامين المهتمين بالدفاع في قضايا الرأي ولينتخب عضوا بالهيئة الوطنية للمحامين ومن بعدها عميدا للمحامين في دورتين من الزعماء التاريخيين للقوميين العرب بتونس.

لم يمنعه تقدّم سنه من ذلك. وهو كلما جلس إليهم يذكرهم بأنّه من مؤسسي جمعية القضاة الشبان وينتمي عاطفيا للقضاء بما يجعله ملزما بدعمه أكثر من غيره: « في سنة 1973، خضنا أول إضراب في تاريخ القضاء التونسي. وأنتم الآن تخوضون أول إضراب جوع. هي مسيرة مستمرّة من أجل بناء قضاء مستقل». كان الجميع يحترمون مواقفه المبدئية التي أبعدتْه عن أصدقائه السياسيين خصوصا منهم العروبيين والذين اختارت الأغلبية منهم أن تصطفّ وراء تدابير قيس سعيّد.

كل يوم ومع بدايات الليل، يحضر عميد المحامين الأسبق أو عميد الثورة كما يحلو لمحبيه مناداته عبد الرزاق الكيلاني[9] ليجالس القضاة ويحثّهم على الصمود. كان صلبًا في مواقفه مساندا للقضية من دون تحفّظ. يردّد في كل مكان يحضر فيه: «معركة القضاء معركة تونس. نحن ناضلنا طويلا من أجل قضاء مستقل ولا يجب أن نفرّط فيه إرضاء لشخص يريد أن يحكم البلاد بإرادة منفردة». عدد من القضاة يتحرّجون من مواقفه السياسية المعلنة المعارضة لإجراءات 25 جويلية 2021 وللرئيس قيس سعيد ولكنّه محل احترام من أغلبهم والأهـمّ من ذلك أنه كان يحاول قدر جهده التعريف بالقضية والدفاع عنها وهو أمر كان من ثماره التي يعلمون إصدار مجلس عمداء محاماة فرنسا[10] بيان مساندة لهم بتاريخ 01-07-2022.

وفي غير ذلك ومع بداية الأسبوع الثاني من الإضراب، تحقّق وعد عياشي الهمامي بأنّ إضراب الجوع سينجح في اجتذاب تأييد واسع فور التأكد من جديته. فقد بات النادي مزارا للمساندين الذين يحضرون أفواجا في كل وقت ومن دون موعد. أمرٌ كشف أنّ التحرّك بدأ يحقّق أهدافه وإن تسبّب دفق الزيارات في إرهاق المضربين عن الطعام الذين طالبوا المرافق وغيره من زملائهم باتخاذ إجراءات تضمن حقّهم في القيلولة. وهو أمر تمّ تنفيذه ولم يكن محلّ ترحاب من بعض الزوار لكنه وجد تفهّما من غالبيتهم.

ومنذ أول أيام الإضـراب، أسـرّ أصدقاء من غير القضاة بـأنّ بالإمكان أن يتحوّل إضـراب الجوع إلى حدث أكبر في حال فتح المعنيون به الباب أمام زيارات السفراء وممثلي الدول الأجنبية والشخصيات السياسية. وقد برّر هؤلاء نصحهم بأنّ كثيرين يرغبون في زيارة النادي وأن الإعلام الذي يتجاهل بشكل كبير نضال القضاة سيهتمّ به في حال حضورهم. بمعزل عن المواقف من هذه النصيحة، فإنها غالبا ما كانت مثار نقاشات أثّرت

9. يسمى كذلك لكونه كان عميد المحامين فترة الثورة التونسية وقاد حراك المحامين خلالها والذي كان من أسباب انتصارها، ترأس جمعية المحامين الشبان. وكان عضوا بالهيئة الوطنية للمحامين قبل أن ينتخب عميدا لها. يعتبر من قادة الحراك المعارض لإجراءات 25 جويلية 2021 وتعرض جراء ذلك لمحاكمة عسكرية تمّ اعتقاله بمناسبتها قبل أن يفرج عنه للتضامن الحقوقي الوطني والدولي معه.

10. Résolution du conseil national des barreaux concernant la dissolution du conseil supérieur de la magistrature tunisien et la révocation collective de magistrats adopte par l'assemblée générale du 1 juillet 2022.

سهرات تحت التوتة.

حديث السياسة يطيل السهر

لم يثِر السؤال حول حضور السفراء جدلا ولا خلافا. فبمجرّد طرح المسألة، اتفق المتدخلون على رفضه من دون حاجة للغوص في تفاصيله. وقد صاغ رئيس جمعية القضاة التونسيين أنس الحمادي تفاصيل الموقف بقوله: "نحن قضاة نحترم سيادة دولتنا ونرفض التدخّل الأجنبي في شأننا الوطني. ولذا نرفض أن يكون إضرابنا مدخلا لغير ذلك". وعاد ليوضح: "طبعا، لا يعني هذا أن نتنازل عن الآليات الدولية التي تنخرط فيها دولتنا ولا أن نعدل عن الاستفادة من الهياكل المهنية الدولية التي ننخرط فيها".

في المقابل، انقسم القضاة المعنيون بشأن زيارات السياسيين إلى أغلبية وأقلية. كانت الأغلبية حاسمة في موقفها والـذي أمكن تلخيصه على الشكل الآتي: "نحن نرحّب بكل المواقف الداعمة لاستقلالية القضاء التي تصدر في شكل بيانات أو مواقف لكننا نرفض أن نكون موضوع اصطفاف سياسي. نحتجّ على قرارات الرئيس التي مسّت باستقلالية القضاء لكننا لسنا معارضين له. نحن قضاة ولا يحقّ لنا أن نعبّر عن مواقف سياسية". ومن أبرز أصحاب هذا الرأي، القاضية روضة قرافي (الرئيسة الشرفية لجمعية القضاة التونسيين): "علينا الحذر. نحن موضع استهداف. هم – أي أعداء القضاء المستقل- يريدون حشرنا في زاوية الخلاف السياسي ليشقّوا صفنا ويؤلّبوا الرأي العام ضدّنا. علينا الاعتذار عن قبول الزيارات. الخطأ مرفوض ويمس بقضيتنا العادلة".

حاول حمادي والمرافق وقد كانا من ضمن الأقلية صاحبة الرأي المخالف مجادلة الغالبية في هذا الشأن: "نحن نحتاج دعم السياسيين. قضيتنا سياسية ولا معنى لحجب بعدها الحقيقي ذاك. نحن الآن ندافع عن قيم المجتمع الديموقراطي. القاضي ليس آلة تطبق القانون ليقول أنا غير مهتم بمحيطي السياسي. هل أن قاضي المجتمع الديموقراطي يقبل أن يتحوّل لقاضي السلطة؟ هذا السؤال الـذي يطرح اليوم علينا ويجب أن نكون واعين به. فرنسا التي أخذنا عنها فكرة واجب التحفظ راجعت تشريعاتها في الموضوع هي اليوم تقرّ بكل الحقوق السياسية للقضاة. علينا أن نطوّر نظرتنا للموضوع". حججٌ كان يستمع لها ويدور حولها كثير من النقاشات، من دون أن تؤدي إلى تغيير في القناعات.

وإذ حسمت تحذيرات روضة في حينها الجدال لقوة الحجة، لكن هذا لم يمنع المرافق وحمادي تاليا من أن يواصلا حوارهما بعد خلو النادي من الزوار. ما معنى منع السياسيين من حق التضامن؟ من يأتون يوميا هنا هم بالضرورة أصحاب مواقف سياسية. لقد زارنا أبرز السياسيين. المنع لا معنى له ولا يتعلق إلا بمن اختاروا استئذاننا قبل الحضور. يتدخّل رمزي في

نقاشهما ذي البعد الواحد ليقول: «اليوم فقط كان في هذا الصالون جنبا إلى جنب محامية معروفة بكونها تجمعيّة وهي تتحدث عن ذلك دوما وتتمسك بكونها تفتخر بانتمائها للدستوريين. وإلى جوارها كان يجلس زميلٌ لها من قيادات ائتلاف الكرامة يشاركها الإنصات لزائر يساري وآخر من الإسلاميين. هذا المكان جمعهم وكانوا خارجه متخاصمين». حديث أعجب حمادي الذي ردّ بنبرة الواثق: «جمعتهم القضية العادلة». كما يبدو أنه استفزّ طاهر الذي كان خارجا لتوه من غرفة الاستحمام. فتدخّل وهو يجفّف شعره بما يحجب ملامح وجهه ويمنع تبيُّن إن كان جادا أم ساخرا: "ما داموا اجتمعوا حول القضاء، لمَ لا يكون ذلك منطلقا لحوارهم ... حوار وطني برعاية قضائية. ما رأيكم؟" بعدها، يقول المرافق فيما يشبه الهمس لأصدقائه: "كنت أعرف أنهم يرفضون حضور السياسيين. لكن قبل ثلاثة أيام، اتّصل بي صديق ليعلمني بعزم حمة الهمامي وراضية النصراوي القيام بزيارة تضامن. رحّبتُ بذلك من دون تردّد وأنكرت في جوابي وجود رفض لحضور قادة الأحزاب السياسية. راضية رمز حقوقي كبير وحمّة مناضل محترم وكلاهما يشرّفنا حضوره". وبعد ضحكة من تمرّد عن حسن نية على الأوامر، واصل المرافق حديثه ببعض حسرة: "كنت سعيدا بذلك لكن علمت لاحقا أن حالة راضية تعكّرت وتعذر عليها الحضور. فهي كما تعلمون مريضة ولكنها ورغم ذلك كانت ترغب في أن تكون معنا. كم هي متميزة".

ليلتها، طال السهر. تذكّر المرافق أنه لم يأكل شيئا طيلة النهار سوى قطعة كعك صغيرة، بعدما لمح علبة بسكويت فوق الطاولة في غرفة الاستقبال على مقربة من حشية حمادي. هي تخصّ سارة ابنة زميلته أنيسة نسيتها هناك وهي ما يحتاج إليه. فكّر في التقدم نحوها لكنه عدل عن ذلك خجلا. فهم لا يشعرون بالجوع. ذاك ما قاله طبيب زارهم قبل أيام. لكن هو ليس مضربا هو جائع ومن حقه أن يأكل بسكويت سارة. هواجس لازمته طويلا قبل أن يغلبه النوم وينسيه إرهاق يومه تساؤلاته بشأن حقه بالبسكويت وحق السياسيين بالتضامن مع القضاء.

الـفـصـل الـخـامـس:
لم يعد جائزا الاستمرار بالإضراب عن العمل ولكن...

لا يعلم المرافق من كان صاحب فكرة تأسيس اللجنة المدنية للدفاع عن استقلالية القضاء. فهو انضمّ إليها في وقت لاحق لما عرضت عليه صديقته سعيدة قراش[11] ذلك في اجتماعها الأول[12]. وهي في تصوره لها ورشة تلتقي

11. حقوقية نسوية من مؤسسي جمعية النساء الديموقراطيات.

12. أعضاؤها المؤسسون أي من حضروا اجتماعها الأول الذي عقد بتاريخ 2022/6/17 : غازي الجريبي ـ قاض سابق ، بشرى بلحاج حميدة ـ ناشطة سياسية ومدنية، سناء بن عاشور ـ جامعية، ناشطة مدنية ،عفيف جعيدي ـ قاض ،كمال الجندوبي ـ ناشط مدني ،فوزي عبد الرحمان ـ ناشط سياسي ،خديجة الشريف ـ ناشطة مدنية ،ليليا الرباعي ـ ناشطة مدنية ،درة محفوظ ـ ناشطة مدنية ،وسيلة الكعبي ـ قاضية سابقة ،سعيدة قراش ـ ناشطة مدنية ،رامي الصالحي ـ ناشط مدني ،عبد الرزاق مختار ـ جامعي ،وحيد فرشيشي ـ جامعي ، ماجدة مرابط ـ جامعية ،فوزي معلاوي ـ محام ،حاتم مراد ـ جامعي ،منى كريم دريدي ـ جامعية ،نائلة الزغلامي ـ ناشطة مدنية ،منية بن جميع ـ جامعية ،حفيظة شقير ـ ناشطة مدنية، سهير بلحسن ـ ناشطة مدنية ،وليد العربي جامعي ،جليلة بوزويتة جامعية ، نوفل ناصفي ـ محام ،مهدي العش ـ ناشط مدني

أعضاء اللجنة المدنية للدفاع عن استقلالية القضاء يتباحثون في السبل
الكفيلة بدعم الحراك القضائي ويؤكدون على ضرورة استعادة المحاكم
لنشاطها ضمانا لحقوق المتقاضين

AB
EPSON

فيها شخصيات عامّة مؤثرة بهدف صناعة مواقف تدافع عن استقلالية القضاء[13]. ولذا كان لا يتخلّف عن أيّ دعوة تصله من منسقتها لحضور اجتماعاتها ومنها لقاء يوم 28-06-2022 الذي كان له أثر على تحركات القضاة.

يومها صباحا اتّصل هاتفيا بزميلته أنيسة التريشلي ليطلب منها تبكير حضورها إلى النادي:

- « هل ممكن أن تكوني بالنادي قبل منتصف النهار؟»

- «طبعا لكن لماذا؟ هل هناك أمر ما؟ أريد أن أطمئن؟»

- «لا لا نحن بخير.. كل الأمور مرتبة. فقط أحتاج إلى وجودك لكوني سأغادر لحضور اجتماع ويلزمني قبل ذلك أن أتحول لمنزلي لأرتب حالي».

كانت أنيسة في المكان قبل الموعد زادُها قطع بيتزا لها ولابنتيها الطفلتين سارة وزينب واللتين من كثرة مكوثهما في النادي ألفتا المكان وتعوّد على صحبتهما روّاده وخصوصا منهم طاهر الذي كان كلما حضرتا قضى وقتا يلاطفهما ويبحث عن سبيل ليضحكهما.

وما لفت نظر المرافق وهو يهمّ بالمغادرة أنها –أي أنيسة– رصفتْ في الصندوق الخلفي لسيارتها مواد تنظيف. فعلم دون أن تقول له أنها

---

13. ورد في البيان التأسيسي لها: "أمام ما آل إليه الوضع الراهن في بلادنا من تهديدات لاستقلال القضاء نتيجة التراجعات عن مبدأ الفصل بين السلط وعن ضمانات استقلالية السلطة القضائية وما تمثلها من مخاطر على حقوق المتقاضين وحسن سير العدالة" .

واعتبارا إلى هذا المسار المحفوف بالانزلاقات الدستورية التي انطلقت بتعليق دستور البلاد بما فيه بابه الخامس المتعلق بالسلطة القضائية وضمانات استقلاليتها.

وعلى اثر حل المجلس الأعلى للقضاء المنتخب واستبداله بمجلس مؤقت معيين في فيفري 2022 وما يشكل من نيل بضمانات استقلالية القضاء وتهديدا للمسار المهني للقضاة.

وبعد إصدار رئيس الجمهورية في 1 جوان 2022 قرار إعفاء 57 قاضيا دون أيّ احترام للحقوق الدستورية الدنيا للقضاة المعنيين وخاصة حق التقاضي, حق الدفاع وقرينة البراءة وحماية الحياة الخاصة للأفراد وفي تعسف على من أبدى منهم ومنهن تمسكه بمبادئ الاستقلالية والحياد ورفضهم توظيف القضاء في الصراع السياسي .

وهو ما يمكن اعتباره قرارات ترمي إلى ترويع وترهيب جميع القضاة لترويضهم وإخضاعهم لمشيئة السلطة التنفيذية .

إن الناشطات والناشطين الحقوقيين المنخرطين في المجتمع المدني والقوى الحية والمؤمنة بمبادئ دولة القانون، المجتمعين يوم 17 جوان 2022 ، وبعد التداول يعلنون عن تكوين لجنة مدنية بهدف :

- الدفاع عن استقلالية القضاء.

- مساندة تحركات القضاة دفاعا عن استقلاليتهم.

- التصدي للخطاب التحريضي الموجه ضد القضاة والرامي لشيطنة المؤسسة.

- تقديم تصورات غايتها تحقيق إصلاح حقيقي للقضاء يضمن للمتقاضين حقهم في عدالة جيدة وناجزة.

ويؤكدون التزامهم بالنضال السلمي تحقيقا لهذه الغايات السامية التي لا يمكن دونها بناء دولة ديمقراطية تكرس قيم المواطنة والعدالة والمساواة.

ستقضي اليوم في تنظيف المكان الذي انتقدتْ في اليوم السابق ترتيبه. وهو ما جعله يحمد ربّه على عذر توفّر له وخلّصه من عمل مرهق تحت إدارة زميلته المهووسة بالنظافة والتي كانت حتما ستضمّه إلى فريق عملها المتكوّن أساسا من القضاة روّاد النادي. وعليه، انطلق بحماسة أكبر نحو وجهته الأولى عله يطفئ بعض شوقه لزوجته وبناته.

في المنزل، بعد استحمامه وتغيير ملابسه ومحادثة زوجته عن حال قضاء حزين يشتركان في العمل به، اتّجه إلى المطبخ لتناول الغذاء. كانت زوجته قد أعدّت ما يحبّ من الأطباق. وكان واضحا أنها قضت وقتا طويلا في ذلك، لكنه مضطرّ لتناول سريع للأكل قبل المغادرة. فأمامه زحمة مرورية قبل الوصول إلى وسط العاصمة للانضمام إلى اجتماع اللجنة. لم يرقْ الأمر لزوجته إلا أن ذلك لم يمنعها من تحية وداع فيها كثير من التشجيع على المضي قدما في طريق صعب فرضه رئيس يريد أن يحكم كل البلاد بإرادته المنفردة على الجميع. وقد ختمت وداعها بدعاء: «ربي يحمي بلادنا وينصرنا ويرفع الظلم عن زملائنا وأصحابنا». قبل أن تتداخل أصوات بنات المرافق: «بابا نحبّك»، «ردّ بالك على روحك»، «إيجا فيسع» (عدْ سريعا)، «سلّم على عم حمادي وعمي الآخر».

الاجتماع المهم

داخل القاعة، جلس «المرافق» على مقربة من بشرى بالحاج حميدة التي اختارها الحاضرون لرئاسة الجلسة. وكان أول قولها في إطار ممارستها دورها ذاك بعد التأكيد على أنّها ترفض الحديث من دون إذن مسبق، أن وجّهتْ سؤالا للقضاة الحاضرين حول التحرّكات ومدى النجاح الذي حققته.

وقد جاءتْ أولى الإجابات على هذا السؤال من القاضية عائشة بالحسن نائبة رئيس جمعية القضاة: «حسب المؤشرات التي تصلنا في جمعية القضاة وهي دقيقة إلى حدّ بعيد، الإضراب عن العمل في أسبوعه الرابع ناجح كما كان في الأسابيع التي سبقتْ. نسب المشاركة فيه لا تقل عن الثمانين بالمائة والزملاء مصمّمون على المضيّ في إضراب الجوع. نحن ندعمهم ونحاول أن نوفر لهم الرعاية اللازمة».

تتدخل سناء بن عاشور بهدوئها المعهود لتقول «جيد عائشة نحن سعداء لهذا. لكن أظن أنه من غير المقبول تواصل تعطل المحاكم لمدة أطول. أخشى أن ينقلب ما لاحظنا من تعاطف شعبي مع القضاة إلى نقمة عليهم. أنا كناشطة في المجتمع المدني في اتصال يومي مع فئات نسويّة تعاني الهشاشة وتحتاج عودة العمل العاديّ للمحاكم. وأنا كأستاذة

جامعية خبرتُ الإضرابات عن العمل وأعرف جيدا أنها سلاح يجب أن يستعمل بذكاء أي بشكل يفيد من يستعمله ويمنع تأليب الرأي العام ضدّه. أظنّ حان الوقت للتفكير في رفع الإضراب».

لا تخفي عائشة عدم تحمّسها للحديث عن استمرار الإضراب من عدمه في الاجتماع: «أنا وزميلي هنا لا نمثّل القضاة. ليس لنا حقّ التعهد برفع الإضراب أو غير ذلك. نعي جيدا أن نصيحتكم مردّها إيمانكم بالقضية ونتقاسم معكم ذات الهواجس لكن تنسيقية الهياكل القضائية[14] هي التي تقرر متى يُرفع الإضراب عن العمل ولسنا نحن».

تعود سناء للحديث بنبرة فيها كثير من الرصانة والتفهم: «مؤكّد عائشة. مؤكد. نحن نحترم استقلالية قراركم. نحن فقط نريد أن نكون صادقين معكم في نصائحنا وفي إبداء آرائنا».

كان المرافق يتابع باهتمام تطوّر النقاش. كان معجبا باعتزاز عائشة باستقلالية قرار القضاء. لكنه كان يشاطر سناء في الحين نفسه رغبتها في طرح الإضراب عن العمل على النقاش، آملا أن يؤول ذلك لبلورة مقترحات تحوّل ما كان نهاية لتحرك فرضها قرب نهاية السنة القضائية إلى محطة نضال جديد، وكان يخشى أن تؤدي صرامة عائشة لمنع تحقيق ذلك.

مخاوف أنهاها كمال الجندوبي الشخصية الحقوقية المرموقة محليا ودوليا[15] حين قال فيما يشبه الاستخلاص: «جيّد. أصدقاؤنا القضاة لهم حرية القرار فيما تعلق بتحركاتهم ونحن علينا دعم حقهم ذاك. وفي هذا الإطار، يجب أن نفكر في طرق تساعدهم على اتخاذ القرار الملائم. وأقترح في هذا الإطار أن نؤدّي زيارة لهم لنطلب منهم رفع الإضراب ولهم حرية القرار. زيارتنا ستكون مناسبة لنعبر عن دعمنا لنضالهم ليس أكثر ولا أقل».

إذ ذاك، سألت بشرى: «نحن كلجنة؟»

لم يكن سؤالها موجّها للمرافق لكنه سرق الكلمة – وتلك من عاداته السيئة – ليقول: «أقترح أن يتكوّن الوفد من شخصيّات وطنيّة. ذلك يخدم قضيتنا كقضاة ويعدّ نجاحا لنا كلجنة». ترمقه بشرى بنظرة مركّبة فيها رفض

14. تمثيلية للهياكل المهنية للقضاة برزت للوجود بعد الإعفاءات وتضم كل الجمعيات القضائية وهي جمعية القضاة التونسيين ونقابة القضاة التونسيين واتحاد قضاة المحكمة الإدارية واتحاد قضاة محكمة المحاسبات وجمعية القاضيات التونسيات وجمعية القضاة الشبان.

15. ناشط في مجال حقوق الإنسان.كان عضوا ورئيسا لعدة جمعيات لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان منذ 2003.انتخب من قبل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي رئيسا للهيئة العليا المستقلة للانتخابات لتنظيم انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي.ليكون مهندس أول انتخابات شفافة وديمقراطية عرفتها تونس.

لخروجه عن النظام امتزج بتأييد لمقترحه: «صديقي، يجب أن تطلب الكلمة مسبقا قبل التدخل. رجاء الالتزام بذلك مستقبلاً من الجميع. جيّد الآن، اتفقنا على مبدأ الزيارة وعلى أن يتكون الوفد من أعضاء اللجنة ومن غيرهم وأظنّ أن التوقيت الملائم لها يوم غرة جويلية، أي مع نهاية المدة المقررة للإضراب. لنتقدم في النقاش: من تقترحون أن يضمّ الوفد؟»

تقول نائلة الزغلامي وهي رئيسة جمعية النساء الديمقراطيات[16] : «أنا سأحضر وأتعهّد بأن أتّصل بنور الدين الطبوبي الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل لأطلب منه أن يكون معنا في الوفد. لقد سبق له مع بداية الأزمة أن أكّد دعمه للقضاة». «جيد» يردّ رامي الصالحي: «نحن أصدقاؤنا في الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والمنتدى الاقتصادي والاجتماعي ونقابة الصحافيين وغيرهم من المجتمع المدني. أظن أنهم لن يترددوا في القبول بالفكرة». وقد ختمت رئيسة الجلسة الحوار بعرض مقترح لها يتعلّق بوفد ثانٍ يؤدّي زيارة للقضاة في مقرّ الإضراب عن الطعام ويتكون أساسا من العمداء السابقين للمحامين: «من المهمّ إبراز الموقف الحقيقيّ للمحاماة من هذه القضية الهامة. المحامون مع استقلالية القضاء وربما زيارة رمزية كالتي أقترحها تفيد في تسليط الضوء على الصوت الحقيقي للمحاماة والـذي يتمايز عن مواقف عميد المحامين الحالي إبراهيم بودربالة الداعمة للرئيس في كل قراراته».

في طريق عودته للنادي، كان التفكير في مخرجات الاجتماع يشغل المرافق ويكاد يلهيه عن الانتباه للطريق الذي كانت من حسن حظّه حركته المرورية خفيفة. لقد كان مبتهجا بفكرة الزيارتين اللتين ستكونان فيما يظن مناسبة لتأكيد تحوّل انتفاضة القضاة إلى استحقاق يوحد القوى الديمقراطية ولا يعارضه إلا من كان يدور في فلك السلطة. نشوة نصر معنوي كان يستعجل الوصول لينقلها لأصدقائه قبل أن تمنعه مخاوف أخرى للمعفيين كشفتها له سهرة تحت التوتة.

هل سيتخلّى عنا زملاؤنا؟

ليلتها، كان حضور القضاة المعفيين بالنادي عدديا لافتا للنظر. لم يكن الأمر كما علم المرافق منهم موضوع تنسيق سابق بينهم. هم فقط تقاسموا مشاعر خوف على قضيتهم في حال رفع الإضراب عن العمل فحرص كلّ منهم على الالتحاق بالنادي للسؤال «عن السبب الحقيقي لعدم دعوة التنسيقية لاجتماع عام للقضاة للنظر في تمديد الإضراب لمدة أخرى؟ هل

16. نقابية وحقوقية لعبت هي والجمعية التي ترؤسها دورا بارزا في الدفاع عن المرأة القاضية ضحية التشهير وفي الإحاطة بمن تم إعفاؤهن منهن.

صحيح أن الرأي الغالب فيها إنهاء الإضراب عن العمل؟ أي مستقبل لقضيتنا بعدئذ؟ هل أن عودة العمل في المحاكم ستؤدي لتخلي زملائنا عنا؟» أسئلة تكررت وهواجس تمّ التعبير عنها من دون تحفّظ في سهرة كان الخوف من المستقبل عنوانها الأهم.

«تم إعفائي بحجّة أنّ زوجي عضو في مجلس شورى حركة النهضة وهو وبصرف النظر عن القول بالحق في الانتماء السياسي افتراء مصدره مدوّنة مقربة من منظومة الحكم احترفتْ التشهير بالقضاة. لم أكن أتخيّل يوما أن أُطرد من عملي بشكل مهين لأجل لا شيء. أنا لم أقترف أي مخالفة طيلة حياتي المهنية. لقد أفنيت شبابي في تلخيص الأحكام وكنت في كل مواقع المسؤولية التي عيّنت فيها أحاول أن أصلح وأجدد. هو ظلم كبير. بعده اعتكفت بمنزلي. كنت أخشى نظرة الناس واتهاما قد يطالني بالفساد. ولكن وقفة زملائي وصمودهم ومساندتهم لنا أعادت إليّ ثقتي في نفسي وأعطتني أملا في عدل سيتحقق. أخاف إن تم رفع الإضراب من عودة إلى مربع الصفر». كلام قالته في لحظة حيرة وضعف من كانت قبل شهر ممن لا يتمّ ذكرها إلا في إطار الاحتفاء بإنهاء المرأة القاضية لما سبق من إقصاء لها من احتلال المناصب القضائية السامية. فذكر المرافق بمرارة الظلم الذي تسلّط على زملائه ونبهه لكون الفرحة التي كان يستعجل إعلانها لم يحنْ أوانها.

الـفـصـل الـسـادس:
زيارات هامّة تمهّد لرفع الإضراب عن العمل

استيقظ يومها المرافق مع ساعات الصباح الأولى. حاول تمضية وقته في جولة بالنادي بعيدا عن أصدقائه المضربين خشية إيقاظهم مبكرا في يوم طويل ومرهق ينتظرهم. كان فيما رأى كلّ شيء مرتّبا بشكل جيّد. شعارات الإضراب التي علّقت قبل يوم ومعها أعلام تونس أضفتْ جمالية نضالية على المكان. أمر ذكّره بقول أنس وهو يشارك زملاءه في عملهم ذاك: «كل صورة تلتقط أو مشهد يُذاع من هنا يجب أن تزيّنه رايتنا الوطنية التي تؤكّد أن نضالنا هدفه حماية الوطن. وعلينا أن نحرص على أن يتضمّن شعارا من شعارات حراكنا. زيارة وفد مهمّ من الشخصيات الوطنية لنادينا سيعرّف

بقضيتنا وهي فرصة لنا علينا حسن استغلالها إعلاميا».

وفي غفلة منه، يتفطّن المرافق لرمزي يجذبه من يده ويتحدّث همسا كمن يريد الإفصاح عن سرّ: «لا أفهم ما هدف هذه الزيارة لست مطمئنا». يردّ المرافق: «هل من إشكال صديقي؟ سبق وتوافقنا جميعا في موضوعها والهدف منها. لمَ التخوّف؟ هي زيارة مساندة». يجيب رمزي بنبرة تعكس توترا: «أخشى أن ينتهي يومنا بوعود دعم تبرر تخلّينا عن قضيتنا وينساها من سيطلقها بمجرد بداية عطلته الصيفية. أريد أن أخوض معركتي دفاعا عن شرفي وحقي. هل تفهمني؟ أكره الذل وأمقت الظلم. أنا لا أثق في السياسيين لهم حساباتهم نحن لا نفهمها ولسنا ضمنها». يحاول المرافق أن يتمالك مشاعره ويحجب دموعا تكاد تنفلت وهو يقول لمحادثه: «أرجوك لا تبكِ...».ثم يتصنّع بسمة قبل أن يتمتم: «سيحضر بعد ساعات قليلة إلى هـذا المكان وخصّيصا للقائكم وللتعبير عن احترامهم لكم شخصيات هامة ومنهم سهير بلحسن الرئيسة السابقة للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، محمد ياسين الجلاصي رئيس نقابة الصحافيين، رامي الصالحي رئيس الشبكة الأورو متوسطية، عبد الرحمان الهذيلي رئيس المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وآخرون من المناضلين والشخصيات الوطنية. البارحة، أكّدت لي ذلك نائلة الزغلامي في اتصال هاتفي معها. هل كنت يوما تتخيل حدثا مثل هذا؟ يجب أن تكون فخورا بنفسك. فهؤلاء من الشخصيات المحترمة التي لا تجتمع إلا لحدث وطني هام». ينسحب رمزي في اتجاه دورة المياه وهو يقول: «يعجبني فيك تفاؤلك .. لست مطمئنا». فيتبعه المرافق بنظره قبل أن يصله صوت صديقه فاكر مجدوب الذي تجاوز مدخل النادي.

- أتيت وحدك من نابل؟

- لا توفيق صويدي معي. هو الآن بالمقهى المجاور يشتري لنا كوبي قهوة لقد حرصنا على الوصول باكرا فلم نجد وقتا لتناول فطورنا. أين حمادي والزملاء؟

- رمـزي بصدد الاستحمام. حمادي وطاهر نائمان.أريد سؤالك: «هل صحيح أنّك خضعت لبحث في التفقدية على خلفيّة مشاركتك في الإضراب ومساهمتك في إنجاحه بمحاكم نابل؟»

- نعم صديقي، أتعرّض لهرسلة كبرى، أنا وعدد من الزملاء. لكن لا يهمّ: نحن نعلم أيّ ثمن علينا أن ندفعه كمقابل لمعركة الشرف التي نخوضها ومستعدّون لذلك. أنا وتوفيق سنقضي الليلة معكم ولدينا كثير من الوقت للحديث في هذا الموضوع. ما يهمّ الآن هي الزيارة: ما هو المطلوب مني؟

- المطلوب أن تتصل بتوفيق لتطلب كوبا من القهوة لي أيضا. فيما عدا ذلك، كل شيء على ما يرام..علينا أن ننتظر الضيوف وننسّق جهودنا في خدمتهم متى وصلوا..أنت وتوفيق من المهمّ أن تديرا هذه العملية بنجاح.

يقول المرافق قبل أن يمضي وزميله لتحيّة زملاء آخرين حضروا منهم أحمد الرحموني الذي كانت كاميرا هاتفه الجوال تتقدّمه ولا تغفل عن تسجيل التفاصيل.

حوالي الساعة التاسعة صباحا، كان النادي يعجّ بضيوفه. كثيرون منهم لم يدخلوه سابقا ويحاولون على استحياء استكشاف محلّ كان يسمعون عنه كثيرا في فترة شبابهم. «قيل لي أنه في هذا المنزل اتّخذ قرار تجنيدنا القسري برجيم معتوق[17]. لست متأكدا من ذلك، لكن أعلم جيدا أن مزالي (الوزير الأول الراحل) كان يعقد أهم اجتماعاته في منزله هذا. هو ليس فخما كما كنت أعتقد. رحم الله سي محمد كان مثقفا. اختلفنا معه لكن لا ننكر أبدا وطنيته». هذا ما قاله أحد الزوار للمرافق وهم يتجوّلون معا في غرف النادي الذي كان سابقا منزلا لمحمد مزالي.

ساعة فقط بعد ذلك وفي الموعد المحدد للزيارة دون تقديم أو تأخير، ينزل الطبوبي من سيارته ويتّجه ومستقبلوه وهم من القضاة وضيوف النادي إلى القاعة الكبرى ليجلس وسط الصالون وعلى مقربة منه المضربون عن الطعام ورئيس جمعية القضاة أنس الحمادي وغير بعيد عنهم رؤساء جمعيات وناشطون حقوقيون من مختلف الأجيال كل واحد منهم كان له بصمة في تاريخ تونس بنضاله من أجل إنهاء الاستبداد أو في سبيل تحقيق البناء الديمقراطي، لتنطلق فعاليات الزيارة الحدث وسط حضور مكثّف للإعلام الذي وثّقها في كل تفاصيلها والتي كان أهمّ ما فيها حديث الضيف وكلام أهل النادي.

«لقد أتينا اليوم في وفد مكوّن من شخصيات وطنية اختارتني للحديث باسمها لنحيّي صمود القضاة في دفاعهم عن استقلالية القضاء ونحييكم لأنكم تدافعون عن تونس لا عن القضاء. نحن نطلب الإصلاح ولا ندافع عن المذنبين. لا نريد لصورة القضاء أن تضرب في عمق المجتمع من خلال ادّعاء تعطيل مرفق القضاء، لذا نطلب منكم رفع إضرابكم عن العمل وسندافع على قضيتكم. وللسادة القضاة المضربين عن الطعام، نقول: لا نريد أن يلحقكم أيّ سوء ولأن العيد على الأبواب ولأجل عائلاتكم، فنحن نطلب منكم رفع إضرابكم أيضا. شخصيا، عمري 62 سنة لم أقف يوما أمام

17. نهاية سنة 1985 أي فترة تولي محمد مزالي خطة الوزارة الأولى جند الطلبة المعارضين ووجهوا لثكنات الجنوب الغربي التونسي في إطار عملية استصلاح منطقة رجيم معتوق.

شخصيات حقوقية تجلس الى القضاة وتتحاور معهم في ناديهم..
تضامن وسؤال عن أي قضاء نحتاج

قاض لكني أحترم القضاء... غير معقول أن تحاكم الناس بتقارير وبما ينشر في الفايسبوك... هذا غير مقبول البلد بلدنا ونحن أصحاب حقّ فيه. السيد رئيس الجمهورية في يوم من الأيام ستعود مواطنا وقد تحتاج إلى قضاء مستقلّ لا قضاء تعليمات.. نحن في الاتحاد، ندعمكم ودليلنا على ذلك أنّا كنا خلف المواقف المساندة التي صدرت لفائدتكم عن السيزل واتحاد النقابات الأوروبية. أكيد نحن مع الإصلاح ونرفض الدفاع عن الفاسدين ولكننا نرفض ثقافة الكره والبغض وتصفية الحسابات. وندعو لمحاسبة على أساس الملفات».

كذلك تحدّث الطبوبي معلنا افتتاح الجانب الرسمي من اللقاء قبل أن يحيل الكلمة لأنس الحمادي الذي أجاب: «نشكر لكم خطوتكم ونعي جيدا الحاجة لتقييم التحرّك الاحتجاجي. ونتعهّد لكم بالنظر جدّيا في الأمر صلب تنسيقية القضاة».

وفيما بدا جلسة ودية أعقبت ذلك، قدّم أنس لضيوفه مجموعة من زملائه المعفيين مفسحا المجال لكلّ منهم ليتناول ما يراه سببا لأذى ألمّ به. وكان منهم حمادي الرحماني الذي قال: «قبل الثورة وخلال الحقبة الاستبدادية، رفضت الانقلاب على المكتب الشرعي لجمعية القضاة والتدخل في القضاء وتمسكت بالدفاع عن حق الجميع في قضاء مستقبل. تمّ التنكيل بي من أجل ذلك بنُقل عقابية ولكني زدت إصرارا على المضيّ قدما. بعد الثورة، لم أبحث عن الامتيازات ولا المناصب والتزمتُ بالدفاع عن القضاء الذي أعتقد فيه وعن الديمقراطية التي دونها لا يمكن أن يتحقق ذلك. والآن أنا معفي بتهمة التعبير عن مواقفي، لم أتخيل أن يحصل هـذا.. محاسبتي على مواقفي عار كبير لا يمحوه إلا مزيد من النضال».

إذ ذاك، توجّه الطبوبي إليه مناشدا إياه: «نلتمس منكم رفع إضراب الجوع».

ليردّ الأخير: «بسبب استمرار الظلم المسلط علينا وعلى السلطة القضائية، سنستمرّ في هذه المعركة بكل الطرق. حتى الآن، نحن في إضراب جوع. سنفكّر في هذه الدعوة بجدّية وسنتدارس مع زملائنا ومع الأوساط القضائية. فقط يؤسفني أن يُطلب دائما من الضحية أن تتنازل». قبل أن يصمت ليستعيد أنفاسه لثوانٍ قليلة عاد بها للقول بنبرة فيها كثير من التأثر وتؤشّر إلى إجهاد نال منّ جسده بعد قرابة عشرة أيام من الإضراب عن الطعام: «السيد رئيس الجمهورية، لا حراك ولا كلمة ولا تفاعل ولا إشارة ولا حتى اعتراف بالخطأ... رئيس الجمهورية أخطأ خطأ كبيرا بإصدار المرسوم عدد 35 وأعتقد أنّ الحل المشرف له وللقضاء وللبلاد ولسمعتها هو التراجع عنه وإلغاؤه، وهذا لا ينقص من قدره شيئا ... نحن سنواصل العمل من أجل إلغاء المرسوم عدد 35، هذا هو بيت القصيد».

زيارات تتعاقب وخطابات حماسية ....
حان للإضراب عن العمل ان يتوقف رسالتكم وصلت

فيُحرَج قليلا ضيفه الذي بما له من خبرة في إدارة الجلسات يخفي كل موقف له مما سمع. وقد اختار من باب الإجابة، أن يتكلّم عن احترام القضاء وحاجة البلاد لقضاء مستقلّ ولاتّحاد شغل يدافع عن الدولة وكل مؤسساتها. وفيما يشبه إعلانا منه لنهاية الزيارة، طلب التقاط صورة جماعية للوفد والقضاة توثّق ما قال إنها لحظة تاريخية. هنا انتبه المرافق وقضاة وعدد من الضيوف المتابعين لغياب أعضاء تنسيقية القضاة[18] أي ممثلي هياكل القضاة، وتهامسوا فيما بينهم في الموضوع في جلسات الهامش التي جمعتهم وكانت في أغلب وقتها منفصلة عن حديث الصالون وتتعلق بواقع سياسي يُجمع كل من حضر على كونه لا يطمئن.

لكن انطلاق الزيارة الثانية التي كانت تخصّ عمداء المحامين السابقين أجّل السؤال. فكما خططت لذلك بشرى بالحاج حميدة، بمجرد نهاية زيارة وفد الاتحاد والمجتمع المدني حلّ بمقر النادي عمداء المحامين السابقون، بشير الصيد وعبد الرزاق الكيلاني وعامر المحرزي وشوقي الطبيب في زيارة مساندة لها ذات هدف التي سبقتها. لقد كان لقاؤهم خاليا من كلّ مظاهر الرسميات بالنظر للمعرفة السابقة والعلاقات الذاتيّة بين العديد من العمداء ومن كانوا في استقبالهم. وعليه، مضت الحوارات إلى تفاصيل الشخصي والمهني وكثير من استرجاع ذكريات الماضي بما فيه من خصومات قطاعية وتكاتف في محطات نضالية سابقة. وقد انتهى اللقاء بكلمات موجزة توجّه بها العمداء للقضاة مساندة لنضالهم، مع دعوتهم لرفع الإضراب وصور التقطها القضاة لتوثق وحدة الأسرة القضائية التي شعروا بها في حضرة رموز المحاماة.

تاليا ومع مغادرة الضيوف، طُرح السّؤال حول سبب عدم حضور ممثلي بقية الهياكل القضائية وكان له أكثر من جواب. فقد تمسّك رئيس جمعية القضاة بكونه طلب منهم حضور زيارة وفد المجتمع المدني وهم لم يتحمّسوا لذلك. وسرعان ما تبين أن ثمّة سوء تفاهم، حيث أبدى رؤساء الهياكل الأخرى المشاركة في التنسيقية أنه لم يتم إعلامهم بموضوع الزيارة ولا بمن سيشارك فيها وأنهم يعتبرون ذلك خروجا عن التنسيق المتّفق عليه. وهنا أفسدت الأزمة ما كان يظنّ أنه سيكون فرحة بالنجاح في تنظيم الزيارتين.

تطويق الأزمة: روحية جديدة

في اليومين اللاحقين، كان النادي يعجّ بالقضاة جميعهم يتحدثون عن

18. مجلس يضم رؤساء هياكل القضاة اي جمعية القضاة التونسيين ونقابة القضاة التونسيين واتحاد قضاة محكمة المحاسبات واتحاد القضاة الإداريين وجمعية القاضيات التونسيات وجمعية القضاة الشبان – حول ملابسات انطلاق عمله تراجع الحلقة الأولى من مذكرات مرافق

نهاية مؤسفة لتنسيقيتهم. ودليلهم على ذلك أن اتّحاد القضاة الإداريين واتحاد قضاة محكمة المحاسبات ونقابة القضاة أصـدروا صباح يوم 2022/07/03 بيانا خاصا بهم أعلنوا صلبه رفع الإضراب عن العمل. طيلة ذات المدة وفي سياق مـوازٍ، لم يكن معلوما للجميع، كانت اتصالات تجري بين رئيسة جمعية القاضيات سيدة القارشي وممثلي الهياكل الأخرى بهدف تجاوز الإشكال. وكان من ثمار جهدها بيان صدر مساء يوم 2022/07/03 عن جمعيتها وجمعية القضاة وجمعية القضاة الشبان أعاد حرفيا ما ورد في البيان الأول وكان دليلا على أنّ الخلاف تمّ طيّ صفحته وأنّ القضاة أصبحوا أكثر قدرة على إدارة التعددية وتجاوز ما قد يكون من سبب للخصومة بينهم بهدوء، وليستمر بعد ذلك إضراب الجوع وقد أصبح ساحة النضال الرئيسية لقضاة رفضوا الانصياع لإرادة الرئيس.

فرحة النجاح ونظرة الافتخار بأب يصفه كل من يعرفه بالمناضل ومعهما خوف عليه

الـفـصـل الـسـابـع:
نجاح مريم أو لنا من الفرح بعض نصيب

كان المرافق مستلقيا على حشيته يستعدّ لبداية يوم جديد حين وصله صوت حمادي: «لقد نجحَتْ». ينهض على عجل ويتّجه صوب ركن القاعة حيث يقف المتكلّم. وكذلك فعل كلّ من رمزي وطاهر. كانت السعادة بادية عليه وهو يحملق في هاتفه الجوال قبل أن يقول لهم: «هي إرسالية نتائج الباكالوريا وصلتني الآن. مريم ابنتي نجحت وبتفوق في باكالوريا علوم. لم يكن الأمر سهلا. لقد اجتازتْ الامتحانات بعد إعفائي بأيام قليلة وهي تأثّرت بذلك كثيرا. الحمدلله على هذا الفرج». يبادرون لتهنئته فيما هو منشغل عنهم باتصال هاتفي يحاول إجـراءه لكن يجد صعوبة في ذلك بفعل الضغط الذي تشهده الشبكة في مثل تلك المناسبات. ليقول لهم بعد وقت وجيز: «دقيقة رجاء هاتف مريم يرنّ أخيرا»، قبل أن ينشغل عنهم مع من صنعت فرحته. «آلو مبروك حبيبتي كنت متأكد أنك ستنجحين.. لا لا تقولي ذلك معدلك ممتاز. سيمكّنك من تحصيل توجيه جامعي جيد. أين أمك؟ آلو مبروك سلوى هو نجاح لك. لا أقدر. لا أقدر. أنتظركم مساء».

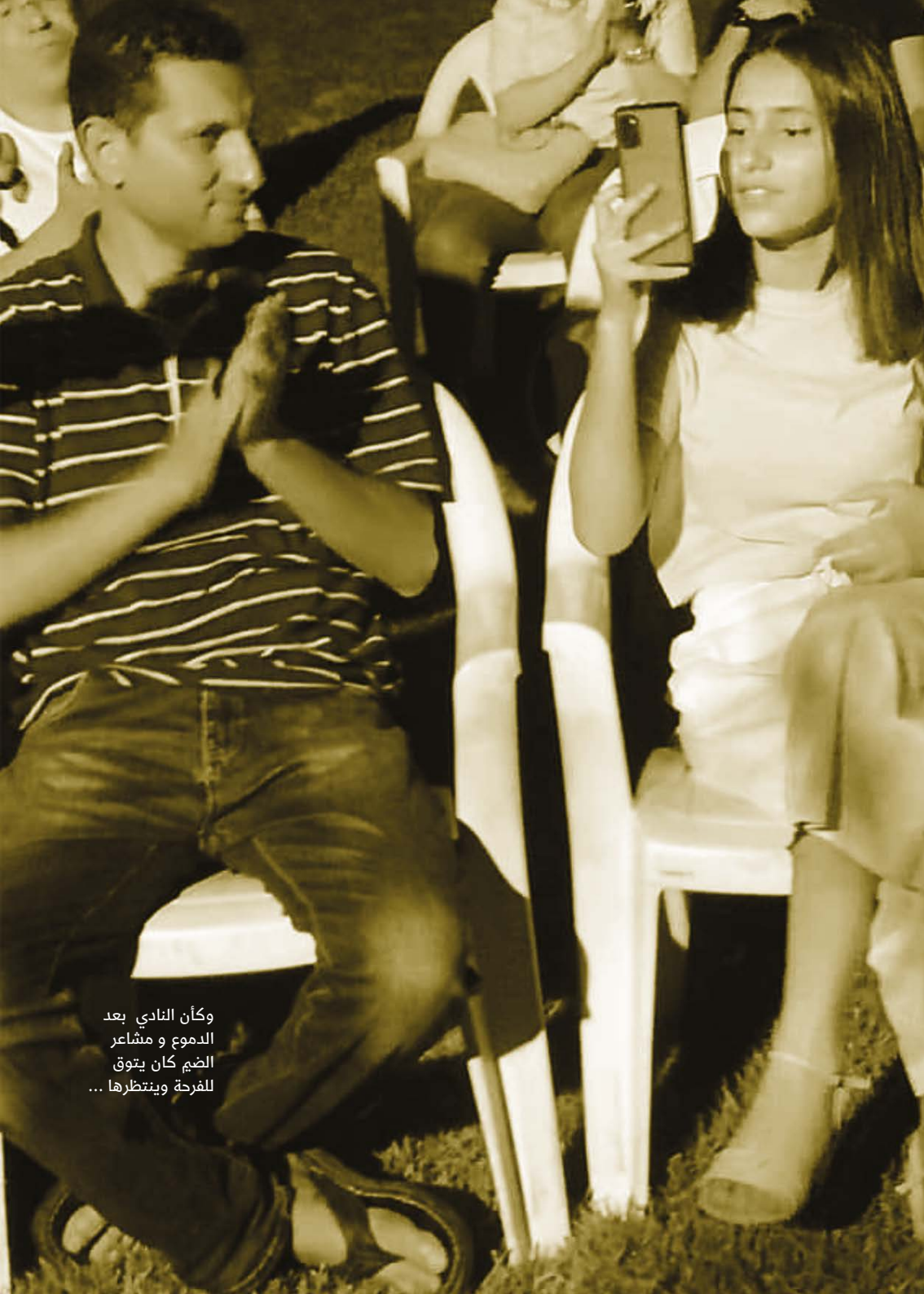

وكأن النادي بعد
الدموع و مشاعر
الضيم كان يتوق
للفرحة وينتظرها ...

«الاستعانة بصديق» لرسم حدود الابتهاج

بعد إنهاء الاتصال، يعود حمادي إلى رفاقه ليحدثهم بحبّ عن مريم وعن حسرة لديها لكونها لم تتوصّل لعلامات تمكّنها من الالتحاق بكلية الطب. إذ ذاك، أسكته المرافق بقوله: «هيا نذهب. لمَ الانتظار؟ يجب أن نخرج بسرعة. مريم تنتظرك لتكتمل فرحتها في هذا اليوم». يوجه له نظرة تائهة قبل أن يردّ: «من يذهب معك وإلى أين يا رجل؟ نحن في إضراب جوع ومن شروطه أن نعتكف هنا. لن أخرج من هذا النادي لأيّ سبب كان. هل تريد أن تفسد تحرّكنا أم ماذا؟»

يجيب المرافق في إلحاح فيه بعض الشدّة: «مريم وسلوى ترغبان في أن تكون معهما وعليك أن تستجيب لإرادتهما ولا تفسد فرحتهما. بأيّ حقّ تفعل ذلك؟ حمادي هذا تعسّف لا يُقبل بتاتا». لم يجد المرافق في ذلك حرجا إذ أن صداقتهما تعود لأكثر من ربع قرن بما يجيز له أن يعاتبه وأن يضغط عليه. وكان من ثمار فعله عرض خاص كان في نظر من قدّمه تنازلا كبيرا: «سلوى طلبت ذلك أيضا وألحّت فيه. أنا وأنت لا نفهم في إضرابات الجوع: لنستشِر عياشي الهمامي. أنا أقبل حكمه: هو من سيدلّنا لما فيه الصواب». فيضحك كل من في المكان وأولهم المتحدّث من فكرة الاستعانة بصديق في اتخاذ القرار والتي ذكرتهم ببرنامج تلفزي للألعاب «من يربح المليون؟». وفورا ومن دون أي إبطاء، وتماما كما يحصل في البرنامج التلفزي، باشر المرافق اتصالاته.

- أهلا صباح النور، كيف حالك هل أزعجك بالاتصال في هذا الوقت المبكر؟

- لا أبدا كيف حالك صديقي؟ وكيف حالك المضربين؟

-هم بخير. ابنة حمادي نجحت في الباكالوريا. يجب أن يذهب لمنزله ليشاركها فرحتها. هو متردد و قال أنه لن يذهب إلا إذا أشرت عليه أنت بذلك.

- طبعا.

- ما معنى طبعا؟ لم أفهم.

- طبعا يجب أن يذهب. هل يعقل ألا يذهب؟ مرّر لي حمادي لتهنئته.

يسلّم المرافق هاتفه لحمادي بعد حذف خاصية تشغيل مضخم الصوت. لقد كان سعيدا بنتيجة الاستشارة وكذلك حمادي كما ظهر له.

دقائق قليلة بعد ذلك ومن دون أي تحضيرات، يمتطي الصديقان السيارة

في اتجاه المنزل. وقد كان الوقت الذي قضياه في الطريق والـذي ناهز العشرين دقيقة مناسبة جديدة لحديث عن رسوم مريم المبدعة وعن وعيها الحقوقي والسياسي الـذي يفسر حضورها في كـل التظاهرات المدافعة عن الديمقراطية. كما كان فرصة للبوح بمشاغل الحياة التي تؤرق ومنها ترتيب الحياة ما بعد المذبحة: «قبل الإعفاءات بأشهر قليلة، بعتُ شقتي واشتريتُ منزلي الجديد. أنا الآن مطالب بخلاص قسط قرض شهري ثقيل لا أعلم كيف سأفي بهذا الالـتزام... لكن من المؤكد أن الله سيجد لي في ضائقتي مخرجا».

يعجز المرافق عن التفاعل ويكون الوصول إلى مسكن صديقه سببا في رفع حرج ذلك عنه. فبعده، غاب عن مشهد كان فيه موجودا لينحصر الاهتمام بعناق مريم الطويل لوالدها وفرحة سلوى وابنيهما يوسف وسليمان بزائر تمنّيا قدومه وحديثهم جميعا عن تفاصيل حياة عائلة أرهقها النضال. كانت لحظة لقاء أسري أفسدها قرار حمادي بالعودة إلى معقله: «يجب أن نذهب الآن. من الأفضل ألا نغيب عن النادي لمدة أطول».

تغيب البسمة عن جميع من في المكان ليحضر حزن مكبوت يستشعره المرافق ولا يجد مخرجا له إلا القول: «مريم، أصدقاء والدك سيحتفلون اليوم بنجاحك في النادي. سيكون حدثا جميلا ننتظرك آخر العشية هناك»، قبل أن يسرع الخطى في اتجاه السيارة ليترك لمن خلفه فرصة وادع ظنّ أنهم يحتاجونه وليتصل بأنيسة لحاجته إليها للإعداد لما وعد للتوّ به.

- أهلا أنيسة، كيف حال البنات؟

- أهلا بخير وأنت؟

- بخير. ابنة حمادي نجحت في الباكالوريا أنا الآن أمام منزله.

- نعم قرأت على الفايسبوك الخبر وسأتّصل بحمادي لتهنئته.

- أنيسة ما أريـده منك أهم من ذلك. هل يمكن أن ننظّم حفلة صغيرة مساء؟

- نعم يمكننا.

- هل أعوّل عليك في هذا. نحن الآن منتصف النهار هل يكفينا الوقت؟

- ثقْ بي يمكننا ذلك سنحضّر جميعا لنفرح. نحن نحتاج فرحة: كان صيفا كئيبا.

يسأله حمادي في طريق العودة: «ما تخطط له؟» يجيبه من دون تفكير: «لاشيء». كان صادقا في قوله فهو لم يكن يعلم ما سيكون. لقد اكتفى بإطلاق فكرة غير واضح تصوره لها وترك لزملائه مسؤولية توضيحها كما يرونه مناسبا.

في النادي حفلة للرفاق

إلى حدود الساعة الرابعة بعد الظهر، لم يكنْ هناك أيّ أثرٍ يدلّ على استعدادات للاحتفال الموعود. كل شيء في وضعه المعتاد. ينتاب القلق المرافق ولا يغادره إلا بحضور أنيسة وطلبها منه وكل الموجودين معه باستثناء المضربين ترتيب مكان الحفلة: «المغني الملتزم ياسر الجرادي يساند تحركنا وقد قرر أن يحيي حفلة اليوم تضامنا معنا. الزملاء في الطريق. لقد رتّبنا أمر الحلويات والعصائر. مريم وفّرت لنا فرصة لنفرح. يجب أن نستغلّها من حقنا أن نفرح».

حوالي الساعة السابعة مساء، حضرتْ ضيفة الشرف مريم للنادي صحبة والدتها وشقيقيها وأفراد من عائلة والديها. استقبلتها زميلات والدها بالزغاريد، زغاريد بنجاح بدا بمثابة انتصار على قرارات الإعفاء، وتضامن مع والدها في خضم إضرابه. حضر للحفل أكثر من خمسين قاضيا وتابع فعالياتها من خلال الفايسبوك عدد أكبر منهم بكثير. واستذكر المغنّي الجرادي أيام الثورة سنة 2011 من خلال إعادة إنشاد الأغاني التي كتبها آنذاك وتمحوْرت حول قوة الإرادة في قهر الظلم والاستبداد.

كان المرافق واقفا في مكان منزوٍ قليلا يتابع الحفلة عن بعد حينما اقترب منه حمادي ومعه سلوى ومريم. «أريدك أن تشاركني في نصيحتها»، قال حمادي، «معدّلها يمكّنها من الالتحاق بكليات عديدة مرموقة في اختصاصات علمية منها الهندسة وربما طبّ الأسنان. هي ترفض ذلك وتصرّ على كونها تريد أن تتوجه إلى شعبة الحقوق. هذا لن يضمن لها مستقبلا: المسائل القانونية والحقوقية يمكن أن تكون من اهتماماتها مستقبلا لكن من الأفضل ألا يُختزل فيها مستقبلها المهني». يبتسم المرافق مخاطبا مريم: «أنت لا تبحثين عن تخصّص معرفي. أنت ترغبين أن تكوني مثله. هل لك القدرة على تحمل طريقه الصعب؟»

تضحك سلوى لتجيب في خطاب موجه لابنتها: «هو طريق صعب عليك وعلى من سيشاركك الحياة فاحذري». وقد عكس حديثها هذا ثقل العبء الذي نتج عن نضال زوجها القضائي قبل الثورة ومن بعدها. إذ ذاك، تجيب مريم في مجاملة ظاهرة لأمها: «أنتما متشابهان ومتكاملان. أنا أكون مثله يعني أن أكون مثلك أيضا». كان واضحا إذ ذاك أن مريم قررت تغيير مسارها

الـدراسي وأن صورة حمادي التي أراد صانع الإعفاءات ترذيلها تحوّلت إلى مثل أعلى سيتبعه كثيرون منهم ابنته وقضاة احتفلوا بها تعبيرا عن احترامهم له. هذا ما قاله المرافق لذاته قبلما ينتهي الحديث بدعوة مريم إلى التفكير مجددا وبعقلانية بعيدا عن العواطف.

حـفـلـة لا تـحـجـب الـحـديـث عـن الـظـلـم وآثـاره

بعدئذ، التحق المرافق بقضاة تجمعوا تحت التوتة. هناك كان فضاءٌ لحديث عن الإعفاءات بمنظار من ذاق مرارتها وعلم أن ظلمها يتجاوز القضاة ليشمل أسرهم.

كان أكرم أول من فتح باب هذا النقاش بقوله: «لا زلت أذكر تلك الأيام بكل تفاصيلها المؤلمة. لقد تمّ إعفائي ضمن قائمة 81 سنة 2013 [19]. قيل حينها إنها حملة تطهير للقضاء فوصمت وزملائي بالفساد من دون أن نؤاخذ أو نساءَل. وكان من أكثر ما آلمنا أن القضاة لم يدافعوا عنا. أنا أغبط زملائي على تعاطفكم معهم ويؤلمني أني لم أجد ذلك منكم. لقد تُركنا لوحدنا فتعذّبنا كثيرا».

يرد عمر وكان من أنصار نقابة القضاة التونسيين: «نحن خضنا إضرابا دفاعا عنكم. الجمعية ربما هي من تقصد بالقول. أما نحن فلا. هم كانوا ينادون بالتطهير ويلوّحون بالقوائم». فيجيب حسن وهو من قيادات الجمعية: «غير صحيح. نحن في جمعية القضاة كنا دوما ضد الإعفاءات. وكان موقفنا في هذا ثابتا من أول مرة تمّ اللجوء إليها. أذكر أننا أصدرنا بيانا في هذا سنة 2012. للتاريخ، نحن حاولنا إرساء ثقافة المحاسبة. ولو تمّت المحاسبة ربما لم نكن لنقع في مثل هذا المطبّ». لا يبدي أكرم اهتماما كبيرا بما سمع ويعود ليقول: «غير صحيح. الجميع تركنا لمصيرنا. الإضراب كان هدفه منع إعفاءات جديدة، أما البيانات فلم تكن لتغير شيئا من الواقع. الجميع أضر بنا».

علتْ نبرة الخطاب وتحميل المسؤوليات بما ينذر بعودةٍ لصراع الهياكل القضائية. ولكن تدخّل سمير، وهو من المعفيين، وحديثه عن واقعة تعلقت بابنه الـذي يـدرس بالمرحلة الابتدائية عاد ليُسقط الجميع في تضامن عنوانه تقاسم الشعور بالظلم: «معلمة ابني سألته البارحة عن سبب عزل الرئيس لي ضمن قائمة القضاة الفاسدين. لقد اغتاظ من ذلك وبكى طويلا طلب مني نقله من مدرسته. لا أعلم ما أفعل: هو متأثر. اتّصلت أمه بالمعلمة والمدير وقد اعتذرا لها. لكن ما فائدة ذلك؟ لا أرى لي

19. حول إعفاءات 2012 و إعفاءات 2013 والمواقف منها يراجع محمد العفيف الجعيدي: «القضاء التونسي خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي: نحت الجسد الحي»، المفكرة القانونية، 2014، الصفحة 39 وما بعدها.

ولا لإبني ذنبا فيما يلحقنا من قهر».

بعد انتهاء السهرة، وإذ خلا المرافق لركن نومه بالنادي، حاول أن يطرد صورة ولد صغير سكنه الحزن بأن استحضر فرحة مريم وحديثها له عن رغبتها في أن تلتحق بكليّة الحقوق لتكون كحمادي الرجل الذي تفتخر به. فينشغل لوقت قصير بالصورة الجميلة قبل أن يتذكر أن والدة زميله سامي ماتت حزنا تبعا لإعفائه من دون ذنب غير أنه فصل في ملف بغير ما يريد حاكم البلاد. هل يشعر هذا الحاكم بالظلم الذي تسبّب به بجرة قلم؟ هل يشعر بالقهر الذي عاشته والدة سامي وتسبّب بوفاتها؟ هل يشعر بقهر ابن سمير وما قد يلحقه من أثر نفسي قد يواكبه كل حياته؟ كم هي مرهقة ليالي النادي. كلها أرق وهواجس. هل هو الوعي أو لعنة مكان سكن الظلم جدرانه؟ هل هي محنة ستمضي أم أنه خيار حكم سيستمر؟ أسئلة تراكمت قبل نوم وصل مع ساعات الفجر الأولى ليكون سبيل الخلاص منها.

الـفـصـل الـثـامـن:
ظلم أرهق أجسادا قاومتْ

منذ بـدء إضـراب الـجـوع، تـطـوّع مجموعة مـن الأطـبـاء المعروفين بانشغالهم بالشأن العام في إسناده[20] من خلال توفير الإرشادات والعناية الصحية عند الاقتضاء. لا بل ذهب بعضهم حدّ توفير تجهيزات طبية تصلح في تأمين الفحوصات الطبية بالمقر. ورغم أنهم لم يكوّنوا فريق عمل موحّدًا، إلا أنهم أعدّوا دفترا ضمّنوا فيه ما يحتاجون إليه من تبادل للمعلومات الصحية. وطيلة فترة الإضراب نادرا ما مضى يوم دون حضور

20. من أبرز أطباء المجموعة سمير عبد المؤمن وماهر العباسي و خليل الزاوية وإيهاب الغرياني و ذاكر الهيذب وفتحي التوزري و الطاهر المستيري وفوزي الشرفي وجوهر مزيد و أحلام بالحاج.

صلابة مواقف حمادي و إصراره على المضي في النضال يرهقان جسده

مراسيم

أحدهم أو أكثر، علما أنهم كانوا يحضرون تلقائيا أو بناءً على طلب أي من قضاة النادي. وقد لقي تطوّع هؤلاء الأطباء درجة عالية من الامتنان من قبل القضاة. وكان لسان حالهم كلما شكرهم قاضٍ: «نحن نؤمن بقيم مهنتنا كما أننا من أبناء هذا الوطن ومن واجبنا بالتالي أن ندافع عن حقنا في القضاء المستقل. هذه معركة لأجل تونس ونحن نريد أن يكون لنا دور فيها».

الإشراف الطبي والتعليمات الصحية

كان الطبيب سمير عبد المؤمن أول من فحص المضربين يوم انطلق إضرابهم. آنذاك، قال بعد سؤالهم عن سوابقهم الصحية: «صديقنا طاهر سيكون الأكثر قدرة على مقاومة الجوع لأنه الوحيد الذي يعاني مرضا مزمنا وهو ملتزم بالحمية الطبية. هو زيادة على ذلك ممتلئ. وهذا يعني أن في جسده خزّان من الدهون التي قد تساعد على مقاومة نقص الطاقة. زميلاه ليس لهما نفس الخاصيّات الجسدية والصحية وهما على عكسه نحيفان ويظهر عليهما الإجهاد النفسي. أرأيتم؟ ثمة أمور تناقض ظاهرها. هنا الإصابة بمرض السكري من صنف 2 والتعايش معها يعني بالنسبة لنا وعي صحي وإضراب الجوع يحتاج ذلك». أما الطبيب ماهر العباسي فقد قال للمضربين أيضا منذ بدء إضرابهم: «الإحساس بالجوع سيغيب تماما عنكم بعد وقت قصير. مدّة العشرة الأيام الأولى في الأغلب ستكون مستقرّة لكن عدم الالتزام بالتوصيات الطبية قد يؤدّي لانهيار صحّي سريع». وعاد ليخصّ حمادي بتنبيه صارم: «أنت فيما ألاحظ مقلّ في شرب الماء. فحصك يؤكد ذلك. عليك أن تكون أكثر التزاما» قبل أن يوجه تعليمات عامة: «راقبوا رجاءً مخرجاتكم من السوائل لجهة لونها وكميّتها. إذا ما لاحظتم أنها داكنة أو أنّ كميتها قليلة وجب عليكم إعلامنا بذلك من دون أدنى تأخير. إضرابكم ليس وحشيا وهو رغم ذلك ليس بالأمر الهيّن، إذ قد يترك في أجسادكم آثارا يصعب تداركها لاحقا. لذا وجب علينا الحذر».

وكان طاهر يحرص كما لو أنه يؤدي فريضة دينية على تنفيذ توصيات الأطباء التي يلحّ في سؤال كل طبيب يحضر عنها. ولا يملّ أبدا من تكرار ذلك داعياً زميليه لحذو حذوه: «الكلى تحتاج الماء. أضيفا لكلّ قارورة ماء نصف ملعقة من الملح هذا مهمّ لتوازن الجسد». وقد كان كلما انهمك في خلط الماء طبْق وصفته أو في تعبئة الماء المنقوع بالبقدونس الذي كان يحضّره الزملاء ولا يشربه أحد غيره يبدو كما لو كان يؤدي طقسا مقدسا لا يقبل أن يتحدث معه أحد خلاله ولا أن يشغله شيء عنه. بالمقابل، كان حمادي يغالب نفسه لتنفيذ التعليمات بضرورة شرب ثلاثة لترات من الماء يوميا: «لا أعلم سببا لسلوكي. ربما مردّه أنّي فيما أستبطن أشبّه ما

أنا بصدده بصيام رمضان. وعليه، يحتاج شرب الماء مني مغالبة كبيرة لنفسي. سأحاول أن أصلح من حالي». وكان رمزي لا يختلف عنه كثيرا في هذا. وربّما مردّ ذلك تأثّره به وفق ما وصفه بأسلوبه الذي يمزج بين الجد والهزل: «هذا الرجل أحبّ نزاهته. أنا ملتزم في النادي باتّباع نهجه، هذا في تنفيذ الإضراب فقط. فيما زاد على ذلك لا وألف لا. فحكاية النضال التي ضيّع فيها حياته لا تروق لي».

ما بعد العشرة الأوائل: تعب..

تغيب عن المرافق الدقّة فيما تعلق بتحديد زمن بداية تردّي الحالة الصحية لكل من حمادي ورمزي. وهو يتحدث دوما باندهاش عن ذلك فيقول: «طيلة العشرة أيام الأولى كانا في كامل لياقتهما. من يلاحظهما لا يقدر على تصديق أنهما مضربان عن الطعام. بعد ذلك بيوم أو اثنين، تغيّر كل شيء. فقد أمسى وجه حمادي شاحبا يوحي دوما بإرهاق كبير وبات يتحرّك بصعوبة فيما بات رمزي يشتكي من فترة لأخرى من أوجاع على مستوى بطنه يردّها للغازات. لكن كان من الواضح أنّها تسبّب له ألما كبيرا وربما كان سببها غير ما كان يظنّ، وهي حالة تطوّرت بعد ذلك بأكثر لتصل يوم 04 جويلية إلى حد خطير.

فحينها ومع بداية النصف الثاني من النهار، لاحظ كلّ من حضروا إلى النادي التدهور الكبير لصحة حمادي. كان لا يقوى على الحركة ولا يقدر حتى على حمل قارورة الماء ليرتوي منها. زوجته سلوى التي جلست بمحاذاته كان الحزن باديا على ملامحها وآثار الدموع لا تخفى على من ينظر إلى وجهها. حاولتْ أن ترعاه وكانت في ذلك عصاه التي يتّكئ عليها متى تنقّل مضطرّا لدورة المياه في رحلة يحتاج للمضي فيها على قصر مسافتها لاستراحات متكررة ويضطرّ متى سلكها لأن يصدر صرخات ألم بصوت يكاد لا يسمع. وهي مع حملها الثقيل ذلك لها شاغل تراه ربما لا يقل أهمية تبوح به للمرافق طلبا للمساعدة فيه: «عيش خويا. يوسف ومريم (ولداهما) يتابعانك أنت وعددا من زملائك بالفايسبوك. رجاء لا تنشروا أي خبر عن صحة حمادي. أخاف عليهما إن ظنّا أنه في خطر. هل هو في خطر؟ حاول إقناعه بفكّ الإضراب. نحن نحتاجه. متى يأتي الطبيب؟ هل اتصلتم بطبيب؟ حمادي سيموت».

«تمّ الاتصال هو في الطريق، لن ننشر شيئا سأحرص على ذلك». بمجرد انتهاء المرافق من كلامه، يتبيّن أن عدد زملائه في الغرفة بات كبيرا فيلتفت عن سلوى ليقول لهم: «حمادي يحتاج لقسط من الراحة. الغرفة مكتظة وهذا لا يجوز. من الأفضل انتظار الطبيب في الخارج». وهنا وفي طريقه وإياهم للخروج، يتذكّر رمزي فينظر صوب ركنه فيراه يلتحف بغطاء رغم

حـرارة الطقس. فيستغرب من ذلـك. لكنه وتقصيرا منه لا يعطي الأمر الأهمية التي كان يستحقها.

فـي الـسـاحـة قـلـق وإربـاك

في ساحة التوتة، كان عدد القضاة أكبر بكثير. أعلمتْ أنيسة المرافق أن الخبر انتشر وسط القضاة وأن جانبا من الإعلام يتداوله ففهم سبب ما شاهد من كثافة حضور. كان حينها في وضع من لا يعلم ما يفعل ويظن أن ذلك كان شعور كل من كان معه. وهو في حيرته تلك، تقدّمت نحوه زميلته نعيمة وهي لا تخفي غضبها: «هذا خطير. كان الاتفاق في البداية على عدم تعريض حياة أي كان للخطر. حمادي يكاد يتحوّل إلى جثة. ألا تلاحظون ملامحه؟ الحياة تغادره. رجاء يجب أن نعلق الإضراب حالا. نحن لن نغيّر واقع البلاد. حاولنا المقاومة في وقت صمت فيه الجميع، لقد قمنا بواجبنا. الرئيس لا يهتمّ بتاتا لصحّة المضربين ولن يتأثر بذلك. حمادي رمزي طاهر أُسرهم تحتاجهم. يجب أن نقنعهم بتعليق إضرابهم».

لم يكن للمرافق ما يقوله سوى كلمة «نعم» والتي ربما كان القصد منها إنهاء حوار لم يكن ذهنه قادرا على استيعاب أبعاده قبل أن ينسحب مسرعا. لقد حلّ الطبيبان فوزي الشرفي وخليل الزاوية ودخلا على عجل إلى غرفة الاستقبال الكبرى ليخرجا بعد وقت قصير وقد حسما موقفهما: «لا مجال لتضييع الوقت. الوضع حرج ويجب نقل المُضرب حالا للمستشفى». هذا ما قالاه قبل أن يبتعدا عن الجميع وينهمكا في اتصالات هاتفية غايتها تنظيم حضور الإسعاف الطبي وتنسيق الإيواء بالمستشفى.

حـمـادي يـغـادر مـحـمـولا ورمـزي ضـوء أحـمـر جـديـد

لم يستغرق حضور الإسعاف وقتا طويلا. وكان رأي أطّبائه مطابقا لرأي الأطباء المتطوعين: «الوضع خطير ولا يحتمل الانتظار». تقترب سيارة الإسعاف من باب البناء ويحمل حمادي الذي بات عاجزا عن الكلام إليها. تصرّ سلوى على أن تكون بجواره وهو امتياز سمحت لها به الطبيبة التي تشرف على الوحدة الطبية المتنقلة. يبدو أنها علمت أهميته لها ولحمادي ورأت فيه أمرا أحبّته.

بعدها ومن دون تضييع وقت ولا اهتمام بحديث العواطف الذي كان القضاة يريدون إشراكهما فيه، يعود الطبيبان إلى غرفة الاستقبال لفحص بقية المضربين. فيتم إعلامهما أنّ رمزي نائم هناك فيما يطلب من طاهر مغادرة الساحة للالتحاق بهما. وهذه المرّة، دام مكوثهما طويلا ليخرجا بعده ويعلنا «رمزي وضعه مقلق. سنطلب بعض التحاليل السريعة قبل أن

نعلن الرأي الطبّي في الموضوع».

ساعات بعد ذلك، ترد نتيجة التحاليل. فيؤكد الأطباء بعد استشارة زملاء لهم من ذوي الاختصاص «رمزي ليس بخير: وضعه قد يتطوّر بشكل سريع خلال أيام قليلة في اتجاه لا رجوع منه. كليتاه تأثّرتا بإضرابه. عليه الدخول في مرحلة إعادة تأهيل تحت إشراف طبي. هذا الموقف الطبي وله القرار». يبدو رمزي عاجزا عن اتخاذ موقف فتتكلم روضة قرافي فيما يشبه نطقا بحكم مبرم: «أنتم ناضلتُم بصدق ورفعتم الصوت عاليا. لقد خدمتُم القضية بإخلاص ونحن زملاؤك نرجو منك الآن أن ترفع إضرابك. عليك لأجلنا أن تعلن ذلك وأن تقبل برأي أطبائك». وهنا ومن دون أدنى نقاش تنهمر دموع رمزي وهو يقول: «وهل يمكن أن أذهب لزيارة حمادي؟ هل هو بخير؟ إن سمحتم لي بذلك، الليلة سأرفع إضرابي». وهو ما كان.

الـفـصـل الـتـاسـع:
زيارة الرئيس الشرفي للاتحاد العالمي للقضاة

نقل الإسعاف الطبي حمادي إلى قسم الاستعجالي بمستشفى المنجي سليم بالمرسى. هناك تعهّد بفحصه فريق طبي. وغير بعيد عنهم ومن قاعة الانتظار التي تطلّ على غرفة الفحص كانت زوجته وأشقاؤه يتابعون تلك الحركة التي شغلتهم عن كل ما يحيط بهم. هذا لم يكن حال مرافقهم القاضي عبد القادر الذي كان يتابع بنظره رجلا يقترب منهم ليعود ويبتعد عنهم ويبدو كما أنه منشغل بمكالمة هاتفية لا تنتهي. تجنّب النظر صوب الجماعة وهو الأمر الذي لم يمنع القاضي من مبادرته بالقول: «أهلا، كيف حالك؟ هل نقلت للعمل هنا؟» يرتبك من كان يظن أنه لا يُرى ويستغرق بعض الوقت قبل أن يردّ: «عسلامة سيد الرئيس، انشاء الله لاباس. آش فما عندك حدّ من العائلة مريض؟ هل ممكن مساعدتك؟» فيجيب عبد القادر: «سبق وأن اشتغلنا سويا. نسيت: متى كان ذلك؟»
يرتعش صوت المخاطب بشكل ظاهر ويقول فيما يشبه الهمس: «سيدي الرئيس أنا من العدلية. تصبح على خير وإنشالله لا باس. أعتذر هناك من ينتظرني في الخارج لدي موعد مهم».

يسأل الشاذلي شقيق حمادي وزميله في العمل عنه. يجيب عبد القادر: «لا. لقد كان يتجنب النظر إليّ وهذا جعلني أشك في أنه يخشى من تعرّفي عليه. أظنّه مكلّفا بمهمّة. سيعوّضه غيره بعد دقائق. تونس تتغير اليوم لتعود كما كانت قبل الثورة. يجب أن نعي بذلك ونتعامل معه كواقع. كلنا في حالة سراح مؤقت تحت رقابة مشددة. كأنّ ما نعيشه كابوس أو كأننا

كنا في حلم جميل سريعا ما انقضى».

بعد هذه الواقعة التي خفّف أثرها من القلق السائد ونبّهت لاهتمام السلطة بتطورات كان يُظن أنها غير عابئة بها، توجّه الطبيب المشرف على القسم لأفراد أسرة حمادي وزميله ليعلمهم بقراره بإيوائه بالمستشفى للعلاج والمراقبة. وقد أردف: «حالته حرجة لكنها ليست خطرة. سنعتني به. لو تأخرتم في إحضاره لساعات أخرى فقط لكان ساء الأمر. اطمئنوا: أيام قليلة وسيكون بخير. يمكن الآن أن تغادروا اطمئنوا تصبحون على خير». حديث وصل في اللحظة نفسها للنادي حيث كان الجميع ينتظر الأخبار.

في النادي: حزن مقاوم

تحت التوتة، بدت روضة أقل صلابة وقوة مما هي عموما عليه. لم يكن الحزن خافيا على من ينظر إليها. ولكنها مع ذلك، كانت تحاول أن تُذكّر من كانوا معها بأن لا وقت لديهم ليحزنوا أو يطلقوا المجال للتعبير عن مشاعرهم: «من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت بفضل تضحيات حمادي ورمزي، علينا أن نستعدّ جيدا لاستقبال كريستوف رينار الرئيس الشرفي للاتحاد العالمي للقضاة[21] الذي سيحلّ بيننا غدا. هي زيارة مهمّة جدا لا يجب أن ننشغل عنها. نحن نحتاج دعم المجتمع الحقوقي الدولي في نضالنا». يرد أنس: «نحن كمكتب تنفيذي لجمعية القضاة قمنا بكل ما يلزم .. وزارة العدل لم تتفاعل مع طلب اللقاء الذي وجه لها من الصيف وكذلك وزارة الخارجية. غدا نستقبله في النادي حيث الإضراب. وقبل أن أنسى علينا أن نراجع الأطباء في خصوص البروتوكول الصحي لرفع إضراب رمزي. هذا مهمّ: من يتكفّل به؟» تردّ أنيسة: «تمّ المطلوب. تحادثت معهم وأعلموني أنه يجب في مرحلة أولى أن تقتصر التغذية على الحساء والسوائل وأن يتمّ ذلك على دفعات متباعدة زمنيا وبكميات صغيرة. لا تنشغلوا بهذا الأمر سأتكفّل به. ولكن هل سيستمرّ الإضراب بطاهر فقط؟ يردّ المرافق: «من قال ذلك؟ الزميلان قيس الصباحي وأحمد العبيدي أعربا عن رغبتهما في الالتحاق بالإضراب. قيس قال أنه سيحضر أغراضه. أما أحمد فقد طلب أن يرجئ حضوره للغد، فهو يحتاج إلى ترتيب أموره العائلية». تختم عائشة النقاش بخطاب تقريري: «غدا تنطلق زيارة كريستوف التي ستستمر ثلاثة أيام ويتضمّن برنامجها لقاءات مع فاعليات اجتماعية وحقوقية متعددة ومنها القضاة المعفيين. بعد غد،

21. الاتحاد الدولي للقضاة هو منظمة دولية يضم الجمعيات القضائية لعدد 94 دولة وهو حائز على نظام الإيكوزوك ECOSOC لدى الأمم المتحدة وأن من بين أهدافه العمل على دعم وضمان استقلال القضاء في الدول الأعضاء المنضوية تحته وأنه بمقتضى نظامه الأساسي فهو ممثل في جميع هذه الدول من خلال الجمعيات القضائية الأعضاء ومن بينها جمعية القضاة التونسيين المنتسبة للاتحاد منذ سنة 1961 بوصفها العضو الممثل لتونس.

الرئيس الشرفي للاتحاد العالمي للقضاة في زيادة دعم لحمادي
الرحماني بالمستشفى

نعلن عن التحاق أحمد وقيس بالإضراب».

زيارة الرئيس الشرفي للاتحاد العالمي للقضاة

في الموعد المحدّد، تحول المرافق للمطار صحبة زميله عضو المكتب التنفيذي للجمعية رضا بوليلة لإحضار الضيف، حيث طال انتظارهما بعض الوقت رغم أن الطائرة حلّت بموعدها على غير عادتها. وقد أعلمهما كريستوف لاحقا، أن استفسارات أمنية حول الزيارة وسببها أعقبتها مراجعات هاتفية كانت سبب تعطيل ختم جواز سفره. فتحرجا من صورة بلدهما الذي كانا قبلا يفاخران بانضمامه للديمقراطيات: «نعتذر. سنضطر لاصطحابك مباشرة إلى النادي لحضور الاجتماع المبرمج مع القضاة المعفيين. لم يعُدْ هناك متّسع من الوقت للذهاب إلى النزل». وهو ما لم يعارضه وتقبّله بترحاب «هذا أفضل».

هناك كان أكثر من ثلاثين من القضاة المعفيين في انتظار مبعوث رئيس الاتحاد العالمي للقضاة. كان اجتماعهم به في جانبه الأكبر مناسبة لهم لحديث عن ظلم تعرّضوا له لا لسبب إلا أنهم رفضوا الانصياع لرغبة رئيس الجمهورية في توظيف القضاء في رحلة استيلائه على السلطة. كما تحدثوا عن طلب تواصل مع السلطة السياسية لتجاوز الإشكال فهم يطلبون أن يُعاد لهم اعتبارهم وأن يرجعوا إلى عملهم. وكان القاضي الفرنسي ينصت إليهم أكثر مما يتحدّث، وهذا ما ذهب إليه في مجمل لقاءاته[22] التي شملت في صبيحة الغد حمادي في المستشفى وفي مساء نفس اليوم المضربين أي طاهر بعدما انضم إليه قيس وأحمد[23] ووفدا من قدماء عمداء المحامين[24] وممثلين عن المجتمع المدني المهتم بالمسألة القضائية[25]. إلا أنه خرج تماما عن صمته في التدوينات التي نشرها بعد ذلك وأيضا في الندوة الصحفية التي عقدها يوم 2022/7/7. وقد تحدّث إذّاك عن فخره بلقاء قضاء شجاع يقاوم الاستبداد وعن استهجانه رفض ممثلي السلطة والمؤسسات الرسمية لقاءه. ونقل لكلّ من قابله دعم اتحاد القضاة الذي يمثله للقضاء التونسي في دفاعه عن استقلاليته وتمسّك تلك المؤسسة

22. تضمن برنامج الزيارة لقاء مع القضاة المعفيين ،لقاء مع رئيسة مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتونس ،لقاء مع اللجنة المدنية للدفاع عن استقلالية القضاء ،ندوة دولية حول إعفاء القضاة في تونس ،لقاء مع ممثلي المجتمع المدني والمنظمات الوطنية والدولية ،نقطة إعلامية.

23. في بلاغ صدر عن المكتب التنفيذي لجمعية القضاة بتاريخ 06-07-2022 ورد «يعلم المكتب التنفيذي لجمعية القضاة التونسيين أنه أمام تواصل انغلاق آفاق الحوار مع السلطة التنفيذية رغم المطالب المتكررة في ذلك لبحث حلول جادة للمرسوم عدد 35 وللأمر عدد 516 المتعلق بإعفاء 57 قاضية وقاضي خارج أطر الإجراءات التأديبية الشفافة ودون كفالة حق الدفاع، فإن قاضيين آخرين من بين القضاة المستهدفين بقرارات الإعفاء قد انضما منذ يوم أمس 05 جويلية 2022 لإضراب الجوع مساندة لزملائهم المضربين عن الطعام منذ 22 يوم جوان 2022».

24. تكون من الأساتذة عبد الرزاق الكيلاني وبشير الصيد وعامر المحرزي وشوقي الطبيب.

25. نظمت بالمناسبة جمعية القضاة ندوة علمية حول: ضمانات القضاة في مساراتهم التأديبية» وذلك بتاريخ اليوم 06 جويلية 2022 بحضور ومشاركة السيد كريستوف رينار Christophe Regnard الرئيس الشرفي للاتحاد الدولي للقضاة.

بتبني قضية القضاء التونسي في كل المنظمات الدولية التي تنخرط فيها الدولة التونسية وتهتمّ بالحقوق والحريات. وكان لجرأته تلك دور في صناعة الاهتمام الإعلامي المحلي التونسي بمجريات زيارته وهو ما أزعج فيما يبدو وزيرة العدل فدفعها إلى إصدار بلاغ قالت فيه: «على إثر ما تمّ تداوله بخصوص تصريحات مفادها عدم استجابة مؤسسات الدولة لطلب لقاء الرئيس الشرفي للاتحاد الدولي للقضاء، يهمّ وزارة العدل أن توضّح أنها لم تتلقّ أيّ طلب لقاء رسمي صادر عن الاتحاد الدولي أو عن المعني بالأمر، مع الإشارة إلى أنّ مجرد إيداع إعلام بزيارة مقدم من قبل جمعية تونسية لا يعدّ طلبا رسميا في الغرض طالما أنه لم يصدر عن الجهة الأجنبية المعنية وعبر الطريقة الدبلوماسية الضامنة لسيادة الدولة»[26] .

قاضيان جديدان ينخرطان في نضال إضراب الجوع

لم يشغل المرافق حديث السيادة الذي أصبح حديثا مبتذلا يثيره النظام السياسي كلما تعرّض لانتقاد دولي. فقد غادر حمادي المكان وقد نال الظلم من جسده النحيف، وحزم رمزي أمتعته رافضا أيّ حديث عن رقابة صحية. «سأهتم بنفسي، كرهتُ المكان وكلّ ما يذكرني بما لحقني من قهر. سأعود إلى دارنا. النسيان هو كل ما أطلبه الآن. لقد أصابني اليأس: هم يقولون لنا لقد اعترف بأنّه أخطأ وبأن صوت الحقّ وصل إليه لكن لا نرى منه أي انتصار للعدل. الظلم سيستمرّ. علينا أن نتعوّد عليه». في هذا بقي طاهر صامدا وحلّ بالمكان رفيقان جديدان له في رحلة النضال الصعب. وهما قيس الصباحي، القاضي الذي أعفاه الرئيس لأنه رفض إيقاف أشخاص اتجهت الإرادة السياسية لوصمهم بالإرهاب وأحمد العبيدي القاضي الذي تحدث عن نفسه في الاجتماع العام للقضاة فقال: «عملت بالقضاء ثماني سنوات لم أكن فيها يوما موضوع بحث إداري أو شكاية من أيّ كان. انطلقت مأساتي يوم توصلت باستدعاء من التفقدية العامة لوزارة العدل حيث تمّ إطلاعي على تقرير أمني ورد فيه أني أمين مال لجمعية قرآنية وأنّي تبرّعت بقطعة أرض لفائدتها. ذكرت للمتفقد حينها أني لست

26. ورد في البلاغ الذي صدر بتاريخ 07 جويلية 2022

«على إثر ما تمّ تداوله بخصوص تصريحات مفادها عدم استجابة مؤسسات الدولة لطلب لقاء الرئيس الشرفي للاتحاد الدولي للقضاة، يهمّ وزارة العدل أن توضّح أنها لم تتلقّ أي طلب لقاء رسمي صادر عن الاتحاد الدولي أو عن المعني بالأمر، ولم تتلقّ أي إعلام منهما بخصوص الزيارة.وتوضّح الوزارة أنّ اللقاءات الرسمية مع ممثلي الهيئات والجهات الأجنبية تتمّ وفق إجراءات وصيغ محدّدة تخضع للعرف الدبلوماسي (وزارة الشؤون الخارجية) وعبر الإدارة المعنية بالوزارة (إدارة التعاون الدولي). وإن التصريحات المتداولة لا أساس لها من الصحة والغاية منها المغالطة والتشويه، خاصة وأنّه وبمراجعة وزارة الشؤون الخارجية باعتبارها الجهة الرسمية المخوّل لها قبول طلبات الجهات الأجنبية الرسمية للقاء مسؤولين في الدولة، فقد تحقّق لدى وزارة العدل أنه لم يقع البتّة إيداع أي طلب لقاء رسمي عبر الطريقة الديبلوماسية من طرف أي جهة أجنبية كانت، مع الإشارة إلى أن مجرد إيداع إعلام بزيارة مقدم من قبل جمعية تونسية لا يعد طلبا رسميا في الغرض طالما أنه لم يصدر عن الجهة الأجنبية المعنية وعبر الطريقة الدبلوماسية الضامنة لسيادة الدولة.»

المعني بتلك الحكاية فأنا لم أنخرط في أيّ جمعية كانت ولا أملك أرضا وقدمت له وثائق تثبت أن المعني بالإخبارية شخص آخر ثمة تشابه بين إسمه وإسمي. قيل لي حكاية فارغة مجرد خطأ في الأسماء ولا نرى في الموضوع أي مخالفة. فذهب في ظنّي أن الملفّ قد أغلق. ولكني مع الإعفاءات، اكتشفت أن رأس الدولة صدق الحكاية السخيفة ورتّب عليها أثرا دمّر حياتي.» وبرّر العبيدي التحاقه بالإضراب بقوله «أحتاج أن أقاوم لأستعيد ثقتي بنفسي. أنا أب لثلاثة أبناء. زوجتي لا تعمل وتعاني من مرض يمنعها من ذلك. كل ما أملك هو سيارة اشتريتها بقرض ولا أعلم الآن كيف سأسدّد أقساطه. تمنّيت أن أكون قاضيا منذ كنت أشتغل كاتب محكمة. وظننت أن الدنيا رأفتْ بي وأن حياتي ستكون أفضل بعدما باشرت العمل به. والآن بجرّة قلم، يسرق مني رئيس الجمهورية عملي وحلمي لمجرد خطأ في الإسم. أكاد أجـنّ: كثيرا ما أتمنى أن يكون ما أقول خاطئا وأن يكون هناك مبرّر جدي للمذبحة التي أنا ضحيتها لأرتاح من فكرة العبث التي تدمّر أعصابي وترهقني.»

Tweet
Christophe REGNARD
@ChRegnard
Évidemment aucune autorité n à souhaité me recevoir aujourd'hui. Auraient ils des choses à cacher ? Ou honte des décisions de révocation sans aucun fondement ? 2/2
9:05 · 06 juil. 22 · Twitter for iPhone
1 Retweet 1 J'aime
Tweeter votre réponse

Tweet
Christophe REGNARD
@ChRegnard
Après une dernière rencontre avec l'ICJ, Euromed, avocats sans frontière, les anciens bâtonniers de Tunis et l organisation d une conférence de presse, c est déjà l heure du retour à Paris. Total soutien aux courageux collègues et membres de la société civile tunisienne ... 1/2
16:08 · 07 juil. 22 · Twitter for iPad

الـفـصـل الـعـاشـر:
قصصٌ على هامش الاحتجاج القضائي

منتصف نهار يوم 07 جويلية 2022، يدخل المرافق غرفة الاستقبال في النادي حيث كان المضربون عن الطعام مستلقين استعدادا للقيلولة في يوم شديد الحرارة. وإذ يعلمهم أن حمادي غادر المستشفى، ينهض طاهر فرحا سائلا: «هل سيأتي اليوم إلى النادي؟ اشتقت له ولصحبته الطيبة». لكن سرعان ما يأتيه جواب مخيّب بأن حمادي يحتاج إلى فترة راحة مع أسرته قبلما يعود إلى النادي.

كان يريد أن يطمئنهم وينقل لهم خبرا سارا. ولكن السؤال أربكه وكاد يضطرّه لكشف ما كان يخفيه: حمادي غادر لكنه ما يزال في صحة غير جيدة والأطباء يقولون أنه لن يتعافى قبل خمسة عشر يوما على أقل تقدير وأنه من المرجّح أن يترك الإضراب بعض الآثار في جسده المنهك. حمادي تلقى رعاية يندر مثيلها في المستشفيات العامة والخاصة بفضل ما كان لنضاله وكل القضاة دفاعا عن الديمقراطية والحق في القضاء المستقل من احترام وسط الإطارات الطبية وشبه الطبية في مستشفى المنجي

سليم بالمرسى. لكنه لم يكن يتمتّع بتغطية صحيّة بسبب الإعفاء واضطرّت بالتالي أسرته لتحمّل عبء مالي ربما لم تكن مستعدّة له وإن كان ممّا هو مقدور عليه.

تاه «المرافق» في الشمس الحارقة للحظات قبل أن ينتبه لرجل وامرأة يتّجهان صوبه قادمين من الباب الخارجي وفي حضن كل واحد منهما طفل فيتقدّم نحوهما ظنّا منه أنهما من الزوار ليفاجأ أنهما فرنسيان وأنّ لهما طلبا غير ذلك. فبعد أن بادرته المرأة بالتحية، أعلمته أنها وزوجها محاميان بفرنسا وأنهما يعرفان أن قضاة تونس يخوضون صراعا مع السلطة دفاعا عن استقلالية القضاء وأنهما يساندانهم في ذلك قبل أن تستدرك قائلة: «لكن موضوع زيارتنا غير ذلك. والدي سيحتفل بعيد ميلاده الثمانين هذا الأسبوع. هو يحب هذا المكان كثيرا لأنه قضى فيه طفولته ويتمنى زيارته و لو لمرة واحدة قبل وفاته. هل تسمح له بذلك؟ هو الآن في سيارة التاكسي ينتظر. أنا أهديته هذه الرحلة لموطنه تونس. أبي يتمنّى أن يدخل دار والده هذه ولو لمرة واحدة. هل يمكن أن تساعدني في أن أحقق له حلمه؟» لم يفهم المرافق عما تتحدث وكيف أن رجلا عمره ثمانون عاما قضى طفولته في منزل محمد مزالي الذي بني حسب ما كان يظنّ في ستينات القرن الماضي لكنه لم يرَ مانعا من أن يقول لها «طبعا أهلا بكما وبه».

حكاية النادي من جديد: مكان حكايته لا تفهم

كان رجلا نشيطا رغم كبر سنه. وبدا وهو يدخل النادي كطفل صغير لا يقدر على كبح فرحته. شكر المرافق وقال له: «زرت تونس خلال السنوات الماضية أكثر من مرة وفي كل مرة حاولت زيارة منزلنا كنت أجده مغلقا. أنا سعيد جدا لأني وجدتكم هنا أخيرا. أكاد أرى أمي وأبي وإخوتي في كل مكان. كل ركن في هذا المكان لي فيه ذكريات. هل تسمح لي بجولة داخل دارنا؟»

إذّاك، سأله المرافق: «هو منزل محمد مزالي. لم أفهم هل أنت من أسرته؟» فكان الجواب: «هو قبل ذلك منزلنا، والدي ألبير كاريلا من شيّده، كان رئيسا لبلدية نابل وقاضي صلح بقرمبالية (وهي مدينة في ولاية نابل). اشترى قطعة أرض هنا، وشيّد لنا بها منزلنا هذا. سنة 1964، اعتبرت الحكومة دارنا عقارا فلاحيا وصادرته[27] في إطار الجلاء الزراعي. أنا أعلم جيدا أن ما تمّ كان في إطار حركة تحرر تونس من الاستعمار ولا أنازع بالتالي فيما اتّخذ من قرار. كل ما أريد هو استرجاع بعض ذكرياتي مع المكان هي رغبة إنسانية.

27. بتاريخ 12-05-1964 ، صدر قانون الجلاء الزراعي الذي حجر على الأجانب العقارات الفلاحية ، وتمت وفق أحكامه مصادرة كل المستغلات الفلاحية التي كانت على ملكهم لفائدة الدولة التونسية والتي فرطت لاحقا بشروط ميسرة في عدد منها لفائدة مواطنها وميزت دوائر الحكم من قدماء المناضلين والنافذين بأفضلها .

هل تسمح لي بجولة قصيرة رجاء؟»

«هل هذا يعني أن مزالي لم يشيّد هذا المحل وأن والدك هو من تولّى ذلك؟» يعود ليسأله المرافق وهو في حيرة من أمره ليصله جواب سريع: «نعم. تلك كانت غرفة أختي. هذا شباك غرفتي: هل يمكن أن أدخل للمحل؟» تعترض ابنته: «عفوا والدي، هناك مضربون عن الطعام بالداخل. قد نزعجهم». فيقول المرافق: «لا. تجوّل كما تشاء. لا يوجد أي إزعاج». ويتركه يمضي في المقدمة ليتبعه ويستمع له فيما يقول من وصف للمكان واستعادة لذكرياته فيه.

تحت التوتة، ذكريات وعهد

قبل أن يغادر، توجّه الشيخ وقد تلألأت عيناه بالدموع إلى التوتة ليحضنها وهو يقول مخاطبا ابنته متجاهلا كل من يحيطون به: «هذه ساعدت جدّك في غرسها. لقد أصبحت عظيمة. كان حلمه وجدتك أن ينهيا حياتهما في هذا المنزل. وكانا يردّدان يوم تكبر التوتة سنستمتع بالجلوس تحت ظلالها. رحمهما الله ماتا وقد حرما من ذلك. والدي ألبير خدم مدينة نابل بإخلاص. أتعلم أيها القاضي أنّ معرض نابل هو من أسسه وأنه وأسرته قدموا تبرعات كبيرة لبناء مرافق عامة بالمدينة لا زالت قائمة حتى اليوم. واعترافا بهذا تولى منذ سنوات مجلس البلدية تسمية أحد الأنهج باسم عائلتنا. نعم في نابل، هناك نهج يحمل إسم أسرتي[28]. نحن تونسيون ونعتزّ ببلدنا لكن ولأن لنا جنسية فرنسية ولم نكن مرسمين بدفاتر الحالة المدنية التونسية، تمت معاملتنا كأجانب» [29].

بعد تلك الزيارة التي دامت لمدة لم تتجاوز النصف ساعة في أقصى تقدير، كانت حيرة دامت ساعات وأسئلة عن سر هذا المكان الذي كان كل من مر به في أول وقته صاحب سلطة يسعد بها وفي نهايته ممن يتظلّمون من السلطة. حاول أن يشارك زملاؤه تساؤلاته فحدثهم عن الفرنسي الذي ترك في المكان ذكريات طفولته: «أنا لا أبرر الاستيطان الاستعماري ولا أنكر أهمية ما تم من جلاء زراعي ولكني فقط لمست جانبا إنسانيا في الموضوع »

يجيبه أحد زملائه: «هذه حكاية لا تصدّق. ربما كانوا أجانب أرادوا أن يتجسسوا على بلدنا وأنت سهلت لهم الأمر. ما كان يجب عليك أن تكون متساهلا في أمور كهذه». فيرد المرافق: «لقد سألت «الأخضر» حارس النادي وقد أعلمني أن أهالي المنطقة حدّثوه عن مالكين قدامى للمنزل

28. من العائلات التونسية ذات الديانة اليهودية، كانت تتميز بثرائها خلال الحقبة الاستعمارية اختار أفرادها التحصل على الجنسية الفرنسية واشتغل عدد منها بإدارتها.

29. كان أفراد العائلة مرسّمين بدفاتر الحالة المدنية كفرنسيين...

من الأجانب». وقبل أن يتم التفصيل في قوله، قاطعته زميلته رفيقة وهي ممن كانوا يواظبون على خدمة المضربين: «عهدا بمجرد إنصاف زملائنا، سأذبح في هذا المكان عجلا. يجب أن يسيل الدم تحت التوتة لترفع اللعنة. هذا الظلم الذي يتكرر يجب أن ينتهي.» يضحك الجميع. لكنها تواصل غير عابئة بهم: «هذا عهدي ونذري وأنا مسؤولة عنه. أبي فلاح ومن الغد سأطلب منه أن يعطيني العجل، ليكون أضحية العيد لمن ظلموا من زملائنا لا بل لكل من ظلموا بمن فيهم الرجل الذي تتحدثون عنه». قالت ذلك ثم كبست على شفتها بأسنانها وهي تشاهد قيس يغادر في اتجاه الغرفة لتقول في ندم كبير: «تحدثت عن العيد ونسيت أن قيس سيحرم من فرحة مشاركة أبنائه احتفالاته. سيفرغ النادي ويجدون أنفسهم وحدهم هذا مؤلم». وفي هذا كان حدسها مطابقا لما كان من الغد وبعده.

زينب وسارة في مقر الاضراب

▲ *Mohamed Taher Kanzari, juge pour enfants, en grève de la faim, au club des magistrats à La Soukra, proteste contre sa révocation et celle de 56 autres juges par le chef de l'Etat.*

J'ai refusé », dit-elle. Le lendemain, elle est lynchée sur les réseaux sociaux. Des supporters de Kaïs Saïed, regroupés dans un nébuleux « mouvement du 25 juillet » – en référence à la date de son coup de force il y a un an –, révèlent que la jeune femme a été surprise chez elle en 2020 par la police en compagnie d'un homme marié. Et divulguent le procès-verbal et le test de virginité effectués dans la foulée. En Tunisie, l'adultère est passible de cinq ans de prison. L'affaire était classée. Qu'importe. Depuis, Keira Ben Khelifa se tait.

"MÉTHODES DE BARBOUZE"

Un procédé digne du régime de Ben Ali. Afin de réduire ses adversaires au silence, l'ex-dictateur détruisait leur réputation avec des photomontages à caractère pornographique fabriqués par ses services. Onze ans plus tard, *« on ne recourt pas à des faux, mais on retrouve les mêmes méthodes de barbouze*, note Lamine Benghazi d'Avocats Sans Frontières. *Le PV et le rapport médical ont été publiés par deux blogueurs influents proches de Kaïs Saïed. Comment les ont-ils obtenus ? Ont-ils des sources au sein de la police ? »*

Pourquoi un tel acharnement contre des garants de l'Etat de droit ? Parmi eux, il y avait bien quelques ripoux, mais qui sont déjà en prison. Les autres ? *« Ce sont des magistrats, dont de nombreux procureurs et substituts, sur lesquels ne pèse aucun soupçon. Or pour tenir le pays, il faut contrôler le parquet. En frappant des innocents, vous signifiez que personne n'est à l'abri »*, souligne Wahid Ferchichi, un professeur de droit public qui préside l'Association tunisienne pour la Défense des Libertés individuelles.

Kaïs Saïed promet de *« purifier »* le système judiciaire et préparerait une nouvelle charrette. Il ne cesse de dénoncer les *« corrompus »*, les *« voleurs »* et autres *« traîtres »* à la nation. En 2019, il a été élu inopinément à la tête de la Tunisie, sans parti politique derrière lui, sans argent, avec comme seul slogan : « Le peuple veut. » Trois ans plus tard, l'ancien chargé de cours, discret, modeste, apprécié par ses étudiants, se comporte de plus en plus en chef autoritaire comme la région en connaît tant.

Le 25 juillet 2021, quand il a dépêché des chars devant le Parlement et nommé un gouvernement à sa botte, les Tunisiens fatigués par dix ans de pugilats et de népotisme ont applaudi. Depuis, il règne à coups de décrets-lois sans recours possible. Après avoir fermé ou mis au pas chacune des instances indépendantes qui devaient prévenir un retour de la dictature, il tente maintenant d'imposer sa Constitution. Il veut instaurer un régime qui consacrerait son omnipotence. Son texte prive les députés d'une partie de leurs prérogatives et crée une seconde chambre « des régions » aux contours flous. Les Tunisiens se prononceront par référendum ce 25 juillet, jour anniversaire de sa deuxième prise de pouvoir.

صحافيون أجانب قصدوا تونس لمواكبة الاستفتاء الدستوري ..يجدون في حديث ضحايا مذبحة القضاة ونضالهم دفاعا عن استقلاليتهم الخبر

الفصل الحادي عشر:
الحراك القضائي يحوّل الاستفتاء من ستارة إلى منبر

في يومي عيد الأضحى، غاب عن النادي زوّاره من غير أسر المضربين. وقد كان الأمر متوقعا لما يميّز هذه المناسبة فيما جرت عليه التقاليد الاجتماعية من التزامات عائلية متعددة تشغل عما سواها. في المقابل، كان من المتوقّع أن تعود للمكان حيويته بعد ذلك. إلا أن التوقّعات هنا خالفت الواقع.

ما بعد العيد: للاستفتاء والصيف أحكامهما

في إطار إرسائه لما سمّاها الجمهورية الجديدة، أعلن الرئيس قيس سعيد بتاريخ 30-06-2022 النسخة الأولى لمشروع دستوره الجديد [30] وعاد ثمانية أيام بعد ذلك ليغير فيها بدعوى إصلاح أخطاء تسرّبت إليها[31]. وكان أصدر قبل شهر دعوة للناخبين للمشاركة في استفتاء حوله قرّر أن يجريه يوم 25-07-2022 بإشراف هيئة انتخابات أفقدها استقلاليتها مع تغيير تكوينها[32]. وقد أدّت أهمية الحدث ذاك لأن انشغلت النخبة السياسية بتحديد الموقف من المشاركة في الاستحقاق من عدمه وتحليل النظام السياسي الذي يبشّر به. وغاب بذلك عن خطابهم أو كاد أيّ حديث عن إعفاءات القضاة وإضراب جوعهم وقلّت زيارات التضامن معهم. فضلا عن ذلك، عاد القضاة إلى أعمالهم بعدما أنهوا إضرابهم عن العمل الذي خاضوه طوال أسابيع. وقد تزامنت عودتهم هذه مع بداية العطل الصيفية لأبنائهم مما قدّم كتفسير لتراجع كبير في عدد من كان دأب على المواظبة على زيارة النادي مؤازرة لزملائه.

فرض هذا الواقع طرح السؤال حول سبل إعادة الإشعاع لتحرّك نضالي أرهقه الرئيس. وهنا لحظ المرافق أن يوسف بو زاخر كان أول من نبه للأمر وقاد زملاءه لصياغة وصفة علاج له. فلبو زاخر -أو المعلّم كما يحلو لهم مناداته- مكانة خاصة وسطهم استحقّها لتاريخه القضائي الذي كان من أهمّ فصوله أنّه كان عضوا منتخبا بالهيئة الوقتية للإشراف على القضاء العدلي ومن بعدها في المجلس الأعلى للقضاء الذي انتخبه أعضاؤه رئيسا له، بما حوّله إلى رمز لمؤسسات القضاء المستقل. فضلا عن ذلك، فإنّ تمسّكه باستقلالية القضاء ورفضه التماهي مع مشروع سعيّد بالتراجع عن مكتسبات القضاة وضماناتهم المكرسة في عشرية ما بعد الثورة، كان السبب الرئيسي لوضع إسمه ضمن قائمة من شملتهم الإعفاءات. وقد استحال بنتيجة ذلك رمزا للشرعية وإسما يختزل في دلالاته نضال القضاء من أجل ضمانات استقلاليته.

البحث عن خطة منعا لنسيان القضية أو حجبها

فيما مضى من أيام إضراب الجوع، لم يكن يوسف بوزاخر ظاهرا في

---

30. أمر رئاسي عدد 578 لسنة 2022 مؤرّخ في 30 جوان 2022 يتعلّق بنشر مشروع الدستور الجديد للجمهورية التونسية

موضوع الاستفتاء المقرر ليوم الاثنين 25 جويلية 2022. وعن الدستور والدعوة إلى الاستفتاء لإقراره، يراجع المفكرة القانونية- تونس، العدد 25، سبتمبر 2022. كما تراجع سلسلة مقالات وحيد الفرشيشي «أسباب لرفض دستور قيس سعيد»، موقع المفكرة القانونية، شهر يوليو 2022.

31. مهدي العش، «الرئيس يعدّل دستوره قبل الاستفتاء: عبثٌ وذرّ للرماد على العيون، موقع المفكرة القانونية، 11-07-2022

32. أميمة مهدي، الهيئة العليا "المطيعة" للانتخابات، موقع المفكرة القانونية، 10-06-2022

@MonicaLMarks

I want to highlight some excellent reporting @siobhan_ogrady has done from #Tunisia this week. First, her story on judges who have been on a monthlong+ hunger strike for democracy.

This might be the world's first hunger strike of judges:

À l'origine en anglais et traduit par Google

Je tiens à souligner certains excellents rapports @siobhan_ogrady ont fait de #Tunisia cette semaine. Tout d'abord, son histoire sur les juges qui ont fait une grève de la faim de plus d'un mois pour la démocratie.

Il s'agit peut-être de la première grève de la faim de juges au monde :

89%

16:03

← Discussion

Siobhán O'Grady
@siobhan_ogrady

Three Tunisian judges on hunger strike were hospitalized this week. Two remain in the ICU. They are protesting a June decree that dismissed them from their posts — a move they say is unjustified and part of a broader power grab by the president.

Traduire le Tweet

Tweeter votre réponse

ما كانت مهمة صحفية يستحيل احتراما
لقضاء يرفض ان يسلم في قيم دولة
القانون

الصورة للمتابعين. ومردّ ذلك أنه وربّما لعمق شعوره بالظلم كان كلّما كثر عدد الحاضرين ابتعد عن جمعهم لينفرد بسيجارته وفنجان القهوة في صمت لا يخرج عنه إلا جوابٌ عن سؤال يصرّ شخص على طرحه عليه. ولكنه وبمجرد مضيّ يوم أو يومين بعد العيد، غيّر من أمره وبات يتّصل بزملائه ليطلب منهم الحضور للنادي وليتحدث إليهم وإلى أعضاء المكتب التنفيذي لجمعية القضاة - متى حان وقت السمر- عن الحاجة إلى خطّة اتّصالية تعيد الإضراب إلى واجهة الأحداث. وفي أحد أهم اللقاءات في النادي، خاطب بو زاخر زملاءه: «الكلّ منشغل بالاستفتاء. لكن لا يجب أن ننسى أن القضاء هو أهمّ ما يمكن مناقشته في مشروع الدستور وهذا ما يمكننا من إعادة حراكنا إلى الواجهة ولو في زمن الاستفتاء. وإذا رأيتم أنّ التحاقي بإضراب الجوع يسهم في إعادة الانتباه العامّ إلى حراكنا، فأنا على أتمّ الاستعداد لذلك». عارض عددٌ من الحاضرين فكرته فيما تعلق بإعلانه إضراب الجوع ولكن انخرطوا في البحث عن حلّ لإعادة الانتباه إلى قضيتهم، وهو الأمر الذي يشغلهم جميعا. طاهر كان إذ ذاك أول المتحدثين: «التحاق الرئيس الشرعي لمجلس القضاء بإضراب الجوع يجب أن يكون في توقيت ملائم لكونه حدثا هاما. في هذا التوقيت، المستجدّات السياسية تغطي عليه. لذا أنا أعارضه». ساندة لطفي القاضي الإداري في رفض استعمال ورقة توسيع الإضراب ليوجه عتبا إلى جمعية القضاة على خلفية ضعف تعاطيها مع ملف الطعون على قرارات الإعفاء وطلبات إيقاف تنفيذها المنشورة أمام الرئيس الأول للمحكمة الإدارية: «قضايا إيقاف التنفيذ جبهة نضال مؤسساتي. نحن كقضاة يجب أن نكون أكثر من غيرنا وعيا بأهميتها. لماذا لا نلفت الاهتمام إليها ونبرز التطورات الإجرائية الخاصة بها والتي تؤكد أنّ الإعفاءات ظالمة؟ هل تعلمون أنّ الرئيس الأول للمحكمة الذي ينظر فيها طالب وزارة العدل ورئاسة الجمهورية بتقديم مؤيّداتهم المثبتة لما يدّعون من فساد ينسب للمعفيين ولم يصله أيّ جواب منهما؟ هذا الناس لا تعلم به وهذا خلل في عملنا». حديث أعجب قيس الذي أضاف وهو يوجّه نظره صوب أنس (رئيس الجمعية): «لا يجب أن ننسى أيضا أن وزارة العدل تُهرسل الآن رئيس الجمعية وقضاة كثيرين شاركوا في الإضراب عن العمل وفي هذا اعتداء على حقّ القضاة في النشاط النقابي ويجب أن نلفت النظر إليه». وإذ أيّد أنس ملاحظات زملائه، تعهّد بأن تبذل الجمعيّة مزيدا من الجهد لضمان الحضور الإعلامي لقضايا القضاء: «صحيح. هناك حاجة لتطوير الاهتمام العامّ بإضراب الجوع. وربما المدخل إلى ذلك كما قال يوسف هو إبراز مواقف قضائية من مشروع الدستور الجديد فيما يتعلّق بالقضاء وإطلاع الرأي العام على المسار القضائي لنضالنا. وأعدكم أن يتداول المكتب التنفيذي في الأمر. لكن من المهم أيضا أن نعي النجاح الدوليّ الهامّ لتحرّكنا. هناك مواقف هامّة فيما تعلّق به صدرت عن المقرّر الخاصّ للأمم المتحدة لاستقلالية القضاء

أنس الحمادي، 50 عامًا، رئيس جمعية القضاة التونسيين، يجلس
إلى جانب القاضي قيس الصبيحي، 48 عامًا، وهو يفحص ضغط
دمه في 25 جويلية
تصوير : سيوبهان أوغرادي/واشنطن بوست

ونحتاج لإعلام الرأي العام المحلي بها أيضا».

هكذا استعاد التحرّك إشعاعه

فيما يبدو إسنادا لمحاولة القضاة تذكير الرأي العام بأهمية المعركة التي يخوضونها دفاعا عن استقلالية القضاء، أصدرت اللجنة المدنية للدفاع عن استقلالية القضاء بتاريخ 14-07-2022 بيانا أكد على أهمية النضال من أجل كفّ يد السلطة عن القضاء والقضاة[33].

كما وبذات التاريخ، في الملتقى الأول للمجتمع المدني، خصصت الناشطة الحقوقية سناء بن عاشور ورئيسة جمعية النساء الديمقراطيات نائلة الزغلامي حيّزا هاما من تدخّلاتهما للإشادة بنضال القضاة والدعوة لدعمه والمشاركة فيه بتبني مطالبه العادلة. وعلى مستوى ثانٍ، وتجسيدا لما تمّ الاتفاق عليه في النادي، دعتْ الجمعية لندوة صحفية يوم 19-07-2022 بنادي القضاة خصّصتها لمناقشة مسألتين: أولهما مختلف المواقف الدولية من الإعفاءات ومن أهمها ما صدر عن المقرر الخاص من إدانة لها ومن تنديد برفض الحكومة التونسية استقباله رغم تعهدها بذلك[34].

---

33. ورد في هذا البيان «أن اللجنة المدنية للدفاع على استقلال القضاء وفي إطار متابعتها للإجراءات التي طالت رئيس جمعية القضاة التونسيين أنس الحمادي على خلفية دوره في تحركات القضاة الرافضة للقرارات الجائرة المتعلقة بإعفاء 57 قاضيا وقاضية خارج كل إطار تأديبي ودون كفالة حق الدفاع والمواجهة والرافضة للمرسوم عدد 35 الذي منح رئيس الجمهورية صلاحية الإعفاء المباشر للقضاة في مساس خطير باستقلال القضاء وضمانات استقلال القضاة وأمنهم في قراراتهم وأحكامهم.
تؤكد على أن الإجراءات المتخذة ضد رئيسة الجمعية والتي هي على صلة بمباشرته لنشاطه النقابي تشكل استهدافا خطيرا لحق القضاة في الاجتماع والتعبير لحماية استقلالهم وهو الحق المكفول بالدستور وبالمعاهدات الدولية المصادق عليها من الدولة التونسية.
تعبر عن بالغ انشغالها من انحراف التفقدية العامة بوزارة العدل بالإجراءات برفض تمكين رئيس الجمعية ومحاميه في ثلاث مناسبات من نسخة من الملف بكل وثائقه للاطّلاع عليه وإعداد وسائل الدفاع في الأجل المعقول في مخالفة للقانون ولما استقر عليه فقه القضاء الإداري من أن احترام حقوق الدفاع في المادة التأديبية يرتقي إلى مرتبة المبادئ العامة للقانون التي يتعين على الإدارة احترامها وهي وجوب تمكين المعني بالأمر من الاطّلاع على الملف ومدّه بنسخة منه ومنحه أجلا معقولا للجواب.
تسجل أن ما ظهر من سعي للإسراع في إتمام البحث الإداري ضد رئيس الجمعية في سياقات مست بحقوق الدفاع يؤشر إلى استهداف سياسي غايته إخماد صوت ثابت في الدفاع عن استقلالية القضاء وعلى نية واضحة لإصدار قرارات خطيرة في شأنه خاصة في هذا الظرف الذي تتواصل فيه تحركات القضاة من خلال إضراب الجوع الذي يشنه البعض ممن تم اعفاؤهم ومحاولة لترهيب بقية القضاة المتمسكين باستقلالية السلطة التي ينتمون إليها وإشاعة الخوف لديهم ومزيد تسليط الضغوط عليهم
تنبه من أن أي قرار ضدّ رئيس الجمعية سيؤدي إلى أزمة شاملة غير معلومة العواقب خصوصا وأنه يرد في ظل احتقان قضائي ومجتمعي تولد على مساعي السلطة السياسية فرض هيمنتها على السلطة القضائية وهي في كل هذا تعبر عن تضامنها الكامل مع القاضي أنس الحمادي بوصفه ممثلا لجمعية القضاة التونسيين ضد ما يتعرض اليه من مضايقات وهرسلة وتؤكد التزامها بالدفاع عن استقلالية القضاء ورفضها لكل الممارسات التي تهدف لفرض وصاية سياسية على عمل القضاء.وتدعو مختلف القوى الحية بالبلاد للتجند دفاعا عن حق المواطن في قضاء مستقل لا يوظف في الصراعات السياسية ولا يقبل أن يكون من أدوات قمع الحريات».

34. البلاغ الصحفي الذي صدر بتاريخ 15-07-2022.

وثانيهما موقف القضاة من باب القضاء في الدستور وما فيه من مسّ كبير باستقلالية القضاء وتراجع عن ضمانات كانت سابقا مكرّسة لها. كما دعت هيئة الدفاع عن القضاة المعفيين إلى ندوة صحفية يوم 22-07-2022 خصّصتها لبيان المسار الإجرائي لقضايا إيقاف التنفيذ. وقد ساهمت المواقف التي أعلنت والندوتان الصحفيتان في تنبيه المتابعين للشأن العام التونسي إلى أهمية الإضراب القضائي الذي سريعا ما استعاد إشعاعه. وعليه، وبدل أن يكون الاستحقاق السياسي المتمثل في استفتاء الرئيس حاجبا له، تحول على العكس من ذلك إلى منبر للقضاة في محضر وسائل الإعلام الأجنبية، مع ما يستتبع ذلك من زيادة في إحراج السلطة.

وعليه، انتبه الإعلام الأجنبي الذي كان يتولّى تغطية التطور السياسي الذي ينذر به استفتاء رئيسها لإضراب الجوع وحرص صحفيوه على أن يكونوا مواكبين له. وعليه، تحوّل مقر النادي في أيام 23 و24 و25 جويلية إلى محجّة لكبريات وسائل الإعلام. ومن أهم النجاحات في هذا المضمار التحقيق الذي نشرته صحيفة واشنطن بوست بشأن الحراك القضائي في زمن الاستفتاء تحت عنوان جدّ معبّر: «لا سبيل آخر: قضاة تونسيون يعلنون إضراب جوع دفاعا عن الديمقراطية»[35].

لم يخفِ المرافق فخره كيف نجح الحراك القضائي في تجاوز خطر النسيان الذي كاد يطيح به وصولا إلى زيادة إشعاعه: «هذه أهمّ ملحمة في إضرابنا لقد نجحنا فيها رغم وضع صعب وكان لنا فيها الصوت الأعلى في مواجهة سلطة ظنّت أنها كتمت صوتنا. يجب أن نفخر بها خصوصا وقد كانت ثمرة ذكاء جماعي لكل واحد منا فيه دور».

35. Siobhán O›Grady and Mohamed Bliwa, 'There is no other way': Tunisian judges on hunger strike for democracy, Washington Post, July 30 2022.

طاهر وقد خارت قواه

الفصل الثاني عشر:
انتصار ما بعد النهاية

تضاعف عدد رواد النادي في الفترة السابقة للاستفتاء وما بعده. وقد حجب اهتمامهم بالحدث الدستوري وتعاطي الشارع السياسي معه ما كان يفترض من اهتمام بأوضاع المُضربين الصحيّة والنفسيّة. القضاة منهم قد شغلهم سخطهم إزاء التّراجعات الكبرى في نصّ الدستور الجديد بما يتّصل بضمانات استقلالية القضاء. والحقوقيون تركّز اهتمامهم على التوعية بأن الدستور يذهب أبعد من تقويض استقلالية القضاء في اتجاه وضع أسس لنظام رئاسوي استبدادي. فلم يعد حينها التنقّل إلى النادي تعبيرا عن مساندة وتضامن مع القضاة المعفيين وبخاصة المضربين، بل أصبح قبل كل شيء بمثابة التجاء إلى مكان باتوا يرون فيه حصنا متينا لمقاومة نظام يتهيأ لتدمير أحلامهم ونضالاتهم[36]. وعليه، بات على المضربين أن ينصتوا لشكوى من ظنّوا سابقا أن بإمكانهم الاحتماء بهم.

36. فكرة كان العميد عياض بن عاشور قد عبر عنها بالندوة الصحفية لجمعية القضاة بتاريخ 2022/08/02 حين قال في تدخله «الإضراب الذي قام به القضاة دفاعا عن حقوقهم حتى أنهم وصلوا لإضراب الجوع هي نقطة أساسية في تنظيم مقاومة النظام الجديد المستبد. العمل الذي قام به القضاة بداية في طريق طويل ومضنٍ.. »

وقد كان مما يتكرر على مسامعهم خطاب حائر يردده مثقفون يشخصون الحال: «الطبقة السياسية وإن عارضت مشروع الرئيس في أغلبها، فإنّها لم تفلح في أن تتوحّد في مواجهته. المجتمع المدني لم ينجح في تكوين جبهة تصدٍّ بسبب الخلاف بين روّاده حول الموقف مما مضى من تجربة انتقال ديمقراطي. اتّحاد الشغل اختار الصمت". وربما عجّلت هذه الأجواء بما فيها من إحباط وإقرار بالعجز من إنهاك أجساد المُضربين وانهيارها.

قلق فأرق فانهيار

لم يكن قيس ينام ليلا أو يكاد. سأله المرافق عن سبب ذلك فأجاب: «لا أعلم». وما فاقم من قلق زملائه هو تحذير الطبيب فتحي التوزري المتخصّص في الطبّ النفسي من خطر أن يكون على حافة انهيار عصبي. وعلى نقيض قيس، أمسى أحمد يميل للنوم ولا يجالس زواره وزملاءه إلا لأوقات وجيزة. وهو ما فسّره ذات الطبيب بحالة تيه سببها «خوف من المستقبل» مؤكّدا ضرورة تناول مهدّئات تجنّبا لمزيد من الإحباط. أما عميد المُضربين كما بات يسمّيه زملاؤه لطول مدة صموده في إضراب الجوع أي طاهر، فقد كان واضحا عليه الإرهاق الجسدي الذي سلبه حيويته وزرع في كل من حوله خشية على صحته. وهذا ما حصل فعلا وبصورة مفاجئة مساء يوم 28-07-2022 حيث لازم حشيته وعجز عن مفارقتها وانحصرت حركته في ارتجاف جسده رغم الحرارة الخارجية المرتفعة.

وتبعا لمعاينة المضربين من قبل الأطباء سمير عبد المؤمن وفتحي التوزري والطاهر المستيري الذين تمّ استدعاؤهم على عجل، توافق هؤلاء على أنه «لا مفر من إيواء طاهر في قسم متخصّص في الإنعاش لحاجته لرعاية صحية دقيقة». كما أعلنوا ضرورة إخضاع قيس لفحص وتحليل يتعلق بالكلى. فيما نصحوا بعرض أحمد الذي يبدو أفضل حالا لفحص مدقق. ولم يمضِ بعد إعلانهم ذلك وقت طويل قبل أن تحضر سيارتا إسعاف لنقل المضربين خارج هذا المكان الذي آوى إضراب الجوع 38 يوما.

في الإسعاف الطبي: تعاطف مع ابن المصعد الاجتماعي

يوم انهارت صحة حمادي، منع الحزن من كان في النادي من التفكير في ترتيب انتقاله للمستشفى تاركين لزوجته وأشقائه العبء الأكبر من تلك المشاغل. في تلك الليلة، ورغم أن نفس المشاعر كانت حاضرة وعبّرت عنها دموع انهمرت بغزارة، انشغل عدد من القضاة في ترتيب أغراض طاهر وقيس التي قد تلزمهما خلال فترة الاستشفاء.

نهاية طبية لإضراب الجوع، الأطباء الذين وفروا التأطير الطبي له تطوعا منهم يلتحقون بمقره ويستدعون سيارات الإسعاف بعد معاينتهم تدهور الوضع الصحي للمضربين .... دعم الأطباء والاطارات الشبه طبية للحراك القضائي تفصيل يستحق الوقوف عنده

يتعمد المرافق الانطلاق في اتجاه مركز الإسعاف الطبي بمونفلوري قبل سيارة الإسعاف التي ستقلّ طاهر إليه. عند وصوله هنالك، تفاجأ بتواجد شيماء عيسى الناشطة الحقوقية والسياسية البارزة. بادرته بالقول: «أقطن في مكان قريب. وقد قرأت في صفحة الإضراب (تقصد صفحة الجوع ولا قضاء الخضوع التي يديرها القاضي أحمد الرحموني) الخبر فأتيت لأطمئن على حال طاهر. هل هو بخير؟ أين هو الآن؟» يجيب المرافق: «هو مرهق. الأطباء أكّدوا حاجته لعناية مركّزة. أتوقع وصول سيارة الإسعاف التي تقلّه خلال مدة قصيرة». تنفعل شيماء وفيما يشبه خطابا موجّها لظلمة ليل لفّ مكانا ضعفت فيه الإنارة العمومية، يعلو صوتها الذي يتقطع انفعالا وهي تقول: «طاهر حكاية مناضل صارع الفقر والخصاصة ليؤسس كيانه ويحقق حلمه وهو كذلك دليل على قدرة النظام القائم على القهر والظلم. أتمنى له السلامة ليكون صموده مصدر أمل لنا. نحن لا نستحقّ هذا الواقع البائس» ينظر إليها المرافق بإعجاب وقد بثت فيه أملا غطّى على إحباط كان يشعر به ولكنه سريعا ما ينشغل عنها بوصول سيارة الإسعاف ومعها زوجة طاهر وشقيقته وأبناؤها.

وإذ باشر بعدئذ إتمام إجراءات التسجيل، سأله شاب الاستقبال عن دفتر الانخراط بالضمان الاجتماعي. أجاب: «ليس له تغطية. لقد أعفي من عمله ومنع عنه كل حق». إلا أن ذلك لم يمنع الشاب من تسليمه الإيصال: «هذا ليس مهما كثيرا. أتمنى له الشفاء. ربي يحميه لعائلته». في تلك الأثناء، اقتربت منه الطبيبة التي تولّت معاينة طاهر وبادرته بالقول: «يحتاج لأن يمكث لمدة في قسم الإنعاش تحت الرقابة. سيكون بخير. لا داعٍ للقلق. لن يطول بقاؤه هنا. من حسن حظكم أن الطبيب الذي تكفّل به له كفاءة عالية واتخذ القرار الملائم في الوقت المناسب». يسألها: «هل يمكن لزوجته أن تطمئن عليه؟» تردّ: «لا طبعا الزيارة ممنوعة». وفيما همّ بالخروج، أردفت: «نحن نحترمكم كثيرا. تونس تحتاج إليكم. لا تستسلموا. القضاء المستقلّ سيحمي بلادنا». وما أن غادرت متجهة نحو القسم الداخلي، حتى أقبل موظف الاستقبال: "تابعت طاهر وسمعت محمد بو غلاب[37] يتحدث عن المظلمة التي تعرض لها في الإذاعة. هو إبن جهتي وأنا فخور به. الظلم لن يدوم".

لم يخفِ المرافق زهوه وافتخاره بدليل ابتسامة ارتسمت على وجهه. وقبل أن يبّرر لنفسه ما لم يكن يلائم المكان والزمان، تلقّى اتصالا على جوّاله من روضة أعلمته فيه أن قيس أيضا تمّ الاحتفاظ به تحت المراقبة طالبة منه

37. صحفي وإعلامي تونسي اهتم كثيرا بطاهر وعرّف بقضيته لدى الرأي العام وكان لعمله ذاك أثر في صناعة تعاطف شعبي واسع معه. وربما كان الخط التحريري للصحفي المذكور في ملف القضاة المعفيين من أسباب رفض الإذاعة التي كان يعمل بها تجديد عقد عمله لاحقا.

سيارة الإسعاف ترسم نهاية
حزينة لحراك لم يكن يشبه
ما قبله

العودة من دون إبطاء للنادي لضرورات التشاور. استغرب أن يأتيه المطلب في هذه الساعة المتأخرة من الليل، لكنه وجد ذاته مضطرا للاستجابة له. اعتذر إذ ذاك من شيماء وحاول طمأنة أفراد أسرة طاهر واستقلّ سيارته، متّجها إلى النادي مجددا حيث كان اجتماع مهمّ قد انطلق قبل وصوله بزمن طويل نسبيا.

رفع الإضراب: قرار وجب اتخاذه

تحت التوتة، عاود أنس السؤال عن طاهر وأسرته قبل أن يستدرك قائلا: "كما تعلم ليس لنا متّسع من الوقت يجب أن نتخذ بشكل جماعي قرارنا. زملاء لنا ممن شملتهم المظلمة يتمسكون بطلب الدخول في إضراب الجوع لتعويض طاهر وقيس وأحمد فيما يرى البعض منّا أنه من الحكمة تعليق التحرّك وانتظار قرارات المحكمة الإدارية فيما تعلق بقضايا إيقاف التنفيذ". تفاجأ المرافق بتوقيت طرح السؤال وأهمية عدد الحاضرين من القضاة، والذين كان أغلبهم من غير المنتمين للهيئات التسييرية للهياكل القضائية مع هيمنة واضحة عدديا للمعفيين. لم يفهم المرافق الربط بين إضراب الجوع والمسار القضائي. وقد تكفّل زميله لطفي وهو من قضاة المحكمة الإدارية بالردّ على تساؤلاته قبل أن يطرحها: "نحن من خلال متابعتنا لقضايا إيقاف تنفيذ أوامر إعفاء الزملاء، لاحظنا أن الرئيس الأول للمحكمة الذي تعهد بها أصدر أحكاما تحضيرية تلزم الإدارة بتقديم مؤيدات تثبت الفساد الذي استندت إليه في قراراتها. كما عاينّا أن الإدارة عجزت حتى الآن عن ذلك. وعليه، نقدّر أن إتجاه الحكم قد توضّح. فقاضي إيقاف التنفيذ قبل مبدأ التعهد بالطعن وربط منطوق حكمه بتوفر الدليل على الخطأ الجسيم الذي ينسب للمعفيين. وعليه، نحن متفائلون أن تصدر القرارات المنتظرة لفائدة الطلب ونعتقد لهذا السبب أن إضراب الجوع أدّى دوره وآن أوان تعليقه لتنطلق مرحلة النضال من داخل المؤسسات ومن خلال استعمال الآليات القانونية". وما أن أنهى لطفي تقييمه، حتى تدخّل رضا بوليلة عضو المكتب التنفيذي للجمعية قائلا: "من المهم عدم رفع الإضراب. لكن من الجيد تعليقه بما يحفظ احتمال استئنافه في أيّ وقت. العطلة السياسية انطلقت فعليا بعد الاستفتاء ولن يجد إضرابنا لو استمرّ الاهتمام الذي يستحقّ. يجب أن نتفق على ضرورة تقييم الوضع في بداية السنة القضائية ليقرر الزملاء المعفيون ما يرونه صالحا". حديث لم يستوعبه المرافق حينها ولم يجد منه قبولا بخلاف غالبية الحاضرين ممن حسموا النقاش في اتجاه تعليق إضراب الجوع طالبين من جمعية القضاة التكفّل بإعلان هذا القرار. فصمت كما فعل يوسف بوزاخر وروضة قرافي واللذين كانا في مثل تردده.

ندوات ولقاءات تعويضا عن تعليق التحرك

صبيحة اليوم اللاحق، أعلن المكتب التنفيذي لجمعية القضاة تعليق إضراب الجوع بعدما قدّم تقريرا مفصلا عن الحالة الصحية للمضربين وحمّل السلطة التنفيذية مسؤولية مصائرهم وسلامتهم الجسدية بفعل "التصلب الذي واجهت به احتجاج القضاة المعفيين دون فتح أي أفق للحوار أو البحث عن الحلول الممكنة لحلّ الأزمة ومن دون أدنى تفاعل حتى مع أوضاعهم الإنسانية فيما يكابدونه من تدهور لأوضاعهم الصحية والمادية."

وبعد ذلك بيوم ولما تمّ تداوله من أخبار في الوسط القضائي حول ضغوط تمارسها السلطة بغاية التأثير على المسار القضائي لمعركة الإعفاءات، عادت الجمعيّة لتدعو إلى ندوة صحفية موضوعها تطوّرات إضراب الجوع وقضايا إيقاف التنفيذ. عقدت الندوة يوم 02-08-2022 في قاعة نزل بالعاصمة تونس بحضور عدد كبير من الشخصيات العامة والحقوقية وكان من أبرزهم الشخصية الجامعية والسياسية البارزة عياض بن عاشور وممثلو اللجنة المدنية للدفاع عن استقلالية القضاء ومحاميّ لجنة الدفاع عن القضاة المعفيين يتقدّمهم المحاميان كمال بن مسعود وأحمد صواب. وقد شكّل هذا الحضور الوازن مدعاةً لتحسين المزاج القضائي الذي بات بعد تعليق الإضراب يستشعر ضعفا في قدرته على مواصلة المقاومة وهو ما كان يقال حرفيا في أوساط القضاة المنخرطين في الحراك.

وكان المرافق وعدد من زملائه يتنقلون للنادي كل مساء لتجاذب حديث فيما يشاع من أخبار عن عمل مجلس القضاء المؤقت أو المُنصّب كما اصطلحوا على تسميته وحول مسار قضايا الإعفاءات والتطرّق للشأن العام. وكان ممّا ميّز تلك الجلسات أنها أدخلت لعب الورق للنادي ليكون وسيلة تمضية وقت وأداة تخفيف من حدّة مشاعر الغبن التي سادت بين رواده، ومنهم قيس الذي غادر المستشفى بعد أربعة أيام من إيداعه فيه وطاهر الذي أنهى نقاهته بعد أسبوع من تعليق إضرابه.

- هل من جديد فيما تعلق بالمجلس؟

- المعلومات شحيحة لكن المؤكد أن أعضاءه من ساميّ القضاة يتمسكون حتى الآن برفض إعلان الشغور في مناصب القضاة المعفيين رغم ما يتعرضون له من ضغوط وما يستهدفهم من تشهير في صفحات التواصل الاجتماعي التي توالي الرئيس.

- قضايا المعفيين أمام المحكمة الإدارية تأخرت كثيرا.

- وزارة العدل تطلب تأجيل الجلسات لتقديم مؤيدات تثبت ما تنسب من فساد وهي حتى الآن لم تنجح في ذلك.

نقاش كان يتكرر كل ليلة من دون ملل حتى مساء يوم 09-08-2022. في ذلك اليوم، رنّ هاتف المرافق. كانت رفقة المباركي رئيسة اتحاد القضاة الإداريين من تتصل لتنقل له خبرا صنع فرحا كبيرا.

وحكمتْ المحكمة ضد قرارات الإعفاء

من دون مقدّمات، تقول رفقة بصوت يشي بفرحة غامرة: "في آخر التوقيت الإداري، صرّح الرئيس الأول بأحكام إيقاف التنفيذ. لقد حكم لفائدة أغلبية القضاة المعفيين. لا أعلم التفاصيل لكن كل ما أعرفه أن عددا قليلا ممن تم تقديم ما يفيد وجود تتبعات جزائية في حقهم رفض طلبهم". لا يكاد المرافق يصدق ما يسمع. يسأل من رفض طلبه "تجيبه لا أعلم". يعود ليسألها: "هل أنت متأكدة من الخبر؟" تردّ: "نعم". فيعود إلى تفاصيل نقاشه مع زملائه ليلة الإعلان عن توقف التحرك، وكأنما الزمن توقف هنالك، ليدندن: "نعم، قد كان من الحكمة تعليق التحرك". لم تفهم مقصده. فيسارع إلى التوضيح: "هو فقط جواب عن سؤال طرح عليّ منذ أكثر من عشرة أيام وهو اعتراف بأنّ ما رفضته حينها كان فيه كثير من الحكمة. مبروك هذا النصر الذي كنتِ ممّن صنعوا ملحمته. سأزفّ الخبر للزملاء".
ينهي المكالمة. يعود للطاولة التي تحلّق حولها أصدقاؤه لينقل إليهم الخبر. تدبّ فرحة ومعها حيرة: "من لم يشمله إيقاف التنفيذ؟ هل الخبر صحيح؟" أسئلة يقطعها دخول سيارات للنادي أطلق سائقوها مزاميرها. هم رفقة وخلود وإيمان سمعْن الخبر ولم يتمالكْن أنفسهن فقدمْن يحتفئن بنصر أرجع إليهنّ الأمل في القضاء وشجعهنّ على صناعة فرحة قررن وحدهن تفاصيل إشهارها.

الفصل الثالث عشر:
فرح الضرورة

فارق النوم المرافق مع بزوغ نور الصباح. لا يعلم بعد ذلك كم مضى من الوقت في انتظار نهوض زوجته التي بادرها بمجرد فتحها لعينيها بقوله: «علي أن أذهب للنادي. هل يمكن أن أكون مفيدا لك في أمر ما قبل ذلك؟» تبتسم وتنظر إليه بتعجب قبل أن تقول بنبرة لا تخلو من الصرامة: «متى أتيت ومتى ستغادر؟ نمنا البارحة بعد منتصف الليل ولم تكن قد عدت للمنزل؟ انتظرتك لأسألك عن الزملاء قبل أن يغلبني النعاس». كان يعلم أنها تشاركه ذات الهواجس وأن ما تحاول أن تظهره من ملامة هو مجرد ممازحة منها. ولكنه مع ذلك حرص على أن يعتذر منها عمّا كان من تقصير منه فيما مضى، علّها تنقل خبر ذلك لبناته اللواتي حرمن مما اعتدنَ من الذهاب للبحر في فصل الصيف: «أعترف بانشغالي عنكم بإضراب الجوع كما أعترف أيضا كوني وبعد رفع الإضراب، كنت أقضي أغلب وقتي خارج المنزل مع الزملاء في جلسات تستغرق أغلب ساعات اليوم وأطلب

لذلك منك ومن بناتنا العفو. أنت تعلمين أنه لم يكن من معنى لإجازة في محنة كالتي نعيش». تجيبه باسمة: «لست بحاجة لان تقنعني بذلك. قبل أن تذهب أريد جوابا عن سؤال مهم: هل شمل إيقاف التنفيذ كل الزملاء؟ المفروض أن يكون الأمر كذلك؟»

انتصار ببقع سوداء

يردّ وقد توصل منها بما يؤكد عدم انزعاجها: «الثابت حتى الآن أن هناك عددا من الأحكام في إيقاف التنفيذ. لا أحد يعلم ما زاد على ذلك. لكن الأستاذ كمال بن مسعود منسق فريق الدفاع عن القضاة المعفيين أكّد منذ مدة أن الرئيس الأول للمحكمة الإدارية كان قد طالب وزارة العدل ورئاسة الحكومة ومجلس القضاء المنصب بتقديم ما يمسكون من مؤيدات تتعلق بتتبّعات جزائية في حق القضاة المعفيين وأن المجلس كان الجهة الوحيدة التي أدلت بجوابها كاشفة عن عدد محدود من الإعلامات بمطالب رفع حصانة وجهتها له نيابات عامة. وعليه، رجّح زملاء عدة من قضاة المحكمة الإدارية حضروا البارحة للنادي منهم صديقنا لطفي أن يسند الرئيس الأول إيقاف التنفيذ لمن ليس محل تتبع جزائي حصرا». قول لم يقنع حسّها القانوني فردته مجادلة: «فقه قضاء المحكمة الإدارية استقرّ على اعتبار أن الإعفاء ليس من الإجراءات التأديبية وألغى كل القرارات التي صدرت به بعد الثورة لما فيها من انحراف بالإجراءات. لذا أنا شبه متأكدة من أن إيقاف التنفيذ سيشمل جميع ضحايا الإعفاءات. أحكام مبدئية كهذه ضرورية لحماية قيم دولة القانون. من ارتكب خطأ يجب أن يحاسب وفق الإجراءات القانونية التي توازن بين منع الإفلات من العقاب والحقّ في المؤاخذة العادلة». كلام لم يكن فيه خطأ في تقديره ولكنه رغم ذلك عارضه بقوله وهو يتجه نحو باب المنزل: «لو كان الأمر كذلك، ما كان الرئيس الأول ليُصدر أحكاما تحضيرية تطالب بالمؤيّدات. ما تقولين هو القانون المجرّد أو هي المبادئ النظرية. الأحكام التي صدرت وفيما أتوقع قالت القانون ولكنها مع ذلك قد تكون صيغت وفق ما يمليه الواقع السياسي. ربما يكون رفض طلب عدد من المعفيين ضرورة أملاها تراجع قيمة دولة القانون وانتشار الشعبوية. من يحكم البلاد سيعتبر الإطاحة بكل قراراته تعدّيا عليه وفي هذا الزمن شعوره أقوى من كل قانون. هي السياسة عزيزتي تدخل كل المجالات ومنها ما لا نظنها تسكنه. الرئيس الأول قاضٍ وهو بدوره يخاف أن يعفى إن علا صوته.. اليوم تتّضح الرؤية وينتهي التخمين».

كان يظن أنه سيكون من أوائل الوافدين للنادي. إلا أنّه وجد جمعا يضمّ تقريبا عشرين شخصا منهم قضاة ممن شملتهم مقرّرات الإعفاء وتأكدوا

من صدور قرارات إيقاف تنفيذ لفائدتهم لا يخفون فرحتهم، وزملاء لهم شاركوهم المحنة يعبرون عن فخر بنصر قالوا أن نضالهم مهّد له.

وقد كان وهو يُبادلهم التحية مثلهم سعادة بما تحقق. لكن أسئلة زوجته والتي كانت ما تزال تتردد في مسامعه، جعلته أقل ثقة منهم بحجم الانتصار. هل هو انتصار حقيقي للعدالة؟ وهو الشعور الذي استحوذ عليه بالكامل حين أخبره زميله قيس أن «سبعة مطالب إيقاف التنفيذ رفضها الرئيس الأول منهم عماد الذي يلاحق جزائيا لاتهامه بمحاولة صيد عصافير باستعمال شباك خارج موسم الصيد وعادل الذي رفعت عنه الحصانة من أجل جنحة الجرح على وجه الخطأ إثر حادث مرور. هل يعقل هذا؟ هل تعلم أن عادل حكم بعدم سماع الدعوى بعد أن تبين أن السيارة التي شاركته الحادث صدم سائقها سيارته من الخلف؟»

قبل أن يجيبه، أسرّ لنفسه بقول كتمه عنه حين ناقش معه الموضوع: «كل البلاد استسلمت للأمر الواقع وسلطته. ليس بالتالي من الممكن أفضل مما كان. لا مجال اليوم لغير فرحة مستحقة. لم يتحقّق العدل حتما ولا زالت استقلالية القضاء مهددة ولكن رغم ذلك نحن أمام مكسب كبير. يجب أن نفرح لكي نواصل». بالمقابل، أتى جوابه لقيس أكثر حبورا: «هذه ساعة فرحة لنؤجل كل سؤال يشوش عليها. مبروك صديقي انتصار العدالة في شخصك. أنت أعفاك الرئيس لأنك رفضت إيقاف أشخاص كان يستهدفهم سياسيا كانت غايته إخراس الصوت المستقل داخل القضاء من خلالك. أتذكر يوم ألقى خطابا خصصه لذمّك لكونك رفضت طلب وزير الداخلية إيقاف أنفار سبق له أن فرض عليهم الإقامة الجبرية.. كيف أنه بعد أيام قليلة عاود خطابا ثانيا في نفس الموضوع لما تمسّكت بذات الموقف رغم الترهيب؟ انتصرت لتونس الديموقراطية وكنت قاضيا. أنت من رموز القضاء المهني المستقلّ. ولذلك انتصر لك القضاء العادل. مبروك لنا جميعا صديقي هذا النصر. رجاء لا تجعل أي هاجس ينغص عليك فرحتك».

«هي ليست فرحته أو فرحة زملائنا المعفيين فقط بل فرحتنا جميعا ومن حقنا أن نحتفل بما تحقق لتونس بفضل صمود القضاء. هذا المكان وكما كان معقلا للنضال سيكون ساحة للفرح». كذلك قطعت حديثهما زميلتهما رفقة التي انضمت إليهما في غفلة منهما. فيثني على كلامها المرافق: «أهلا بك. كيف حالك؟ نعم هي فرحة. نحن جميعا فرحون وفعلا لقد تحوّل نادينا إلى مكان للفرح».

احتفال من أجل كل طفل أخرج من داره

«أنت لم تفهمني: هو لم يتحول بل سيتحول قريبا. هناك فرق». تجيبه رفقة

بروح شبابية وبضحكة من يستعد لإعلان قرار مهمّ قبل أن تعود للحديث الجاد فتقول: «أتذكر؟ كنت قد حدثتني مرة عن تاريخ النادي لقد قلت لي أن ظلما كبيرا لحق كلّ من سكن فيه. أنا لم أنسَ حكاية القاضي الفرنسي ذي الأصول التونسية الذي أخبرتني أنه شيد هذا المنزل وسكنه وعائلته إلى أن صادرته منه دولة الاستقلال في إطار قانون الجلاء الزراعي. لقد كنت كثيرا ما أحاول تخيّل مشاعر ابنه ذي الثمانين عاما الذي بكى فرحا يوم سمحت له بدخول المكان..كما كنت في كثير من الأوقات أحاول أن أرسم في مخيلتي صورة لعائلة محمد مزالي أيام أجبرت على مغادرة منزلها هذا تنفيذا لقرارات سياسية وأحكام قضائية جائرة. تخيّلت حجم الألم وكان هذا يؤلمني. لأجل كل طفل أخرج من داره مقهورا ودفعا للظلم الذي طال القضاء وانهمرت بسببه دموع عوائل القضاة هنا، فقد قررت أنا وصلاح وإيمان وطارق ونجود وأنيسة ومجموعة كبرى من الزملاء من كل المحاكم أن نحتفل وأن نحتفي في نادينا وأن نذبح قربانا لربنا شكرا وحمدا على ما تحقق وطلبا لرحمته بنا وببلدنا. أنا كما أعلمتكم نذرت عجلا لأذبحه تحت التوتة يوم تزول الغمة عن زملائي وهو ما سيكون».

وفي تلك اللحظة، وقبل أن يتفاعل المرافق مع وعود الاحتفال، تلقّى اتصالا من زميلته سيدة القارشي رئيسة جمعية القاضيات لحديث على صلة بالموضوع تفطن بعده لكون زملاؤه تقدّموا كثيرا في تنفيذ عزمهم.

- صباح النور. مبروك لنا جميعا مبروك لكلّ زملائنا. كنت أتمنى أن أكون معكم الآن لكن أنا بالكاف ولديّ التزامات منعتني.

- مبروك لنا القرارات ومبروك لنا أيضا قاضياتنا اللواتي كنّ في مقدّمة من دافعوا عن القضاء. لقد كان لك والزميلات دور كبير في صناعة جبهة القضاء الموحدة وفي تحقيق النجاح الذي توصلنا له.

- كلّ منا لعب دوره وهذا المهم. القضاء ليس مجرد مهنة بالنسبة لنا هو أكثر من ذلك بكثير. أنا اتصلت بك بعد ان اطّلعت على ما دوّنت أنيسة بخصوص الحفلة. أردت أن اقترح أن تتزامن مع احتفالية المرأة القاضية التي سبق وتحادثت معك ومع أنس بشأنها والتي قررنا أن يكون موعدها يوم عيد المرأة التونسية أي يوم 13 أوت. ما رأيك؟ هل يمكن ذلك؟

- بالنسبة للاحتفالية، أظنّ أن الاتفاق تمّ بين القاضيات والجمعية. أما فيما يتعلق بالحفلة، ففيما أرى الزملاء يدفعون نحوها لكن لم يتم الاتفاق حولها بعد. اتركي لي بعض الوقت لأراجعكِ في الموضوع، فأنا لست جهة قرار كما تعلمين.

الـفـصـل الـرابـع عـشـر:
القضاة يغنّون ويرقصون ضد الظلم

حاولت روضة أكثر من مرة أن تثني القضاة عن فكرتهم وبرّرت موقفها بقولها: «يجب أن يكون لنا حسّ سياسي. المبالغة في الروح الانتصارية قد يستفز السلطة. يجب أن نكون واقعيين. من الأفضل أن ننتظر الآن». وكان يوسف كذلك يحاول أن يدفع في ذات الاتّجاه، فردّد في محضر كلّ من حدّثه عن الحفلة: «من حقّنا أن نفرح وسنفرح، لكن بعد أن ننفّذ الحكام وليس الآن».

اقوال لم يكن من مجال لسماعها من قضاة انطلقوا فعليا في تنظيم احتفالهم وكانت إيمان في ذلك وفيما تدوّن في صفحات القضاة تزيد من حماستهم: «نحن نحتفي بقرارات قضائية لمسنا فيها العدل ونحتفل بزملائنا الذين حافظوا على استقلاليتهم في زمن كان فيه ذلك صعبا. لسنا

القضاة ومن ساند حراكهم ..غنوا ورقصوا طويلا ..عكس اسلوبهم
في الاحتفاء ثقافة بلدهم .. أمر كان بعد ذلك التعلة التي استعملت
لتبرير رفض السلطة تنفيذ القرارات التي صدرت لفائدة المعفيين .....
فرحتكم تحد والتحدي مرفوض ..فرحتكم مبتذلة وهذا ينزع عنكم
الحق

ضد هذا أو مع الآخر. نحن فقط نعبّر عن مشاعرنا وهذا حقنا».

وبفعل هذا الضغط، استقرّ الرأي على احترام الأغلبية فيما عقدت عليه العزم: «هم من ناضلوا وهم من صمدوا ولهم الحق في أن يعبّروا عن مشاعرهم. لا يمكننا منعهم من ذلك أو التنغيص عليهم فيه». وتجسيدا لهذا القرار الذي توّج نقاشات طويلة، طلب أنس من المرافق الحضور معه الاجتماع الذي دعا له يوم 11-08 في الساعة السادسة مساء مع رفقة وأنيسة والآخرين بهدف تنظيم الحفلة وترتيباتها. وقد كان كلاهما في ذلك يظن أن المطلوب منهما ضبط التفاصيل ولكنهما ولمّا التقيا المجموعة، تبين لهما أن أفرادها لم يتركا من التحضيرات للاجتماع إلا سؤالا وحيدا.

لنا الحفلة وعليكم الاستدعاء

«نحن اتّفقنا على أن يتمّ ذبح العجل في النادي تنفيذا لنذر رفقة. سنخصّص جزءا منه للصدقة فيما نطبخ الباقي. فيما يتعلّق بالحلويات، فسيعدّ كلّ منا ما يميّز مدينته منها وسنتّفق مع فرقة موسيقية لإحياء السهرة. نحن تقاسمنا المسؤوليات والأعباء. ما نطلبه من الجمعية هو تحديد الموعد الملائم والحسم فيما إذا كان سيحضر حفلتنا القضاة فقط أم سيكون من ضيوفها أصدقاؤنا من الحقوقيين». كان ذلك أول ما قالته ماجدة لهم قبل أن تمضي نجود قدما لتحسم بعض السؤال الذي طرح: «كما كنا معا أيام المحنة، سنكون كذلك في فرحتنا. أهمّ مكسب تحقّق للقضاء فيما تعرض له من استهداف انفتاحه على المجتمع الحقوقي وتكوينه وإياه لجبهة هدفها حماية استقلالية القضاء. لذا سيكون الاحتفال موعدا للعرفان بالجميل لكلّ الأحرار. لكن متى الحفل؟ هذا الأهم. عليكم إعلامنا حالا لنمضي في تحضيراتنا». يرد المرافق: «القاضيات كن قرّرن من مدة أن يكون يوم عيد المرأة مناسبة لاحتفالية بالنادي عنوانها القاضية المبدعة. هنّ اخترن أن يكون ردّهن على محاولات النظام التشهير بالقاضيات في معرض رسوم تؤثثه القاضيات الرسّامات وبقراءات أدبية وشعرية وربما أيضا بغير ذلك من التعابير الإبداعية. هل يمكن أن يتزامن الحدثان؟» ترد إيمان ضاحكة فيما يشبه لإعلان نصر: «طبعا يمكنكم من الآن استدعاء الضيوف للموعد ذاك. اتركوا لنا الحفل ولا تتدخلوا فيه.»

«أبي أعفِيَ لأنه لم يستجِب للتعليمات»

صباح يوم 13 أوت، شهد النادي حركية غير اعتيادية. حارسه الأخضر كان يشذب أشجاره بحماسة غير مبال بالتعب الذي لحقه خصوصا وأنه كان قبل ذلك قد بذل جهدا كبيرا في دهن الواجهات التي ستخصص لتعليق

لوحات القاضيات وتنظيف المكان. وغير بعيد عنه فريق من العمال استقدمهم محل كراء لوازم الأفراح الذي تمّ التعاقد من أجل الإنارة ووضع الكراسي. وقد تحلّق بالمقابل تحت التوتة قضاة وقاضيات حول من يقطع لحم العجل، وكان يتوسّطهم صلاح الذي تكفّل بتحضير غذائهم وهو يقول بروحه المرحة المعتادة: «اليوم ستكتشفون مهارتي في الطبخ. أنا أحبّ الأكل كثيرا». كان الجميع منهمكا في إعداد مستلزمات الحفلة التي سيحضرها الضيوف المهمّون والقضاة المنتشون بقرارات إيقاف التنفيذ.

وابتداء من الساعة السادسة، بدأ توافد القضاة والمدعوين. مئات القضاة حضروا بالنادي ومعهم عشرات الحقوقيين. كان الالتحام بينهم دليلا على أهمية ما تركت الإعفاءات والمعركة التي خاضها القضاة رفضا لها، من أثر في علاقة عالمين كانا قبل ذلك يتواصلان بصعوبة وربما بحدة. يتقدّم قاضٍ شاب نحو المرافق ليعلمه أن غرباء يدوّنون أرقام السيارات التي تدخل للنادي وبعضهم يبدو أنه يلتقط صورا. يجيبه: «لا تهتم لذلك. انظر لما هو أهمّ: تأمّل معي ابن سمير ذاك الولد الصغير الذي كاد ينقطع ذات يوم عن دروسه لما لحقه من تنمّر بعد إعفاء والده في المدرسة. انظر كيف يرفع الليلة رأسه عاليا وكأنه يقول لمعلمته التي أحرجته يوما أمام زملائه: «أبي قاضٍ مستقلّ وهو فخر لي. انظري لاحترام زملائه والشخصيات الوطنية له لتعلمي أنه ليس فاسدا كما أردت أن تقولي. أنا فخور به لو أعدت طرح السؤال عليّ مستقبلا سيكون ردي: أبي أعفي لأنه كان قاضيا. من أعفاه عاقبه لأنه لم ينفذ تعليماته». صديقي انظر هناك ربّما أنت شاب ولا تعرفهم: ذاك الذي على اليمين سي محمد بالقرب منه سي عماد والذي على يساره سي بوبكر أنّهم من القضاة السامين الذين أغضبوا لأشهر الرئيس سعيّد لأنهم تمسكوا برفض محاولته استعمالهم. لو لم يتمسّك هؤلاء باستقلاليتهم يوم كانوا في موقع القرار القضائي، لكانت السلطة زجت في السجون بكل من خالفها الرأي. هم بعد الإعفاءات كانوا يشعرون بوطأة الظلم الذي نالهم ولكنهم اليوم يبدون سعداء بنصر العدالة لهم على من أراد تشويه سمعتهم. إنهم من مفاخر القضاء المهني التونسي وهم من يستحقون اهتمامك لا غيرهم نحن لا نخفي شيئا واحتفالنا حق».

شتم القضاة لأنهم يرقصون

يترك المرافق زميله الشاب ويتحوّل إلى غير مكان باحثا في وجوه الضيوف والقضاة عن فرحة بنصر مستحقّ. ولم ينسَ تناول مرطبات تنوعت وتنافست في لذّتها فأشبعت فيه نهما لها لم يكن لفرط ولعه بها قادرا على كبحه. وفي خضمّ زهوه بحفلة كانت تسير أفضل مما كان يتوقع، قاطعته إحدى المحاميات المدعوات بصوت مرتبك: «كنت سعيدة جدا

شهاء عيسى وبشرى بالحاج حميدة وسط القضاة وبينهم .....
منتصرات للاستقلالية والحرية رغم الملاحقات

بالاحتفال. نشرت مقطعا يوثّق الحفلة وما فيها من غناء ورقص. الآن أعلمني شقيقي أن أنصار الرئيس تداولوه في صفحاتهم مع تعليقات فيها تشهير بالقضاة. لم أكن أقصد أن أكون سببا في أذيّتكم. لقد توليت فسخ الشريط لكن يبدو أنهم قاموا بنسخه». لم يستوعب المرافق جيدا ما كانت تقول: «أين الإشكال؟ القضاة من أبناء هذا الشعب ولذا هم يرقصون على الأغاني الشعبية ويعبّرون عن فرحتهم بذلك». تجيبه: «لكنهم يشتمون القضاة ويقولون أن ما حصل تعدٍّ خطير على الرئيس وأن رقصهم على أغانٍ شعبية فيه نيل من هيبة القضاء». وهنا مرة أخرى، لم يجد المرافق في الأمر ما يستدعي تحرّجها: «نحن في أعراسنا وفي أفراحنا وفي كل مناسباتنا نعبّر عن فرحنا بالرقص والغناء. القضاة لم يخرجوا عن الأعراف. لا يوجد أيّ تعدّ على الرئيس. نحن فرحون بأحكام قضائية ولا أظن أن هذا فيه تعرّض له. لا داعٍ لأن تنزعِجي: هيبة القضاء والقضاة في العدل والحقّ لا في التعالي واصطناع الكبرياء الكاذب».

الـفـصـل الأخـيـر:
خاتمة مؤقتة لحكاية تنتظر نهايتها

يوم قبل الحفلة، أكّد المحامي رابح الخرايفي أن قرارات إيقاف التنفيذ التي صدرت لفائدة المعفيين لن تنفذ[38]. عارضه في ذلك المتابعون بحجة أن رئيس الجمهورية الذي دعا في كلمة ألقاها المعفيين للالتجاء للقضاء الإداري إن راموا منازعة قراره لا يعقل أن يعود بعد ذلك ليناقض نفسه. غير أنه بعد يوم واحد، تغيّر الانطباع العامّ بعدما تعدّدت المؤشّرات على صدق قول من تحدث بحجج السلطة ودفاعا عنها.

فبعد الحفل بيوم واحد، تركّز الخطاب شبه الرسمي في وسائل الإعلام وعبر صفحات الفايسبوك على التشهير برقص القضاة وخروجهم عما يليق بمهنتهم في موازاة اعتبار ما صدر عنهم تجرّؤا كبيرا على مقام الرئيس يجدر ردعه. وقد اتّضح من حينها أن حكاية أكبر كانت تخاط تفاصيلها في الكواليس المعتمة منطلقها تحميل القضاة مسؤولية ما سمي الغضب الرئاسي وبالتالي عدم تنفيذ القرارات بإيقاف تنفيذ الإعفاءات، بمعنى أن

38. يراجع تسجيل التصريح الذي بث في حصة ميدي شو لإذاعة موزاييك اف ام بتاريخ 12-08-2022.

من معرض ابداعات القاضيات

الحديث عن المعفيين سينحصر في السؤال عن التتبعات الجزائية ضدهم. وقد تأكد هذا الاتجاه غداة الحفل أي في 14 أوت 2022، ببلاغ مقتضب نشرته وزارة العدل على موقعها ورد فيه: «القضاة المعفيون موضوع تتبعات جزائية». وقد عادت وزارة العدل لتنشر بعد ذلك بأسبوع وتحديدا بتاريخ 20-08-2022 بلاغا ثانيا ذكرت فيه أنه تمّ إثارة 109 قضية في حق القضاة المعفيين في تهم تراوحت بين الفساد المالي والإرهاب. حينها، توضّحت الصورة بشكل كامل بمعنى أن السلطة الحاكمة ترفض تنفيذ القرارات القضائية وقد رسمت لأجل تبرير موقفها خطّة محكمة قوامها محاصرة القضاة المعفيين بعشرات الملفات التي تمّ فبركتها على عجل رفعا للحرج الذي تسببت به هذه القرارات.

الإرهاب تهمة جاهزة لترهيب من يعارض

في تلك الأيام كان عدد من المعفيين وزملاء لهم، منهم المرافق يجتمعون كلّ ليلة تقريبا في مقهى شعبي وسط أريانة لتبادل الحديث ومناقشة ما سبّبه التلكؤ في تنفيذ الأحكام من حيرة. كان ما يقال يتكرر كل ليلة تقريبا.

- يبدو أن اقتطاع الأجور الذي تسلّط على القضاة المضربين وما يتم من استهداف بالأبحاث في التفقدية لكل من ينتقد الوضع مما دفع كثيرين لأن يصمتوا.

- الخوف انتشر في المحاكم. هناك ترهيب كبير للقضاة واستعمال لعدد منهم ممن اختار الانسجام في تنفيذ مخططات الاستحواذ على القضاء. بالأمس اتصلت بزميل كان يشتغل معي وكنا نتقاسم ذات المكتب لسؤاله عن أمر خاص فامتنع عن قبول اتصالي. لقد آلمني ذلك.

- أنا كنت متنبها للأمر وقررت منذ البداية ألا أتّصل بأيّ كان. ولكن ورغم ذلك، تعرّضت لإحراج أكبر منك. لقد كان يشتغل معي وكان يحرص كل صباح على أن يتنقل لمكتبي وذلك فيما يقول لشديد احترامه لي. بالأمس كنت في إحدى المغازات. تفطّنت لوجوده. أردت تحيته. أشاح عني بوجهه وخرج مسرعا. وقد علمت لاحقا أنه أصبح ممن يوثق بهم وأنه من الموعودين بخطة في هيئة ستركز قريبا.

- المهم الآن، هل هناك أخبار من المجلس؟ يقال أن الرؤساء تمسكوا بإعادة إدماج القضاة المعفيين الذين صدرت قرارات بإيقاف إعفاءاتهم. إذا كان ذلك صحيحا، فهذا موقف مشرّف وربما نضالي من كبار القضاة.

- لا ننسى أنه كان تمّ تعيينهم من قِبَل المجلس الشرعي قبْل حلّه، ولذا كانوا كذلك لا. يجب أن لا ننسى: هم في مجلس منصّب صحيح لكن هم

شعارات الاضراب ..رسائل تنتظر ان تقرأ .....

في مواقعهم شرعيون وهذا ما يفسر ربما صلابتهم.

يسود هنا الحلم الجميل بمقاومة مؤسساتية يدفع حسن لمزيد الاستغراق فيه وهو ينقل لزملائه معلومات توصل بها تفيد أن قضاة التحقيق الذين تعهدوا بالأبحاث طلب بعضهم من المجلس رفع الحصانة عمّن شملته الأبحاث. وقد تعهد المجلس بالطلب وأكد أن الإدماج حصل قانونا بمجرد الإعلام بقرار إيقاف التنفيذ.

- هذا إيجابي وهو يعني أن المجلس لا زال صامدا وإننا في نظره قضاة مباشرون.

- مباشرون في المقاهي هههه. أصدقائي هذه تفاصيل لا تغير كثيرا. من يحكم لا يعترف بالمؤسسات ولا بالقانون وقد اتخذ قراره. باب القضاء أقفل واستقلالية القضاء انتهتْ. الرئيس أرجع الحركة القضائية للمجلس وتمسّك برفض الإدماج وبكونه لن يعود للحديث في الموضوع. نحن في دولته وهو من يقرر بقوة مراسيمه.

- يجب أن نستمر في نضالنا من أجل فرض حقنا وعلينا التفكير في تحركات جديدة تعيد للقضية زخمها.

- طبعا سنبقى ما بقينا. يجب أن نواصل نضالنا من أجل تحقيق العدالة.

- آه صديقي عن أي نضال تتحدث؟ ربما خلال أشهر، سنكون في السجون. أتعرف: أنا لدي ثلاث قضايا بقطب مكافحة الإرهاب ومتّهم في كل واحدة منها بكوني جزءا من تنظيم إرهابي؟ صحيح أن اتهامي بالإرهاب استند لتقارير كتبها أمنيون من دون أن يمضوا عليها، وصحيح أن أيا من تلك القضايا لم تتضمن وقائع محددة أو متهمين غيري، لكني حسب الاتهام أنا إرهابي وجزء من تنظيم إرهابي ولا أستبعد أن أجد نفسي يوما مسجونا ولا ذنب لي إلا أني تمسكت باستقلالية القضاء.

- التهم وزعت على الجميع بسخاء. أنا من كنت لا أنام الليل في مكافحة الإرهاب بتّ أصنّف كإرهابي بموجب تقرير أمني ورد فيه: «يعارض مسار 25 جويلية ويبدي امتعاضا كلما تمت مراجعته في قضية» وأصبحت متهما بنسبة أمر موحش للرئيس.

كان ذلك حال القضاة وبخاصة المعفيين منهم. كثيرٌ من التشاؤم وبعض تفاؤل وسخريّة من واقع مرّ تساعد في نسيان ضغط الواقع في تاريخ ختم هذا النص الذي قد يستخلص منه قارئه أن السلطة انتصرت وأن ديارنا يسكنها حلم الحرية لكنها لا تستقرّ له أبدا وتنتهي في كل مرة للظلام. ولكن فيما يعتقد من كتبه، هذه مجرد خاتمة مؤقتة لنضالات قضاة آمنوا

بالحرية ودورهـم الاجتماعي، لنضالات ستبقى مصدر إلهام ومشروعيّة للأجيال الحاضرة والمستقبليّة، داخـل القضاء وخـارجـه، داخـل تونس وخارجها، مصدر إلهام ومشروعية لمقاومة الاستبداد من أجل العدالة والحرية للجميع.

© حقوق الملكية 2024 للمفكرة القانونية

الجـــوع ولا قـضاء الخـضوع

مذكّرات مُرافق

يـوم جلستُ لأكـتـب شهـادتي، كـان ما دفعني إلى ذلك رغبة في توثيق صفحة من تاريخ بلدي أخشى أن تُنسى تفاصيلها متى غادرنا. تخيّلتُ نفسي آنذاك شاهدًا يروي ما سمعه وما رآه. لكن ما أن أتممتُ كتابة أولى فقراته حتى وجدت في عباراتها ذاتي التي انتمتْ للحدث. وكانت بذلك مذكّرات مرافق شهادة شخص لم يكن محايدا حول وقائع لامس فيها الذاتي الموضوعي. وها هو يهديها لكلّ من سكنهم حبّ عدالة أبطأت كثيرا ولكنها حتما ستكون.

ISBN 978-9938-72-638-1

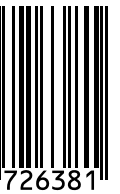

المفكرة القانونية
THE LEGAL AGENDA